IRCICA

مجلة علمية محكمة تعنى بالتاريخ والحضارة الإسلامية

المجلد I ◉ العدد 1 ◉ ربيع 2013

مجلة إرسيكا

العدد I, المجلد 1
ربيع2013
ISSN 987654321

منظمة التعاون الإسلامي
مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية
إرسيكا

رئيس التحرير

د. خالد أرن
مدير عام إرسيكا

تحرير

أ. د. خُرّم قادر، المدير السابق (NIHCR) باكستان
أ. د. أيمن فؤاد سيد، اجامعة الأزهر
د. صادق أوناي، إرسيكا
د. جنكيز طومار، إرسيكا

هيئة التحرير

الرئيس: الدكتور خالد أرن مدير عام مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية

أ. د. آلب أرسلان آجيق كنج جامعة يلديز التقنية

أ. د. أيمن فؤاد سيد جامعة الأزهر

د. جنكيز طومار إرسيكا

أ. د. خرّم قادر المدير السابق لـ NIHCR باكستان

أ. د. رمضان ششن إرسيكا

زينب دروقال إرسيكا

د. صادق أوناي إرسيكا

د. صالح سعداوي إرسيكا

أ. د. صبحي ساعتجي جامعة معمار سنان

أ. د. طالب كوجوك جان جامعة مرمرة

أ. د. عامر باسيج إرسيكا

أ. د. عزمي أوزجان رئيس جامعة بيلجك

أ. د. فاضل بيات إرسيكا

أ. د. محمد إبشيرلي جامعة الفاتح

أ. د. محمد عاكف آيدين جامعة مديبول

أ. د. مرتضى بدر جامعة استانبول

د. نزيه معروف إرسيكا

هيئة المستشارين

الرئيس: أ. د. **أكمل الدين إحسان أوغلى** أمين عام منظمة التعاون الإسلامي

أ. د. **حمد الضوياني** رئيس هيئة الوثائق والمحفوظات الوطنية - عمان

أ. د. **بهيجة زلاطار** معهد الاستشراق سرابيفو

أ. د. **خليل إينالجيق** جامعة بيلكنت

أ. د. **رفائيل خكيموف** أكاديمية تتارستان للعلوم

أ. د. **ريجارد بوليت** جامعة كولومبيا

أ. د. **سعد عبد العزيز الراشد** عضو مجلس إدارة إرسيكا

أ. د. **شريف أحمدي** مقدونيا

أ. د. **طوفان بوزبينار** عضو الهيئة الإدارية لمجلس التعليم العالي التركي

أ. د. **عبد الرحمن المودن** جامعة محمد الخامس - المغرب

أ. د. **عبد الرحيم أبو حسين** الجامعة الأمريكية - بيروت

أ. د. **عبد الرحيم بنحده** جامعة محمد الخامس - المغرب

أ. د. **فريدون أمه جان** جامعة 29 مايس

أ. د. **فيصل الكندري** جامعة الكويت

أ. د. **كلاوس كريسر** جامعة مونيخ

أ. د. **كوك خان جتين صايا** رئيس مجلس التعليم العالي التركي

أ. د. **ماجدة مخلوف** جامعة عين شمس

أ. د. **محمد باغريه** جامعة طهران

أ. د. **محمد عدنان البخيت** الجامعة الأردنية

أ. د. **محمد المرّ** هيئة الثقافة والفنون دبي

أ. د. **مرورت أبو السيتوفا** المعهد الأكاديمي الكازاخستاني

أ. د. **مصطفى فايده** جامعة مرمرة

أ. د. **ميخائيل ماكسيم** جامعة بخارست

أ. د. **هيث لوري** جامعة برينيستون

أ. د. **وجيه كوثراني** المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات - بيروت

أ. د. **ويليام شيه** جامعة بادوا

هـــــذه المجلة

مجلة إرسيكا مجلة علمية محكمة تصدر مرتين في السنة، في الخريف والربيع، وتنشر مقالاتٍ علمية باللغات العربية والإنجليزية والفرنسية وهي اللغات الرسمية للمركز

يتخذ مكتب تحرير مجلة إرسيكا مقره من مركز الأبحاث للتاريخ والفنون والثقافة الإسلامية (إرسيكا) باستانبول

وتُعنى بمختلف جوانب الحضارة الإسلامية مثل تاريخ الثقافة والفنون والعلوم والأدب والحرف التقليدية الآثار. وتهدف إلى الحفاظ على التراث المادي (التراث المكتوب والمعماري والثقافي والفني وغير ذلك) وغير المادي للحضارة الإسلامية.

وترحب بوجهٍ خاص بالدراسات التي لم يتم نشرها في وقتٍ سابقٍ والتي تتناول جوانب الحضارة الإسلامية في مختلف مناطق العالم الإسلامي وخارجه، من البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال أفريقيا وأفريقيا السوداء وآسيا الجنوبية وجنوب شرق آسيا.

وتطمح ان تستجيب بما يُنشر فيها من مقالات واسهامات فكرية لحاجات الباحثين المختصين في مجالات التاريخ والدراسات الثقافية وعلم الاجتماع والعمارة والعلاقات الدولية والأنثروبولوجيا.

Copyright@2013 by IRCICA

ملاحظات عامة وشروط النشر

يجب أن تتسم البحوث المرسلة إلى المجلة بالأصالة والمنهجية العلمية ولم ترسل إلى أي مجلة أخرى غيرها.

وأن يتراوح عدد كلمات البحث بين 4-10 آلاف كلمة.

على الباحث أن يدرج قائمة مصادره ومراجعه في نهاية البحث.

ويرفق مع بحثه ملخصاً له لا يتجاوز 300 كلمة مع بيان 5 كلمات دالة لمضمونها.

ويرسل سيرة ذاتية مختصرة له لا تتجاوز 300 كلمة وتتضمن عنوانه ورقم تلفونه.

تؤول حقوق النشر للبحث المنشور في المجلة لإرسيكا.

لا يجوز استنساخ المجلة أو أيٍّ جزءٍ منها أو توزيعها بأي شكلٍ من الأشكال وبأيٍّ وسيلةٍ كانت، ولا يجوز تخزينها في قاعدة بياناتٍ أو نظام لاسترجاع المعلومات، دون سابق إذنٍ من الناشر إرسيكا. ويمكن طلب إذنٍ رسميٍّ من دائرة الأبحاث والنشر في إرسيكا.

لا تتحمل هيئة تحرير المجلة أو ناشرها إرسيكا مسؤولية الآراء والأفكار التي يعبَّر عنها أصحابها أو ناقدوها في مجلة إرسيكا.

تُرسل المقالات (ms Word) إلى العنوان الإلكتروني لإرسيكا (ircica@ircica.org)، أو العنوان البريدي:

IRCICA *Journal*, Barbaros Bulvarı, Yıldız Sarayı, Yaveran Binası,
Beşiktaş 34865 İstanbul

e-Mail: ircica@ircica.org

Tel: +90 212 259 1742 Fax: +90 212 258 43 65

لمزيد من المعلومات عن مجلة إرسيكا يُراجع الموقع الإلكتروني:

http: //www.ircica.org

في هذا العـــــدد

مقالات باللغة العربية

١٩

مسألة رسم المصاحف

الدكتور طيار آلتي قولاج

The Issue of Orthography in the Manuscripts of Holy Qur'an

Tayyar Altıkulaç, Ph.D.
Former President of Directorate of Religious Affairs and
Former Member of Parliament, Turkey

٥٧

مؤسسات التعليم العالي في المشرق العربي العثماني/ دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العثمانية

الأستاذ الدكتور فاضل بيات

Higher Education Institutions in the Eastern Arap Provinces of the Ottoman Empire in the Light of Ottoman Documents

Fazıl Bayat, Prof.
IRCICA

في هذا العـــــدد

مقالات باللغة الإنجليزية

23

The Balkan Wars in the Records of the Italian Army General Staff

Alberto Becherelli, Ph.D.

حروب البلقان من خلال السجلات الرسمية التاريخية المحفوظة في رئاسة الأركان العامة الإيطالية

الدكتور ألبرتو بشريللي

39

Political Activities and Popular Outcry on the Turkish Question in Muslim Bengal (1908-1924): An Archival Report

Kazi Sufior Rahaman, Assoc. Prof.

الأنشطة السياسية وردود الفعل الشعبية عند المسلمين البنغال حول مسألة إلغاء الخلافة

الدكتور قاضي صفي الرحمن

59

Seeds of Ottomanism and Islamism:
Fruits of Secularism and Democracy

Khurram Qadir, Prof.

بذور الاتجاه العثماني والاتجاه الإسلامي وثمار العلمانية والديمقراطية

البروفيسور خرم قادر

103

Yasaviya Traditions in the Culture of the Volga Muslims

Güzel Sayfulina, Prof.

تأثير الطريقة اليسوية على الثقافة الشعبية لدى مسلمي الفولغا

الدكتورة كوزل سيفولينا

افتتاحية

إرسيكا هو مؤسسة ثقافية تتبع منظمة التعاون الإسلامي، وهو يشعر اليوم بامتنان عظيم عندما يقدم لأول مرة مجلته "مجلة إرسيكا" إلى كل الباحثين في مجالات تاريخ الإسلام وحضارته وفنونه وثقافاته. ومنذ تأسيسه في سنة 1980م وهو يلقى قبولاً من الجميع باعتباره مركز أبحاث دولي تدور أعماله وفعالياته حول تاريخ الإسلام وحضارته العريقة، وقد استطاع أن يشكل جامعة بحثية دولية تنتشر على مستوى العالم في المواضيع والمجالات التي أقرها قانونه الأساسي من خلال الكتب المرجعية التي ينشرها بلغات مختلفة فضلاً عما ينظمه ويعقده على المستوى الدولي من ندوات ومؤتمرات ومعارض فنية ومسابقات. وكان من الضروري لتلك الجامعة الأكاديمية أن يكون لها منبر يمكن من خلاله طرح الأفكار ومناقشتها بشكل طوعي منظم، وها هي "مجلة إرسيكا" تشرع في الظهور لتشكل ذلك المنبر المطلوب. وتخطط "مجلة إرسيكا" للقيام --إلى جانب البحوث المعينة التي تعد لأجل مؤتمرات دولية تتركز على مباحث موضوعية وإقليمية-- بنشر دراسات مبتكرة في المجالات المتنوعة للحضارة الإسلامية التي لم تُطْرق من قبل.

وفي هذا السياق فإن مجلة إرسيكا التي هي مجلة دورية محكّمة وأكاديمية سوف تقوم بنشر مقالاتها العلمية باللغات الثلاث الرسمية في المركز وهي العربية والإنجليزية والفرنسية، وسوف تصبح معلماً على طريق الإسهام المؤسسي الذي سيقوم به إرسيكا في دراساته للحضارة الإسلامية على صعيد مختلف. وبفضل الجهود القيمة من هيئة التحرير والهيئة الاستشارية الدولية التي تتشكل من خيرة رجال العلم نهدف من تقديم مجلة إرسيكا إلى خدمة الأوساط العلمية آملين ان تكون إحدى المجلات الأكاديمية المعتبرة في مجالها. وسوف تعمل مجلة إرسيكا على نشر المقالات الأكاديمية المتعلقة

بكافة جوانب الحضارة الإسلامية كالآثار والتاريخ والثقافة والفنون والعلوم والفلسفة والأدب والحرف اليدوية التقليدية وغيرها. ولسوف تبذل المجلة قصارى جهدها للكشف عن تراث الحضارة الإسلامية بشكله الملموس أو المجرد، وبشكله المعماري والثقافي والفني في مناطق متعددة من العالم كمنطقة البلقان والقوقاز وآسيا الوسطى والشرق الأوسط وشمال إفريقيا ومنطقة الصحراء الإفريقية وجنوب آسيا وجنوب شرق آسيا. والآمال معقودة على أن تخدم مجلة إرسيكا هؤلاء الباحثين المتخصصين في الدراسات الثقافية والمجتمعية والتاريخ وتاريخ العلوم والعمارة والعلاقات الدولية والأنثروبولوجيا وغيرها من المجالات الأخرى المشابهة.

ونحن نشعر الآن بسعادة غامرة لأننا نقدم في العدد الأول من المجلة ست مقالات أكاديمية تخدم الباحثين ورجال العلم المهتمين بتاريخ الإسلام وحضارته. وهذه المقالات التي أعدها كتّابٌ أفاضل أربع منها بالإنجليزية واثنتان بالعربية. ويحاول الدكتور ألبرتو بشريللي عضو هيئة التدريس في جامعة سابينزا (روما - إيطاليا) إلقاء الضوء في مقالته على حروب البلقان من خلال السجلات الرسمية التاريخية المحفوظة في رئاسة الأركان العامة الإيطالية. وهذه الدراسة الوثائقية إنما هي إسهام متميز، إذ تدرس بالتفصيل وثائق كانت قد أُعدَتْ من قِبل الملحقين العسكريين الموجودين في مكاتب المستعمرات التابعة لرئاسة الأركان العامة الإيطالية في صوفيا وبلغراد وفينا وبرلين ولندن وباريس خلال سنوات 1903- 1914م.

وفي المقالة الثانية التي أعدها الدكتور قاضي صفيور رحمان عضو هيئة التدريس في جامعة كلكتا بالهند تُطرح -ومن خلال دراسة وثائقية- إنعكاسات عاطفية للمساعدات التي قدمها مسلمو البنغال خلال سنوات 1908-1924م من أجل أن تظل الدولة العثمانية مركز الخلافة الإسلامية صامدةً أمام التحديات ومن أجل أن تنجح تركيا في حرب التحرير التي كانت تخوضها. وتتناول المقالة موضوع "الخلافة" التي تطورت في البنغال وحركات "العصيان المدني" هناك، والدعم الشعبي والاقتصادي والمعنوي الذي قدمه مسلمو البنغال والمجتمعات المسلمة في شبه القارة الهندية إلى الدولة العثمانية التي كانوا يرون فيها رمزاً لعزة وشرف كافة المسلمين في العالم ثم إلى الدولة التركية الصاعدة.

وفي المقالة الثالثة نرى البروفيسور خرم قادر محرر الانجليزية في مجلتنا والمدير

الأسبق لمعهد البحوث التاريخية والثقافية الوطنية في باكستان يتناول القوى الثقافية الإثنية في الدولة العثمانية وتأثير الإدارة في الإصلاحات القانونية. فهو يلقي نظرة على نشوء الإصلاحات التي استمرت قروناً ويدرس انعكاساتها على صياغة المشروطية الأولى والمشروطية الثانية. ورسالته الأساسية التي يود إبلاغها في هذه المقالة هي أن الدولة العثمانية تم اختزالها خلال القرن الأخير في الاتجاه العثماني أو "الاتجاه الإسلامي"، في حين أن هذين الاتجاهين كانا يسيران جنباً إلى جنب على امتداد التاريخ العثماني. إن الضغوط القادمة من الغرب قد أسفرت عن وضع دساتير تعتمد النموذج الأوربي، وهذه المسيرة قد تركت أثراً عميقاً على تلك النصوص الدستورية الهامة في شكلها ومحتواها. فهذه المقالة المهمة إنما تكشف عن علاقة الأتراك الاجتماعية السياسية (سوسيو-بوليتيك) بالاتجاه العثماني والاتجاه الإسلامي عند إعداد الدستور العثماني الأول.

وفي المقالة الرابعة التي أعدتها الدكتورة كوزلسيفولينا عضو هيئة التدريس في جامعة ليدن يدور الحديث حول تأثير الطريقة اليسوية على الثقافة الشعبية لدى مسلمي الفولغا نحو أواخر القرن العشرين، والمحور الأساسي في المقالة هو الخوجه أحمد اليسوي باعتباره واحداً من الأولياء الصالحين في الثقافة الشعبية، ومكانته بين الأولياء الآخرين، والتيارات الأدبية التي ربطت بينه وبين مفاهيم "الحكمة" وغيرها. وقد استخدمت الباحثة في هذه الدراسة نتائج بحوثها الميدانية التي قامت بها في قرى تتارستان خلال تسعينيات القرن العشرين وأوائل القرن الحادي والعشرين. وتكشف لنا هذه الدراسة بشكل ناجح تلك التغيرات التي تطرأ على عناصر التطبيقات الدينية في التقليد اليسوي ووظائفها مع مرور الأيام، كما تتناول إسهام ذلك التقليد في فهم الثقافة التتارية الحديثة.

وإلى جانب هذه المقالات الأربع السالفة الذكر والموجودة ضمن قسم الإنجليزية سوف نرى مقالتين هامتين أخريين في القسم العربي من مجلة إرسيكا، والأولى منهما قام بإعدادها الدكتور طيار آلتي قولاج الرئيس الأسبق لهيئة شئون الديانة التركية وأحد المتخصصين القلائل في المصاحف التاريخية القديمة على مستوى العالم. وقد قدم فيها الدكتور طيار آلتي قولاج بحثاً حول مسألة الرسم في مخطوطات المصحف الشريف، وتناول الآراء التي طُرحت حول تطور الكتابة العربية وتطور رسم المصاحف.

فقد استعرض الآراء القائلة بأن رسم المصحف توقيفي في المصاحف الأصلية القديمة ودرس تطور الإملاء أو الرسم العثماني في المصاحف المنسوبة للخليفة عثمان بن عفان (رضي الله عنه). ويقترح علينا الدكتور طيار آلتي قولاج من خلال هذه المقالة تنظيم عدد من الندوات والمؤتمرات الدولية التي يمكن عن طريقها توحيد رسم المصاحف التي تجري طباعتها في بلدان العالم الإسلامي.

أما المقالة الثانية في القسم العربي والتي كتبها الأستاذ الدكتور فاضل بيات الخبير في إرسيكا فهي تلقي الضوء على نظام التعليم العالي في الولايات الشرقية من أراضي الدولة العثمانية. وفي هذه الدراسة التي تعتمد على وثائق من الأرشيف العثماني لم تنشر من قبل يقوم الدكتور فاضل بيات بتتبع عملية انتشار مؤسسات التعليم العالي العثمانية فوق أراضي الولايات العربية شرقاً. وفي هذا السياق يستعرض لنا الدكتور وبشكل موفق مؤسسات التعليم العالي التي أقيمت في القدس والمدينة المنورة وبغداد في إطار سياسة الجامعة الإسلامية التي انتهجها الحكم العثماني إزاء التأثير الهدام للتيارات القومية. ويؤكد الكاتب على أن مدرسة طب الشام وكذلك المدارس العسكرية في دمشق وبغداد كانت ضمن تلك المؤسسات التعليمية. وتكشف لنا هذه الدراسة بوضوح أن الدولة العثمانية ورغم التأثيرات السلبية التي أفرزتها الحرب العالمية الأولى بذلت قصارى جهدها لنشر التعليم العالي في الولايات المحيطة ومن بينها الولايات العربية في الشرق. ونأمل لهذه المقالة التحليلية التي هي نموذج على الدراسات الكثيرة التي يقوم بها الدكتور بيات بشكل أشمل عن نظام التعليم العالي العثماني أن تكون إسهاماً مهماً في أدبيات سياسة التعليم العالي عند العثمانيين في الولايات العربية.

وعلى ضوء هذه المقالات القيمة التي يضمها العدد الأول من مجلة إرسيكا فإن ما نرجوه من الباحثين الأفاضل قراءًا وكتاباً من ذوي التخصصات المختلفة من شتى الدول ومن شتى الخلفيات الأكاديمية وكذلك من إرسيكا الذي هو مؤسسة دولية تمثل 57 دولة من دول العالم الإسلامي أن لا يبخلوا على مجلة إرسيكا بالدعم اللازم حتى يمكنها مواصلة العمل بقياسات علمية رفيعة.

وبهذه المناسبة فإنني أدعو الأوساط الأكاديمية الدولية التي هي الحكم الأول على نجاحاتنا بأن لا تبخل على مجلة إرسيكا ببحوثها وأعمالها القيمة. لأن هذا هو

الذي سيمنحنا الفرصة وبشكل قوي على خدمة منظمة التعاون الإسلامي التي نستظل بظلها وعلى خدمة العالم الإسلامي الذي تمثله تلك المنظمة، وهو الذي يشجعنا على الإسراع من وتيرة العمل للإرتقاء بالإمكانيات الأكاديمية في العالم الإسلامي.

إن الهدف من مجلة إرسيكا هو أن تجمع فوق صفحاتها بين أطراف منظومة بحثية واسعة تتناول التاريخ الإسلامي وحضارته العريقة من كل الجوانب. ومن ثم فإن محرري المجلة يجدون أنفسهم وجهاً لوجه أمام مهمة صعبة تتمثل في خلق توازن بين ساحة جغرافية واسعة وأطيافٍ من الموضوعات المتعددة.

وقد واجهتنا في هذا العدد الأول معضلة حقيقية سواء في إعطاء فكرة حول مضمون الأعداد القادمة وسواء في إمكانية تحديد جموع قراء وكتّاب المجلة وهي تعكس لنا هذا التنوع الواسع في موضوعاتها. وفي النهاية فإن الجمع في هذا العدد الأول بين موضوعات إسلامية أسياسية مثل مسألة الرسم أو الإملاء في المصاحف وموضوعات عامة أساسها الوثيقة الأرشيفية المتعلقة برئاسة الأركان الحربية العامة في إيطاليا إنما تثبت لنا مدى صعوبة تلك المهمة التي اضطلع بها المحررون المطالَبون بالتوسع قدر الإمكان في حجم منظومة الموضوعات التي تضمها مجلة إرسيكا.

وبهذه المناسبة يطيب لي أن أعبر عن فخري وامتناني باسم إرسيكا ونحن نرى هذه المجلة الأكاديمية القيمة تبدأ حياتها في الظهور، كما أود الإعراب أيضاً عن تمنياتي بأن تصبح منبراً أكاديمياً دولياً أساسياً في مجال تاريخ الإسلام وحضارته العريقة على مدى السنوات الطويلة القادمة.

الدكتور خالد أره

مسألة رسم المصاحف(*)

الدكتور طيار آلتي قولاج(**)

أولاً: نشأة الكتابة العربية وتطورها

تدلنا البحوث المعاصرة على أن منشأ الخط العربي الحالي هو الخط النبطي. والدليل على ذلك أن دراسة بعض الكتابات العائدة إلى ما قبل الإسلام وإلى صدر الإسلام تؤكد هذا الرأي؛ وتثبت أن الكتابة العربية إنما هي شكل متطور من الكتابة النبطية[1]. والمعروف أن الأنباط قوم من العرب كانوا يقطنون في جنوب منطقة الشام وفلسطين في ما قبل الإسلام[2]، وكانوا يسيطرون في القرن الرابع قبل الميلاد على النشاط التجاري القائم على طريق البحر الأبيض المتوسط وجنوب بلاد العرب ثم طريق الشام مصر، وكانت القوافل التجارية تؤدي الضريبة للأنباط. وبسبب تلك الحركة التجارية المنتعشة اضطر الأنباط لتعلم الخط والكتابة، فاستعملوا الخط الآرامي في البداية، ثم طوروه وحَسَّنوه مع مرور الوقت حتى تولد عنه الخط النبطي. ومع مرور الزمن راح هذا الخط يبتعد رويداً رويداً عن الخط الآرامي حتى تحول إلى الخط العربي في ما قبل الإسلام. وكان من نتاج الانتعاش التجاري المذكور أن وقع الاتصال بين العرب الحجازيين والعرب الأنباط، وتأثر العرب الحجازيون بالأنباط الأرفع ثقافة منهم. وتثبت لنا أقدم النقوش الخاصة بما قبل الإسلام وبعده وكذلك المعلومات المتوافرة حول خصائص الخط النبطي في المصادر أن الكتابة العربية الحالية إنما ولدت من الخط النبطي، بل وإنها الشكل المتطور منه[3].

---

* ترجمه من التركية الدكتور صالح سعداوي.

** Ph.D., Former President of Directorate of Religious Affairs and Former Member of Parliament, Turkey

[1] انظر: Nihat Çetin , "Arap", *DİA*, III, 276

[2] انظر: E. Honigmann, "Nabatîler", *İA*, IX, 1 وصلاح الدين المنجد، نفس المصدر، ص 13.

[3] انظر: Nihat Çetin , "Arap", *DİA*, III, 276; Mustafa Altundağ, Hata İddiaları Çerçevesinde Kur'an'ın Dil ve Yazım Özellikleri, s. 28-29 والمنجد، ص 19 22، وأبو الفتوح، ابن خلدون ورسم المصحف العثماني، ص 13 15.

وقيل إن أول من نقل الخط إلى مكة هو بشر بن عبد الملك بعد أن تعلمه من أهل الأنبار، وإن بشراً المسيحي جاء مكة حسب قول البلاذري (ت 279هـ/892-893م)، وتزوج الصهباء ابنة حرب بن أمية، وأن سفيان بن أمية (لابد أنه سفيان بن حرب بن أمية) وأبا قيس بن عبد مناف شهداه وهو يكتب الخط فطلبا منه أن يعلمهما الكتابة، وإنه لبى لهما هذا الطلب. أما الرواية التي نقلها ابن أبي داود (ت 316هـ / 929م) فتقول إن بشراً علّم الكتابة لسفيان بن حرب، كما تذكر الرواية أن عمر بن الخطاب قال: «تعلم القرشيون في مكة الكتابة من حرب بن أمية والد سفيان بن حرب». كما جاء فيما أورده ابن كثير (ت 774هـ / 1373م) أن بشراً عَلَّمَ الكتابة لحميه حرب بن أمية وشقيق زوجته سفيان بن حرب، كما تعلمها عمر بن الخطاب أيضاً من حرب. وهناك رواية أوردها أبو عمرو الداني (ت 444هـ / 1053م) تقول إن حرب بن أمية تَعَلّم الكتابة من عبد الله بن جدعان، وتعلمها عبد الله من أهل الأنبار، وتعلمها أهل الأنبار من رجل قادم من اليمن، وتعلمها هذا من جُلجان بن موهم كاتب الوحي عند سيدنا هود (عليه السلام) [4]. ويتبين من تلك الروايات أن عائلة حرب بن أمية كانت بمثابة المعبر لدخول الكتابة العربية إلى مكة وانتشارها، وإنها قدّمت خدمة عظيمة في ذلك المجال.

والواضح من المعلومات المتاحة حول دخول الخط والكتابة إلى مكة هو انتفاء الشك حول وجود بعض الشخصيات التي عاشت تلك المرحلة وكانت تعرف القراءة والكتابة. ويذكر ابن النديم أنه كان في خزانة المأمون كتاب بخط عبد المطلب بن هاشم، جد الرسول في جلد أدم. ويُثبت هذا الكتاب الذي يبدو أنه كان صكاً لدين، وجود شخصيات كانت تعرف القراءة والكتابة داخل المجتمع العربي آنذاك حتى وإن كانوا قلة[5]، وأن الناس كانوا يستخدمون الكتابة لا سيما في الأعمال التجارية. ويقدم لنا البلاذري أسماء سبعة عشر رجلاً منهم، كما تحدث أيضاً عن سبع نساء تعلمن القراءة وكان بعضهن يعرفن الكتابة في الوقت نفسه[6]. ولكن الذي لا شك فيه، عند النظر إلى المجتمع العربي على عمومه آنذاك، أنه كان مجتمعاً أمياً لا يعرف القراءة ولا الكتابة. بل يمكن القول إن هذا الوصف ينطبق

---

[4] الداني، المحكم، ص 26.

[5] انظر : ابن النديم، الفهرست، ص 13 14.

[6] البلاذري، فتوح البلدان، ص 457 458 و المنجد، دراسات في تاريخ الخط العربي، ص 23.

حتى بالنسبة لعهد الصحابة في صدر الإسلام. والدليل على ذلك أن الرسول ﷺ عندما كان يحكي لأصحابه بأسلوب بسيط شكل إثبات بداية ونهاية شهر رمضان عقب فريضة الصوم[7] يقول لهم: «إنا أمة أمية لا نقرأ ولا نكتب»[8]، ويذكرنا الرسول الكريم بهذا البيان أن صفة الأمية كانت ما تزال جارية مستمرة في عموم المجتمع بعد نحو خمسة عشر عاماً من ظهور الإسلام.

ولا شك أن حركة تعلم الكتابة زادت وتيرتها مع ظهور الإسلام؛ لأن القرآن الكريم بدأ رسالته الإلهية بقول «إقرأ»، وأشار إلى أن القراءة تجلب العلم والمعرفة، وأن العلم والمعرفة هما السبيل إلى الاستنارة. أما الضرورة المترتبة على ذلك والتي لا جدال فيها، فهي تعلُّم الكتابة التي كانت أوثق واسطة للحصول على المعلومة والتحقق منها في ظروف تلك الأيام. كما تجدر الإشارة أيضاً إلى أن كتابة الوحي النازل على الرسول ﷺ وتعلمه كانت أمراً لاحياد عنه. ولأجل هذا كان السعي دؤوباً للاستفادة من الصحابة ذوي العدد المحدود ممن يعرفون القراءة والكتابة من ناحية، والعمل من ناحية أخرى على زيادة أعداد هؤلاء وتوسيع دائرة الاستنارة والمعرفة بين الناس. كما أن الاستعانة بأسرى الحرب كانت من سبل تعليم القراءة والكتابة، إذ تقرر بعد غزوة بدر أن يُطلق سَرَاحُ الأسير الذي يعرف القراءة والكتابة بعد قيامه بتعليم عشرة أولاد من أبناء المسلمين[9].

وكان النبي ﷺ يأمر كتّاب الوحي بكتابة ما ينزل عليه من ربه، وهم رجال اختارهم خصيصاً لهذه المهمة وكلفهم القيام بها. وكان يأمرهم بعد الكتابة بقراءة ما كتبوا عليه ليتأكد من صحته؛ فإن وجد فيه نقصاً أو خطأً أشار عليهم بتصحيحه في الحال. ويحكي زيد بن ثابت أحد كتبة الوحي فيقول: "كنت إلى جانب رسول الله ﷺ أكتب ما يملي عليّ من الوحي، وعندما تنتهي الكتابة كان يقول اقرأ فأقرأ، وإذا وجد فيما كتبتُ نقصاً كان يصححه»[10]. وكان من الرجال الذين كلفوا بهذا العمل ذي المسئولية الكبيرة علي بن أبي طالب، وعثمان بن عفان، وعمر بن الخطاب، وأبو

---

[7] فرض الصوم على المسلمين في المدينة في شهر شعبان بعد عام ونصف من هجرة الرسول ﷺ إليها.

[8] صحيح البخاري، 230/2 (الصوم، 13)؛ وصحيح مسلم، 761/2 (الصيام، 15).

[9] ابن سعد، الطبقات، 20/2 وأحمد بن حنبل، المسند، 247/1 وأبو عبيد قاسم بن سلام، كتاب الأموال، ص 116.

[10] الصولي، أدب الكتّاب، ص 165.

بكر، وخالد بن سعيد بن العاص، وحنظلة بن ربيع، ويزيد بن أبي سفيان، ومعاوية بن أبي سفيان، وأُبَي بن كعب، وزيد بن ثابت[11]. ونشهد في المصادر معلومات حول المصاحف الخاصة ببعض هؤلاء وأخرى خاصة ببعض الصحابة الآخرين[12]. إذ يجري الحديث في الروايات التي أوردها ابن أبي داود عن قراءات بعض الصحابة في الغالب، وإذا لم يكن هناك ذكر واضح لكلمة (مصحف) عند بعضهم فإن كل الذين وردت أسماؤهم في تلك الروايات بوجه خاص كان لديهم بلا شك مصاحف خاصة بهم. وفي روايات تتعلق ببعضهم ترد تلك الكلمة بصراحة[13]. ويظهر من ناحية أخرى أنه كان هناك آخرون استكتبوا غيرهم مصاحف لهم ربما لأنهم لم يكونوا يعرفون الكتابة أو لأنهم كانوا يعرفونها ولكن خطوطهم لم تكن حسنة. والشاهد على ذلك روايات ذكرها ابن أبي داود في نفس الكتاب تتحدث عن أن أم سلمة وعائشة من زوجات الرسول ﷺ كان لكل واحدة منهما مصحف كتبه آخرون لهما[14].

ولم تكن طريقة الإملاء التي استخدمها كتّاب الوحي تختلف في شئ عن طريقة الإملاء المعروفة والمستخدمة عند العرب آنذاك. والشاهد على ذلك أن ابن قتيبة وهو يتحدث عن الألف في كلمات: (الصلوة، الزكوة، الحيوة) وتحولها إلى حرف الواو قد ذكر أن كتابة تلك الكلمات بالألف ستكون أحسن لولا عادة العارفين بالكتابة في العهد الذي كتبت فيه المصاحف الأولى في رسمها بالواو[15]. وفي مجتمع لا يملك مادة كتابية كافية في الكم والكيف ولا يملك أي واحد منهم تقريباً نصاً مدوناً يمكن مطالعته يكون من البديهي عدم القدرة على الحديث عن نظام استقر في الكتابة والإملاء. ولكن لم يتم الاكتفاء بأن يقوم كُتّاب الوحي بكتابة آيات القرآن الكريم بالخط والرسم المستعمل لدى العرب آنذاك، وإنما كانوا ـ وهم يفعلون ذلك بعناية واهتمام ـ يسعون على الجانب الآخر وحرصاً منهم على حفظ الوحي النازل لاستظهار تلك

---

[11] المنجد، دراسات في تاريخ الخط العربي، ص 23. وللتعرف على سير وقائمة أسماء الصحابة (61) ممن كانوا يعملون كتاباً عند النبيﷺ في كتابة الوحي والموضوعات الأخرى انظر: الأعظمي، كتاب النبي، ص 30 112.

[12] انظر: على سبيل المثال: ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص 50 88. .

[13] انظر: نفس المصدر ص 53، 74، 83.

[14] نفسه، ص 85 - 88.

[15] ابن قتيبة، أدب الكاتب، ص 177.

الآيات بسرعة وفرحة عظيمة، ومن ثم جرى استخدام طريقين مختلفين يدعم أحدهما الآخر في آن واحد لتعلم القرآن، أحدهما الكتابة، وثانيهما الحفظ والاستظهار.

وكان أمر القراءة والكتابة في العهد المدني قد أصبح نظاماً مؤسسياً، والمثال على ذلك أن عبد الله بن سعيد بن العاص كان واحداً من المكلفين من قبل النبي ﷺ بتعليم الكتابة في المدينة[16]. كما جعل من واجبات من يعرفون قراءة القرآن أن يعلموها لجيرانهم وأصبح ذلك من فروض الجيرة[17]. وتدلنا الإشارة إلى أن عبد الله بن أم مكتوم عندما هاجر إلى المدينة سكن في دار القراء[18] على أنه أصبح هناك أناس متخصصون في قراءة القرآن وإقرائه. كما أن إرسال المعلمين إلى بعض الأماكن خارج المدينة ولنفس الغرض كان يشكل وبسرعة بعداً آخر في برنامج الاستنارة[19].

والجدير بالذكر أنه عند النظر إلى تلك الجهود والأعمال يمكن القول إنه كانت توجد في أيدي الصحابة كميات كبيرة من نصوص الوحي المدونة بشكل مجتمع أو متفرق، يشتثنى من ذلك النصوص الرسمية التي كتبها كتّاب الوحي في حياة الرسول ﷺ. كما أن استظهار بعض الصحابة القرآن الكريم وحفظهم له كاملاً وحفظ الغالبية أيضاً لسور متفرقة منه هو بلا شك أمر ينطوي على أهمية كبيرة في مسألة «المحافظة» على القرآن الكريم. ولا شك أن الكتابة العربية أخذت في التطور بعد ذلك.

ومما لا ريب فيه أن الرسم الذي استخدمه كتّاب سيدنا عثمان ﷺ بعد استنساخ عدد من المصاحف لإرسالها إلى الحواضر المهمة (الأمصار) كان يشكل مثالاً يحتذي به المسلمون. ولا بد أن الغالبية العظمى من الصحابة حاولوا هم أيضاً التمسك بذلك الرسم في كتاباتهم الأخرى مثلما فعلوا مع كتابات المصحف. ثم جاء جيل التابعين من بعد هؤلاء، ثم تبعهم آخرون واستخدموا ذلك الرسم مدة طويلة.

ومن الأمور التي تجذب الانتباه أيضاً خلال تلك المسيرة المتسارعة وجود أشخاص ذوي خبرة بأمر كتابة المصحف وتكليفهم بهذه المهمة في عهد الصحابة. فقد كان

---

[16] ابن الأثير، أسد الغابة، 262/3.

[17] الكتاني، التراتيب الإدارية، 40/1 41.

[18] انظر: ابن عبد البر، الاستيعاب، 259/2 260.

[19] للتعرف على بعض الروايات الأخرى في هذا الموضوع انظر: الكتاني، التراتيب الإدارية، 41/1 47.

هناك رجل يدعى خالد بن أبي الهياج من أصحاب علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) كان يُكلف بكتابة المصحف لحسن خطه، وكان يكتب الأشعار وأخبار العرب. فطلب منه عمر بن عبد العزيز (ت 101هـ/ 720م) أن يكتب له مصحفاً، وأنه لبى طلبه. ويذكر ابن النديم أنه رأى في إحدى المكتبات الخاصة مصحفاً آخر لعله كان بخط خالد بن أبي الهياج[20]. كما تذكر المصادر أن عبد الرحمن بن هرمز الأعرج (ت 117هـ/ 735م) من جيل التابعين كان هو الآخر يكتب المصاحف[21]، وأنه ليس هناك شك في أن الأمر لم يكن يقتصر على هؤلاء الناس من أبناء الأجيال الأولى. ويكون من الطبيعي أن الإملاء المستخدم في تلك المصاحف والذي حرص الكتبة على الاقتداء به لم يختلف عن الإملاء المستخدم في مصاحف عثمان بن عفان ﷺ[22].

وبموازاة قواعد النحو والصرف التي طوّرها النحاة في العهود التالية ظهرت أيضاً بعض القواعد للخط والكتابة؛ ففي الكتابات الأخرى عدا المستخدمة في المصحف أخذ الرسم المعروف بالرسم (الخط) القياسي أو الرسم (الخط) الاصطلاحي مكان الرسم العثماني[23]. ورغم التمسك بالرسم العثماني في كتابة المصاحف فقد يبدو أن الجدل دار منذ عهود مبكرة حول جواز أو عدم جواز كتابة المصحف بالرسم القياسي، وسُئل الإمام مالك (ت 971هـ/597م) عن رأيه في الموضوع فذكر أنه لا يرى جوازاً له في كتابة المصحف لمخالفته الرسم العثماني (انظر الصفحات التالية).

ويذكر المفسر والمؤرخ ابن كثير (ت 477هـ/ 3731م) أن السلف استخدموا خطاً يشبه الخط الكوفي، ثم يقول إن ابن مقلة (ت 823هـ/ 049م) أحد الوزراء العباسيين المعروفين بجودة الخط والكتابة قام بإعادة تنظيم ذلك الخط من جديد، ثم تناوله

---

[20] انظر ابن النديم، الفهرست، ص 15-16، 67. ولا شك أنه كانت هناك شخصيات أخرى تمارس حرفة كتابة المصاحف منذ العهود الأولى للإسلام وجعلوا لذلك حرفة لهم يتكسبون منها. ومن هؤلاء التابعي المشهور أبو يحيى مالك بن دينار (ت 130هـ/747م)، إذ قيل إنه كتب مصحفاً في أربعة أشهر، كما ذكر إن ما كسبه من أجر ذلك حلال. (نفس المصدر، ص 16؛ الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5/362-364).

[21] الذهبي، سير أعلام النبلاء، 5/69.

[22] كنا قد زرنا دار الكتب المصرية بالقاهرة في 2012/11/4وعرض علينا المسؤولون هناك قطعةً من مصحف قيل إنه يرجع إلى القرن الهجري الأول، وشهدنا فيه كلمة الرحمن على شكل الرحمان بالألف، فكان أمراً عجبنا له. ونعتقد أن هذا المصحف إن لم يرجع إلى القرن الأول فهو يرجع في اعتقادنا إلى القرن الثاني أو الثالث الهجري، وقد يكون واحد من غير العرب كتبه لغير الناطقين بالعربية تيسيراً لهم في قراءتهم.

[23] انظر: غانم قدوري حمد، رسم المصحف، ص 198.

من بعده علي بن هلال ابن البواب (ت 314هـ/ 2201م) فخطا في تطويره خطوات أبعد[24]. ورأى ابن كثير أن طريقة ابن البواب في الكتابة كانت واضحة حسنة، ولهذا لقيت استحساناً وقبولاً، وأن الأشخاص المذكورين قاموا بهذا العمل بسبب عدم امتلاك الخط العربي لبناء سليم. ولعل الاختلافات في رسم بعض الكلمات في المصاحف ظهرت بسبب هذا الضعف وإن لم تؤثر في المعنى[25]. والدليل على ذلك أنه يمكننا أن نشهد أمثلة متعددة على ذلك التنوع في كتب أبي عمرو الداني وأبي داود سليمان بن نجاح التي عرّفتنا بتلك المصاحف القديمة وزودتنا بخصائصها الإملائية ونقلت إلينا الروايات التي تحدثت عن كل ذلك.

والذي يمكننا فهمه من كل ذلك أن إملاء النصوص القرآنية الأولى التي سجلها كتّاب الوحي، وكذلك إملاء المصحف الأول الذي جمعه أبو بكر الصديق ﷺ عندما جعل آيات القرآن الكريم بين دفتين، ثم الإملاء المستخدم في المصاحف التي استكتبها عثمان بن عفان للجنة المكونة من أربعة كتبة وأرسلها إلى الأمصار إنما كان يختلف عن بعضها في درجة التطور. ولولا ذلك لما أشار عثمان بن عفان ﷺ على اللجنة المكونة من أربعة كتبة والتي كلفها بتكثير نسخ المصحف بأن قال لثلاثة منهم ينسبون إلى قبيلة قريش: "إذا ظهر الخلاف بينكم وبين زيد بن ثابت في أمر يتعلق بلغة القرآن فاكتبوه بلهجة قريش لأن القرآن نزل بلسانهم"[26]، وكان اكتفى عندئذٍ بقوله «انسخوا مصحف أبي بكر الصديق حرفاً بحرف». كما لم يكن للكتبة أن يختلفوا في كتابة كلمة (التابوت - التابوة) هل تكتب بالتاء المفتوحة أم بالتاء المربوطة، وأن يروا ضرورة في الرجوع إلى الخليفة عثمان بن عفان لكي يحسم ذلك الخلاف. وهذا يعني أنهم أثناء ذلك العمل جعلوا نص المصحف الأول أساساً لهم، لكنهم لم يحتذوا بالإملاء المستخدم فيه، وإنما وضعوا نصب أعينهم درجة التطور التي قطعتها الكتابة العربية خلال تلك المرحلة الزمنية التي انقضت بين هذين العملين، وظهرت كذلك في التجارب الكتابية للكتبة ومهاراتهم العملية.

ويذكر ابن أبي داود في إحدى الروايات التي نقلها أن المصحف الأول لأبي بكر

---

[24] للتعرف على سيرة ابن مقلة وابن البواب وأعمالهما في الخط العربي انظر: Abdülkerim Özaydın, "İbn Mukle", *DİA*, XX, 211-212; Muhittin Serin, "İbnü'l-Bevvâb", *DİA*, XX, 534-535.

[25] ابن كثير، فضائل القرآن، ص 27.

[26] البخاري ، الصحيح ، 6 /97 (فضائل القرآن، 2).

الصديق قد انتقل بعد وفاته إلى عمر بن الخطاب ﷺ، ومنه إلى ابنته حفصة (رضي الله عنها) زوجة رسول الله ﷺ واستعان عثمان بن عفان ﷺ بهذا المصحف لكتابة مصاحف الأمصار في سنة 25هـ (646م)، ولما انتهى العمل من كتابة تلك المصاحف أعاده إلى حفصة. وقام مروان بن الحكم بطلب ذلك المصحف من حفصة حتى يحرقه، لكنها ردت ذلك واحتفظت به، ولكن عقب وفاتها وعند عودة الجميع من جنازتها طلبه من أخيها عبد الله بن عمر، فأرسله إليه، وتم إتلافه وحرقه. وكانت الحجة وراء ذلك هي مخاوف مروان من أن تؤدي الفروق الموجودة بين ذلك المصحف وبين مصاحف عثمان إلى ظهور الخلاف بين الناس[27]. فإذا صحت تلك الرواية فإن الفروق التي هي حجة الوالي مروان إنما هي فروق الإملاء. فلا مجال هنا لمخاوف من أن تكون هناك آية زائدة أو ناقصة، أو أن يحدث تغيير في آية من الآيات. ولو حدث ذلك لتحول الموضوع بالقطع إلى مشكلة خطيرة بين الصحابة، وظهر جدل واسع واختلاف فيما بينهم. فلم يقع ذلك، إذ تحققت أعمال الكتابة بمشاركة البعض من الصحابة، وجاءت كل خطوة فيها بعد رضا هؤلاء وموافقة الآخرين.

غير أنه في ضوء تلك المعلومات يمكننا أن ندرك بصورة أوضح أن استظهار القرآن الكريم من قبل المئات، بل الآلاف من الناس في كل جيل ولا سيما في العهود الأولى، وكذلك ظهور تقليد الفم المحسن (أي المعلم الذي يعلم القرآن بما يوافق الأصول) وتحوله في أسرع وقت إلى المؤسسية اعتباراً من العهد المدني قد لعب دوراً في الحفاظ على استمرارية القرآن الكريم. وعلى عكس ذلك فلا مفر أمام تدوينات تتم بخط لم يكتمل أو ينضج بعدُ أن تؤدي إلى بعض الاختلافات في القراءة الصحيحة لنصوص الوحي، وما كان من الممكن أن تتحقق الغاية التي كان ينشدها عثمان بن عفان من تكثيره لنسخ المصحف. ومما يحكي لنا نفس الحقيقة أن عثمان أرسل مصاحفه إلى أمصار معينة، ليس مع أناس عاديين، وإنما مع أئمة قارئين، ومعلمين إلى تلك المراكز، إذ بعث إلى مكة عبد الله بن السائب، وإلى الشام المغيرة بن شعبة، وإلى الكوفة عبد الرحمن السلمي، وإلى البصرة عامر بن عبد القيس؛ كما لم يهمل المدينة حاضرة الدولة فجعل عليها لهذا الأمر زيداً بن ثابت[28].

---

[27] ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص 21. وانظر أيضاً أبو عبيد قاسم بن سلام، فضائل القرآن، ص 156-157؛ مكي بن أبي طالب، الإبانة، ص 26؛ السيوطي، الإتقان، 1/169.

[28] انظر الزرقاني، مناهل العرفان، 1/396-397.

ثانياً: الزعم بأن الخط العربي توقيفي

وفضلاً عما أسلفنا من معلومات مختصرة هناك روايات وآراء مختلفة أخرى حول ظهور الخط العربي وتطوره. وأطرفها وأكثرها جدلاً هو الرأي القائل إنه توقيفي، أي أنه يرتكز على تعاليم النبي ﷺ، أو بعبارة أخرى على أساس إلهي.

1 يذهب أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني (ت 395هـ/ 1005م) إلى أن اللغة العربية وقبل الكتابة العربية نفسها توقيفية، لأن «اللّه عَلَّم آدم الأسماء كلها ثم عرضهم على الملائكة» (سورة البقرة، 31/2). ورغم تعدد الآراء في تفسير تلك الآية فإن النظرة التي يرجحها ابن فارس هي أن اللّه علم آدم (عليه السلام) عدداً من الأسماء بقدر حاجته حتى يمكنه التفاهم مع الآخرين، وواصل بنفس الشكل هذه التعاليم بالقدر الذي شاء مع الأنبياء الآخرين من العرب أيضاً، حتى بلغ ذلك التعليم في النهاية أنضج أشكاله في عهد النبي محمد ﷺ. ولأن اللغة العربية توقيفية فقد بلغت درجة كمالها مع النبي محمد ﷺ، وهي أكثر اللغات فضيلة وثراء [29]، فالذي يراه ابن فارس هو أن الكتابة العربية توقيفية مثلها في ذلك مثل اللغة العربية. واللغة العربية واللغة السريانية وكل أنواع الكتابات الأخرى ترجع إلى سيدنا آدم (عليه السلام). فقد جاء في إحدى الروايات المتعلقة بهذا الموضوع أن آدم (عليه السلام) كتب كل نماذج الخطوط على ألواح من طين قبل وفاته بنحو ثلاثمائة سنة، ثم قام بشوي تلك الألواح؛ ولكن عندما أصاب الأرض الطوفان توزعت الخطوط وانتشرت فأخذ كل قوم ما وصل إليهم منها، وكان الخط العربي آنذاك من نصيب اسماعيل (عليه السلام). وتقول تلك الرواية إن الخط العربي يرجع إلى آدم مروراً باسماعيل (عليهما السلام)[30]. وعلى ذلك فإن إملاء المصحف الأول الذي كتبه زيد بن ثابت بتكليف من الخليفة أبي بكر الصديق، وكذلك إملاء نسخ المصاحف التي استنسخها الخليفة عثمان بن عفان ﷺ بعد ذلك إنما جاء بالوحي؛ ولا يجوز الخروج على أيٍّ من عناصره.

2 وهناك أيضاً أبو العباس أحمد بن محمد بن عثمان بن البناء المراكشي (ت 721هـ/ 1321م)، وهو أحد الكتاب الذاهبين إلى معنى «التوقيف» في رسم المصحف،

---

[29] ابن فارس، الصاحبي في فقه اللغة، ص 31 33، 40.

[30] نفس المصدر، ص 34 وانظر: ايضاً ابن النديم، الفهرست، ص 12–13 والزركشي، البرهان 377/1.

إذ ذهب المراكشي إلى أن كل وضع خاص وكل اختلاف في إملاء المصاحف الأولى له علاقة بالمعنى؛ وتناول الأمثلة الواردة وطرح أدلة وبراهين طريفة وشروحاً لذلك. وعليه فإنه لا يوجد شئ قط في إملاء المصاحف الأولى جاء صدفةً، ولا يتعلق الأمر هنا بأي تصرف من تقدير الكتّاب[31]. ومع تلك الإيضاحات الطريفة منه فإن حسبنا أن نذكر هنا مثالين فقط من بين الأمثلة المتعددة التي أوردها:

❖في قوله تعالى: «لأعذبنه عذاباً شديداً أو لاذبحنه» نلاحظ وجود ألف زائدة في (لاذبحنه) (سورة النمل 21/27). والسبب في ذلك هو أن الذبح عقاب يفوق التعذيب، والألف الزائدة تشير إلى ذلك[32].

❖ «والذين سَعَوْ في ايتنا. . » (سورة سبأ 5/34) يلاحظ في هذه الآية الكريمة وردود كلمة (سَعَوْ) وهو فعل لم يقترن مثل غيره بألف الجماعة، والسبب في ذلك هو أن السعي لدرجة السباق هنا باطل، وسقوط الألف من السعي تصوير لبطلان ذلك التسابق[33].

3 وذهب أحمد المبارك (ت 1156هـ/ 1743م) كذلك المذهب نفسه؛ فقد حاول أن يتناول مفهوم «التوقيف» بمفهوم باطني. وذهب إلى أن كل شيء في كتابة المصحف يستند إلى مفهوم الوحي. وبعض الحروف التي قد تبدو ناقصة أو زائدة في هذا الخط إنما تخفي وراءها من الأسرار ما يعجز العقل عن الإحاطة به، وإن هذا الأمر يختص به القرآن الكريم دون سائر كتب الأديان السماوية. ويذهب ابن المبارك إلى أن كلمة (عَتَوْ) مثلاً قد وردت في أربع آيات من القرآن الكريم، وفي ثلاث منها بالألف؛ أما في سورة الفرقان (21/25) فقد كُتبت بغير الألف، وفي ذلك بعض الأسرار الإلهية وبعض المسوغات النبوية المخفية عن الناس [34].

4 وقد تعرض محمد عادل عبد السلام هو الآخر، وهو أحد الكُتّاب

---

[31] المراكشي، عنوان الدليل، ص 30 وما بعدها والزركشي، البرهان، 380/1 وما بعدها.

[32] المراكشي، المصدر السابق، ص 58؛ الزركشي، نفس المصدر، 382/1.

[33] المراكشي، المصدر السابق، ص 58 والزركشي، المصدر السابق، 382/1.

[34] ابن المبارك، الإبريز، ص 101 وما بعدها.

المعاصرين، لمعنى التوقيف. ويمكن إيجاز نظرته إلى الأمر في عبارة «بما أن هذه المصاحف قد كتبت من قبل الصحابة وصَدّق النبي على كل ما جاء فيها حتى مسألة الإملاء فلا بد أن يكون الإملاء والخط فيها توقيفياً، بل إن النبي هو الذي وَضَعَ بنفسه قواعد الإملاء في تلك المصاحف». وحجة أخرى سَاقها محمد عادل للتصديق على ذلك هي وجود إجماع على ذلك الإملاء من صحابة الرسول وجيل التابعين ومن تبعهم من المجتهدين[35].

ومن الأدلة التي يسوقها المدافعون عموماً عن توقيفية الإملاء في المصاحف الأولى ويتفقون عليها، الرواية التي نقلها الديلمي (ت 509هـ/ 1115م)، وتقول إن النبي ﷺ لمّا نزل عليه الوحي ذات مرة نادى معاوية بن أبي سفيان أحد كتبة الوحي حتى يكتبه، وطلب منه إعداد الدواة والقلم؛ ثم نبّه عليه بما يجب إتّباعه عند كتابة الحروف: (ب، س، م) وعند كتابة ألفاظ الجلالة (الله، الرحمن، الرحيم)(٣٦). وهذا التنبيه وغيره من الأمور المشابهة إنما يثبت في رأي الآخذين بفكرة التوقيف أن الكَتَبَةَ لم يكونوا أحراراً في كتابة الوحي، وأن التوجيه في الكتابة كان يرتكز على أساس الوحي نفسه. وسوف نعرض فيما بعد آراءنا حول مسألة التوقيف في كتابة المصحف.

ثالثاً: حكم اتباع الرسم العثماني

أُطلق مصطلح «الرسم العثماني» على الإملاء المستخدم في المصاحف التي استكتبها الخليفة الثالث عثمان بن عفان ﷺ حتى تُرسل إلى حواضر معينة وتكون مرجعاً عند الاختلاف على نص القرآن وتلاوته. ومما لا شك فيه أن موضوع الحكم باتباع ذلك الرسم في كتابة المصاحف شغل علماء المسلمين منذ العهود الأولى، ويرجع السبب في ذلك إلى ظهور مصاحف تخالف ذلك الرسم. ولكن مع تقدم العصور ظهر من العلماء من نادى بضرورة اتباع الرسم العثماني، كما ظهر أيضاً من العلماء

---

[35] محمد عادل عبد السلام، كتاب في الفرق بين رسم المصحف الشريف وبين رسم القواعد الإملائية، ص ز/2.

[36] الديلمي، الفردوس بمأثور الخطاب، 394/5 والقرطبي، الجامع، 353/13 (ذكر القرطبي أيضاً رأي القاضي عياض فيما يتعلق بعدم صحة هذه الروايات). والسيوطي، الدر المنثور، 28/1. أورد الديلمي في كتابه هذا عشرة آلاف حديث بغير سند ولكن قيل إن أغلبها ضعيف وموضوع انظر:
Müctebâ Uğur, "Deylemî, Şîrûye b. Şehredâr", *DİA*, IX, 266.

من قال بجواز كتابة المصاحف بالإملاء المتطور، بل ودافع عن ضرورة ذلك. وحتى يومنا هذا لم نعثر على أي من مصاحف عثمان مع الأسف، ومن ثم يكون من غير الممكن التعرف بشكل تام على تفاصيل الرسم العثماني، كما لا يمكننا الادعاء بأن المعلومات التي سعت أقدم المصادر - التي نقلته إلينا - إلى عرض ذلك الرسم آية آية كافية في هذا الصدد.

وقد رأينا نحن بعد الدراسات التي قمنا بها على ستة من المصاحف المحفوظة اليوم في مكتبات بعض الدول، والتي جرى الادعاء على أنها المصاحف التي كان يقرأ فيها سيدنا عثمان قبل استشهاده أن أياً منها لا يرجع مع الأسف لسيدنا عثمان. ومن ثم فإنه على الرغم من إمكانية الاستفادة من تلك المصاحف في عملية التحقق من الرسم العثماني فإنها وإن كانت من آثار القرن الأول أو الثاني للإسلام - غير كافية لأن نجعلها أساساً للتحقق من الرسم الذي نتحدث عنه. والدليل على ذلك أن تلك المصاحف تختلف فيما بينها في الإملاء[37]. وعلينا أن نضع نصب أعيننا ونحن نستخدم مصطلح «الرسم العثماني» أن الذي قصدناه هنا هو «الرسم العثماني بالقدر الذي أمكننا التوصل إليه».

1 الذين يرون بلزوم إتباع الرسم العثماني:

إن كتابة المصحف بالخط العربي المتطور ليست جائزة في نظر العلماء الذين تحدثنا عن آرائهم المتعلقة بالتوقيفية، لأن مصدر هذا الإملاء هو الوحي في اعتقادهم، وبذل بعض هؤلاء العلماء جهداً لصياغة بعض الحجج لتبرير الأشياء التي بانت زائدة أو ناقصة في إملاء المصاحف، بينما ذهب بعضهم إلى أن هناك في تلك الأمثلة أسراراً وحكمة إلهية تقصر العقول عن بلوغها.

أ) أجاب الإمام مالك بن أنس (ت 179هـ/ 795م) عندما سُئل عن مدى صحة الكتابة للمصحف بالإملاء المتطور، فقال بعدم صحة الخروج على الإملاء الوارد في مصاحف سيدنا عثمان ﷺ، وضرورة اتباع ما ورد فيها. ولم يقتصر كلام مالك على موضوع الإملاء وحده، بل رأى أيضاً ضرورة الابتعاد عن تشكيل المصاحف. فالخروج

---

37 لمزيد من التفاصيل انظر ، طيار آلتي قولاج، المصحف الشريف المنسوب إلى الإمام علي (كرم الله وجهه) (نسخة صنعاء)، ص 79-130، 142-149.

على الرسم العثماني لا يصح إلاّ في المصاحف التي تكتب من أجل الأطفال تيسيراً عليهم في تعلم القرآن الكريم[38]. وهذا التوجه الذي طرحه من أجل الأطفال يدل على أن موقفه في موضوع الإملاء ليس له علاقة بفكرة التوقيف.

ب) أما أحمد بن حنبل (ت 241هـ/ 855م) فقد استخدم أسلوباً أكثر سلبية، وذهب إلى «أن الخروج على خط مصاحف سيدنا عثمان ﷺ في ياء أو واو أو ألف أو في الأمور الأخرى حرام» [39].

ج) وذهب البيهقي (ت 458هـ/ 1066م) إلى ضرورة قيام كُتّاب المصاحف باتباع إملاء المصاحف الأولى بعينه، وعدم التغيير فيه بأي صورة، وكانت حجته في ذلك أن الكُتّاب الصحابة كانوا أناساً أكثر علماً منا وأوفر حظاً من الثقة[40].

د) ويذكر الزمخشري (ت 538هـ/ 1144م) الآية الكريمة التي جاء فيها قوله تعالى (وقالوا مال هذا الرسول) (سورة الفرقان 7/25)، وقال وهو يشير إلى حرف اللام الذي كُتِب منفصلاً عن ضمير الإشارة (هذا) أنه يخالف قواعد الكتابة العربية، ولكن خط المصحف «نهج لا يمكن تغييره» [41].

هـ) أما ابن الجزري (ت 833هـ/ 1429م)، فقد ذكّرنا أولاً أن هناك اتفاقاً بين الصحابة على إملاء المصاحف التي كُتبت بأمر سيدنا عثمان بن عفان ﷺ، ثم قال إن هناك بعض القواعد اللازم معرفتها في الخط العربي، وإن الإملاء المستخدم في تلك المصاحف يخضع في عمومه لتلك القواعد وإن احتوت بعض العناصر الشاذة عليها. ولكن ابن الجزري بدلاً من أن يبحث عن حجج تعسفية لكل فرق من تلك الفروق، كما فعل المراكشي الذي عرضنا رأيه من قبل، راح يقول «إننا وإن كنا نعلم جانباً

---

[38] الداني، المحكم، ص 11؛ المقنع، ص 9-10 وكان الداني بعد أن نقل رأي الإمام مالك السالف الذكر قد ذكر أنه ليس هناك خلاف بين علماء الاسلام في ذلك

[39] الداني، المقنع، ص 9-10؛ الزركشي، البرهان. ، 379/1.

[40] البيهقي، شعب الإيمان، 548/2.

[41] الزمخشري، الكشاف، 265/3.

من أسباب تلك الفروق إلاّ أننا لا نعلم الجانب الآخر»، ويطرح توجهاً حذراً من وجهة نظره، وتكون النتيجة هي ضرورة التمسك بذلك الإملاء في كتابة المصحف[42].

و) ويذهب محمد عادل عبد السلام، الذي تحدثنا باختصار في قسم سابق عن فهمه «للتوقيف» إلى أن اتباع الرسم العثماني في كتابة المصاحف واجب يرقى إلى درجة الفرض. فالذين يعملون به لهم ثوابه، وأما الذين يخالفونه فلهم عقابه وعليهم اللعنة. والشاهد على ذلك أن الرسول ﷺ لعن ستة أشخاص، وقال إن الله يلعنهم. وأول هؤلاء الستة شخص أضاف إلى كتاب الله، وآخر ترك سنة رسوله. والواضح أن المؤلف يرى في إثبات الألف في كلمة (مالك) التي ترد بغير ألف في سورة الفاتحة على شكل (ملك) إضافةً إلى كتاب الله، وخروجاً على سنة رسوله ﷺ، ويذهب إلى أن كل من يفعل ذلك ملعون. وفي هذه الحالة فعلى كل من يملك مصحفاً بغير الرسم العثماني، وخاصة إذا كان بخط الخطاط حافظ عثمان[43]، أن يبادر حالاً إلى حرقه في مكانٍ طاهر[44].

ز) وتناول الكاتب المعاصر محمد طاهر الكردي موضوع الإملاء في المصاحف، فرأى فيه سراً يخفي حكمةً لا يعلمها إلاّ الله، وذَكَر أن اتباع ذلك في كتابة المصحف في حكم الواجب. وفي رأيه أن الأفكار المطروحة لإيضاح خصائص الرسم العثماني لا ترتكز على شئ قط، وكلها أقوال طُرحت بعد الصحابة. إنهم قد وضعوا ذلك

---

[42] ابن الجزري، النشر، 128/2.

[43] الحافظ عثمان (ت 1110هـ/ 1698م) هو أحد مشاهير الخطاطين العثمانيين، وكتب بعد عام 1069هـ (1659م) حتى وفاته خمسة وعشرين مصحفاً. طبع منها المصحف المؤرخ في 1097هـ (1686م) بأمر من السلطان عبد الحميد الثاني في سنة 1298هـ (1881م)، ثم جرى توزيعه على مختلف البلدان الإسلامية. كما قيل إن هناك عدة مصاحف أخرى جرى طبعها له انظر:

M. Uğur Derman, "Hafız Osman", *DİA*, XV, 98-99

ويبدو أن سبب الحملة الشديدة التي حملها محمد عادل عبد السلام على الحافظ عثمان بوجه خاص هو انتشار تلك المصاحف المكتوبة بالإملاء المتطور نسبياً في مختلف أنحاء العالم الإسلامي باستخدام سلطة الدولة.

[44] محمد عادل عبد السلام، كتاب في الفرق بين رسم المصحف الشريف وبين رسم القواعد الإملائية، ص 54 55.

الإملاء دون نظر إلى قاعدة في الكتابة أو الإملاء، وإنما على حكمة لا نعلمها نحن. فالواقع أن الإملاء المشار إليه قد وصل إلينا بهذا الشكل عن الصحابة، ولم يخبروا أحداً بالأسرار المودعة فيه؛ كما أن الأمر لا ينطوي على جانب توقيفي. والصحابة وحدهم هم القادرون على إيضاح تلك الأمور المتناقضة في ذلك الإملاء، ولن يكون ذلك ممكناً إلاّ عندما ينهضون من أجداثهم[45].

ح) وفي النهاية يكون من المفيد أن نتعرض لرأي هيئة الإفتاء في الجامع الأزهر بمصر؛ ففي سنة 1355هـ (1936م) صدرت في مجلة الأزهر فتوى بناءً على سؤال حول وجوب اتباع الإملاء الأصلي في كتابة المصحف. وقد قيل إن آيات القرآن الكريم كان يجري تدوينها عقب نزولها على الرسول، وذلك الإملاء هو الذي جرى استعماله في زمنه. ولم يقع أي تغيير في ذلك. ومصاحف سيدنا عثمان ﷺ كتبت بذلك الإملاء ثم أرسلت إلى المدن والأمصار المختلفة. وسيدنا عثمان ﷺ وهو أحد الصحابة قد وافق على ذلك التصرف، كما لم يظهر من عارَضَه وخَرَجَ عليه. وظلتْ كتابة المصاحف بعد ذلك مستمرة بهذا الإملاء في عهد التابعين ومن جاء بعدهم من الأئمة المجتهدين. ولم يخرج أحد قط من بين هؤلاء ليقول إن علينا أن نكتب المصاحف بالإملاء المتطور[46].

وتَعرَّض بعض العلماء الذين طرحوا فكرة التمسك بالرسم العثماني في كتابة المصحف ولم يربطوه بفكرة التوقيف للحجج التي ساقوها لأفكارهم، بينما لم يتحدث البعض الآخر عن حجج. ومع عدم وضوح مسألة المصدر لهذه الأفكار هل هي نابعة من فكرة التوقيف حقاً أم من تحفظات أخرى، فالذي لا شك فيه أن هناك بعض الحجج في منحاهم، ولا سيما حرصهم الشديد على أن يظل النص الأصلي محفوظاً كما هو، وذلك أمر يجب ذكره قبل كل شئ. كما يجب الوثوق في علم ومهارة الكتبة من الصحابة والاطمئنان إلى تجاربهم وفطنتهم، وبالتالي إلى العمل الذي أنجزوه. ويجب القبول أيضاً بأن الاحترام الذي يحظون به له هو الآخر أثره في هذا الاتجاه. ويجب القول من ناحية أخرى إن التغيير المراد عمله في خط المصحف

---

[45] محمد طاهر الكردي، تاريخ القرآن، ص 7، 98 99، 103، 153، 154، 156.

[46] مجلة الأزهر ، العدد 1/7، ص 730.

تطبيقاً لقواعد الإملاء الحديث والخوف من أن يؤدي ذلك إلى بعض التحريفات والانحرافات التي لا تخطر على البال، والإيمان بأن وحدة الأمة الإسلامية لا يمكن تحقيقها في موضوع كتابة المصحف إلاّ بهذا الإملاء أمور قد ساعدت على ظهور ذلك الحرص، والقبول كذلك بأن هذا أمر صائب، وخاصة في ذلك العصر، وأنه حرص ضروري ومطلوب.

ومع الحديث عن ضرورة اتباع الإملاء المستخدم في مصاحف سيدنا عثمان ﷺ فقد جرى الحديث في بعض المصادر عن حجة أن الخط في تلك المصاحف يساعد على أداء القراءات المتنوعة، وهناك من استخدم تعبيراً أكثر واقعية فذكر تلك الحجة مع شرط «قدر الإمكان»[47]، وطُرحت آراء حول أن أداء القراءات المختلفة في المصاحف المكتوبة بالإملاء المتطور أمر لن يكون ممكناً.

2 من لم يروا ضرورةً لاتباع الرسم العثماني:

هناك بعض العلماء ممن لم يوافقوا على أن الإملاء الموجود في المصاحف الأولى توقيفية، وذهبوا إلى أنه ليس من الضروري الالتزام به عند كتابة المصحف.

أ) كان أبو بكر الباقلاني (ت 403هـ/ 1013م) من رواد القائلين بهذا الرأي، إذ يذهب إلى عدم وجود إشارة في نص القرآن حول كتابة المصاحف بإملاء معين، كما لا يوجد في سنّة النبي الأكرم ﷺ ما يدعو إلى ذلك. ولا يمكن الحديث في هذه المسألة عن إجماع للأمة أو قياس شرعي. فقد كان الرسول ﷺ كلما نزلت بعض الآيات أمَرَ الكَتَبَةَ بتدوينها، ولم يضع أمامهم أياً من القواعد للسير عليها في الكتابة. ولهذا السبب ظهرت فروق الإملاء بين خطوط المصاحف، لأن من الكتبة من كتب الكلمة بحسب تلفظها من الفم، بينما كتبها كاتب آخر بحسب القاعدة النحوية والشكل الذي عَرَفَه الناس بها، فقد يحذف منها حرفاً أو يضيف إليها حرفاً. والذين ذهبوا إلى أن كتابة المصحف ذات إملاء خاص لم يأتوا بأي دليل لإثبات ما أدعوه[48].

ب) يرى عزالدين بن عبد السلام (ت 660هـ/ 1262م) أنه لا يجوز كتابة أحد

---

47 الزرقاني، مناهل العرفان، 366/1.

48 الباقلاني، الانتصار للقرآن، ص 375.

المصاحف بالإملاء المستخدم في المصاحف الأولى، إذ يلزم في هذا الأمر تفضيل الخط المتطور. وإلاّ نكون ـ ونحن نقول إننا نكتب بالإملاء الأصلي ـ قد مهدنا الطريق لظهور أخطاء قد يقع فيها بعض العامة[49].

ج) ذهب اسماعيل حقي الإزميري أحد علماء الترك المعاصرين إلى أن إملاء المصاحف الأولى لا يخضع لشئ من التوقيفية، والهدف الأساسي هنا هو حفظ القرآن نفسه وليس الخط. فقد كان سيدنا عثمان بن عفان ﷺ يقول للكَتَبَة الذين كلفهم بتكثير نُسخ القرآن الكريم: «إذا ظهر الخلاف بينكم فاكتبوا بحسب ما كتبت قريش»، وهذا أمر يتعلق بالإملاء وليس بالسور والآيات أو الألفاظ والكلمات. والدليل على ذلك أن زيد بن ثابت وسعيد بن العاص اختلفا في كتابة كلمة (تابوت)، إذ شاء سعيد كتابتها بالتاء المفتوحة (تابوت)، بينما شاء زيد كتابتها بالتاء المربوطة (تابوة)، ولما احتكما إلى الخليفة عثمان بن عفان ﷺ أشار بكتابتها بالتاء المفتوحة. ومن ثم يقول الإزميري إن اتباع الإملاء المستخدم في كتابة المصاحف الأولى عند كتابة مصحف جديد أمر طيب وإن لم يكن واجباً. واستخدام الإملاء المعتاد في زماننا هو الأنسب لتلبية حاجة الناس[50].

3 من آثروا «طريق الحيطة»:

أ) نقل الزركشي (ت 794هـ/ 1392م) آراء الإمامين مالك وأحمد بن حنبل وكذلك رأي ابن عبد السلام الذي أشرنا إليه؛ ورغم أنه يرى هذين الإمامين محقين في آرائهما تمشياً مع ظروف عصريهما، إلاّ أنه يتحدث عن أن العلم بلغ اليوم مرحلة مفعمة بالحيوية والنشاط، وأعرب عن مخاوفه من أن التوقف عند نفس الإملاء قد يؤدي إلى اختلاط الأمور، ويذكر أن رأي عزالدين بن عبد السلام يرتكز هو الآخر على نفس الحجة. ولكن الزركشي، وهو يطرح تلك الأفكار من جانب، نراه يشير من الجانب الآخر إلى ضرورة عدم تلقي الأمر على أنه قاعدة أكيدة، كما يضيف إلى ذلك قوله بأن ليس من الضرورة ترك أمرٍ أصاب القدماء في فعله بسبب جهل الجاهلين.

---

[49] الزركشي، البرهان، 1/379.

[50] اسماعيل حقي ازميرلى، تاريخ قرآن، ص 19 (بالتركية العثمانية).

فالواضح أن الزركشي آثر سبيل الحيطة، فهو يوافق عزالدين بن عبد السلام الرأي في كتابة المصحف بالإملاء المتطور تيسيراً على الناس، ونراه على الجانب الآخر مقتنعاً بضرورة الاستمرار في كتابة المصحف بالرسم العثماني، ولا سيما إذا كان ذلك لاستخدام ذوي الخبرة والمتخصصين، ثم المحافظة على ذلك الإملاء الأصلي بدلاً من اعتباره قاعدة مطلقة. كما أفسح الزركشي أيضاً المجال واسعاً في كتابه المسمى «**البرهان في علوم القرآن**» لتفسيرات ابن البنا المراكشي وتخريجاته المتعسفة، فتحدث قبل ذلك عن الأحرف الزائدة والناقصة في إملاء المصاحف الأولى، أو عن وجود أحرف كُتبت باعتبار تلفظها، ثم ذكر أن في ذلك حكمةً خفية وأسراراً هامة مودعة. والواضح من حديث الزركشي المطول عن أفكار المراكشي أنه على الرغم من عدم إيقانه بشكل قاطع بتوقيفية الإملاء الأصلي إلاّ أنه يرى أن ذلك أمر قد يكون قائماً، ومن ثم فهو يكشف لنا أنه يؤيد الرأي القائل بالحفاظ على ذلك الإملاء، ولا يرى غضاضة في الوقت نفسه في استخدام الخط المطور في المصاحف بقصد التيسير على الناس والتصدي للأخطاء المحتملة[51].

ب) نقل محمد عبد العظيم الزرقاني، أحد الكتاب المعاصرين، ما وقع من جدل حول الموضوع، ثم قام بعد ذلك فذكر رأي الزركشي الذي أشرنا إليه، وقال إن هذا الرأي يؤخذ بتحفظ لأمرين: الأول هو كتابة القرآن في كل عصر بالخط الذي يعرفه كل شخص، والحيلولة دون اللحن في تلاوته، والحيلولة دون وقوع تضارب في نصه؛ والثاني هو المحافظة على الإملاء الأصلي الذي سيقرؤه المتخصصون وذوو الخبرة. ويقول الزرقاني إن اختيار سبيل الحيطة والحذر أمر يحض عليه الدين وخَاصّةً إذا كان متعلقاً بالحفاظ على كتاب الله[52]. ومع ذلك فإن الزرقاني، وهو يشرح خصائص الرسم العثماني ويعدد مزاياه، يعود فيذكر على الجانب الآخر أن لهذا الإملاء معاني خفية ودقيقة، ثم يقول إن الياء الزائدة في كلمة (بأييدٍ) الواردة في آية «والسماء بنيناها بأييدٍ» (سورة الذاريات 74/15.) إنما تشير إلى تعظيم قدرة خالق السماء[53].

---

[51] الزركشي، البرهان، 379/1 380.

[52] الزرقاني، مناهل العرفان، 378/1 379.

[53] الزرقاني، المصدر السابق، 367/1.

ويرد على الخاطر أمام أقوال الزرقاني هذه سؤال عما إذا كانت هناك ضرورة للحديث عن حيطة وحذر، لأن الياء هنا إذا كانت تشير حقاً إلى معنىً كما يذكر الزرقاني فهل الحفاظ عليها في هذه الحالة أمرٌ ملزم يتعدى مسألة الحذر أيضاً. هناك أمر آخر وهو عدم التوفيق الذي وقع فيه الزرقاني في معرض حديثه عن آراء العلماء المتباينة في موضوع التوقيف وعند تصنيفه وتفنيده لتلك الآراء؛ فبعد أن ذكر المؤلف أن هناك ثلاثة آراء مختلفة في موضوع التوقيف ذهب إلى أن رأي الجمهور هو أن «خط المصحف توقيفي، وأنه لا يجوز مخالفة الرسم الذي عليه مصاحف عثمان»[54]. وعلى الرغم من أن مخالفة الرسم العثماني لا تجوز عند أغلب العلماء إلاّ أنه ليس هناك تفسير حول أن حجة ذلك ناشئة عن التوقيف كما ذكرنا سالفاً، لأن الغالبية العظمى من هؤلاء العلماء لم يتحدثوا قط عن التوقيفية عند دفاعهم عن الرسم العثماني.

ج) هناك أيضاً من الكتاب المعاصرين صبحي صالح، وهو يشير إلى رأي ابن عبد السلام، فيقول إنه أكثر إصابة (وهو في الحقيقة رأي الزركشي الذي خلطه الكاتب برأي ابن عبد السلام)، وقال إنه يصعب إلغاء الرسم العثماني الذي اتفق الجميع على أنه «رمز ديني عظيم»، ولكن مع مراعاة مسألة أن طبقة العوام قد لا تستطيع قراءة ذلك النص الأصلي، ويكون من الصواب أن تُطبع لهم مصاحف تستخدم الخط الشائع، بل ويكون من الضروري فعل ذلك[55].

رابعاً: رأْينا في ما قيل حتى الآن حول الرسم العثماني

إذا كان الإملاء في مصاحف سيدنا عثمان ﷺ قد تقرر بالوحي حقاً فمن القطع أن اتباعه بعينه في كتابة المصاحف واجب لا مناص منه. فإذا لم يكن الأمر كذلك فمن السهل مناقشة الموضوع بعيداً عن مفهوم الواجب، وعندئذٍ قد تخرج الآراء والأفكار متباينة.

1 كان ابن فارس ممن تناولوا الموضوع بمفهوم التوقيف؛ ويبدو أن المدافعين عن ضرورة اتباع الرسم العثماني في كتابة المصحف لم يعبأوا هم أيضاً برأيه، ولم

---

54 المصدر السابق، 370/1.

55 صبحي صالح، مباحث في علوم القرآن، ص 180.

يجدوا الأدلة التي طرحها شافية وكافية. والمعروف أن الحروف والألفاظ ثم الخطوط التي تتشكل منها إنما هي إشارات ورموز تعبر عن فكرٍ إنساني. والأمر الطبيعي أن تكون تلك الأمور من صنع الإنسان ومبتكراته. أما إذا كان العكس هو المقصود فمن الواجب أن يكون مرتكزاً على أدلة سليمة. كما أن تبعات طرح تلك الأدلة وإثبات البينة تقع على من ادعى.

2 ورغم أن ابن فارس قد فهم الآية القرآنية القائلة إن الله عَلّم آدم الأسماء كلها على أنها الأسماء اللازمة الخاصة بالأشياء حتى يتفاهموا فيما بينهم، وأن هذه الأسماء هي الأخرى أسماء عربية؛ ومن ثم ذهابه إلى أن اللغة العربية وكذلك الخط الخاص بها توقيفيان، فإن ضمير (هم) في قوله تعالى (ثم عرضهم) الوارد في نص الآية هو في نظر المفسرين الذين يرون أنه لا يؤدي إلى هذا الفهم، لا يرجع إلى الأسماء الخاصة بالأشياء، وإنما المقصود هو أسماء الملائكة أو أسماء بني آدم عليه السلام. وفي هذه الحالة فإن هذه الآية لا يمكن أن تكون دليلاً على توقيفية اللغة العربية، ومن ثم على توقيفية الإملاء في كتابة المصحف. كذلك فإن الأخبار التي أوردها ابن فارس بادئاً فيها حديثه بقوله: «يُروى أنّ. . . » لا تحمل صفة الدليل في مسألة مهمة مثل مسألة توقيفية الخط العربي، وبالتالي توقيفية الإملاء المستخدم في المصاحف. ولا يمكننا أن نتصور أن النبي محمد ـ وهو النبي الأمي ـ طلب من كُتّاب الوحي مثلاً أن يكتبوا كلمة (ابرهيم) بدون الياء دائماً في سورة البقرة (ابرهم)، وأن يكتبوها بالياء في كافة السور الأخرى، فيقف عند تلك الأمثلة العديدة التي لا حصر لها، ويقول لهم: اكتبوا هذه بالألف واكتبوا هذه بالواو. . .

أ) ومن ناحية أخرى فإن طريقة عمل مفصلة تقتضي تنبيه الكتبة وإيقاظهم في كل آية تقريباً لا يمكن لها أن تبقى خفية؛ ألم يكن من الواجب للمعلومات المستفيضة في ذلك والروايات التي حملت إلينا تلك المعلومات أن تملأ كتب علوم القرآن على الأقل وتصلنا من خلالها؟ والواقع أنه لا يوجد شئ من مثل ذلك. وحتى لو قبلنا بصحة الرواية الضعيفة، أو ربما الملفقة التي نقلها الديلمي، فإنه يبدو من غير الممكن وضع أساس لفهم توقيفي بهذه الرواية. فالواقع أن الخلاف الذي وقع بين كتبة سيدنا عثمان بن عفان ﷺ، وهم يكتبون كلمة (تابوت) في المصاحف، هل تكتب بالتاء المفتوحة أم المربوطة. والأمر الذي أمرهم به أنه «إذا اختلفتم في شئ

فاكتبوه بلغة قريش. . . » إنما هو من الأمور التي تكشف بوضوح أن مفهوم التوقيف ليس موجوداً في إملاء المصحف، وهي أمور احتوتها كافة المصادر المعتبرة تقريباً. ومن الجوانب المهمة في هذا الموضوع أن علماء ومجتهدي العهد المبكر من أمثال مالك بن أنس وأحمد بن حنبل لم يتحدثوا قط عن مسوغات التوقيف وهم يطرحون أفكارهم حول ضرورة اتباع الإملاء الوارد في المصاحف الأولى.

ب) وقد نظر صبحي صالح، أحد الكتاب المعاصرين في مسألة الرأي بأن إملاء المصاحف الأولى توقيفي على أنه تقديس للعمل الذي قام به سيدنا عثمان بن عفان ﷺ، وقال إنه إفراط بعيد عن المنطق. ويقول صبحي صالح إنه لا توجد معلومات صحيحة عن النبي ﷺ تقول إن هذا الإملاء توقيفي، كما أن العمل الذي قامت به اللجنة التي شكّلها الخليفة عثمان بن عفان ﷺ لايتعدى كتابة تلك المصاحف بالشكل الذي يوافق التعليمات التي وجهها إليهم. أما مسألة احترام وتقدير العمل الذي قام به عثمان وتفضيل اتباع سبيله في كتابة المصاحف فهي شئ، والقول إن هذا العمل توقيفي شئ آخر مختلف[56]. والحق أن مشاعر الاحترام والتقدير لهذا الكتاب هي أمر طبيعي عند كل مسلم، بل هي واجب عليه.

ج) ولا ريب أن معاني القرآن العميقة هي جوهره وأساسه، وأن الشئ الذي يرسم ويُصور الألفاظ ويُبرز ذلك الجوهر، أي الخط، إنما هو القالب أو الوسيلة التي حملته إلينا وعن طريقها بلغتنا آياته. فعند النظر إلى القرآن من حيث كونه رسالة سوف يدرك أولو الأفهام أنه أرسل إليهم حتى يتفكروا في خلق الله، وأن الهدف الأصلي منه هو ذلك. إذ تقول الآية الكريمة: «كتٰب أنزلنٰه إليك مبٰرك ليدبروا ءايٰته وليتذكر أولوا الألبٰب» (سورة صاد 29/38)، والأساس هنا بالنسبة للمسلمين كما تؤكد الآية هو أن يتدبروا معاني القرآن قدر عقولهم، ويسعوا لفهمها بصورة صحيحة، والعمل بما جاءت به. وبصرف النظر عن القيمة الخاصة التي منحناها للخط باعتبار أنه عمل أنجزته أيدي الصحابة، وبصرف النظر عن أن مشاعر الاحترام والتقدير المتباينة جداً والتي نشعر بها تجاه إرث الصحابة وذكراهم أمر لا جدال فيه إلاّ أننا لا نجد سبباً واحداً لتقديس الشكل الذي عليه ذلك الخط وهو أداة مساعدة ـ بالقدر الذي تمكنت يد الانسان من إنجازه ـ على توصيل تلك الرسالة إلى المكلفين بها.

---

[56] صبحي صالح، مباحث في علوم القرآن ص 277 278.

3 أما الجهود التي بذلها ابن البنا المراكشي عندما حاول تقديم مسوغ لكل لفظ كتب بشكل مختلف في تلك المصاحف حتى يثبت أن الإملاء المستخدم في مصاحف سيدنا عثمان ﷺ توقيفي، فإننا إذا نظرنا إلى تلك المسألة على ضوء المعلومات التي قدمناها من بداية هذه الدراسة وحتى الآن فسوف يبدو بوضوح أن بعض المسوغات التي ذكرها الكاتب ـ حتى وإن بدت للوهلة الأولى منضبطة معقولة ـ هي في الواقع تعسفٌ لا ضرورة له، وخَاصّةً إذا نظرنا إلى الأمر في عمومه وبنظرة موضوعية. فلا يحتاج كلام الله بإعجازه إلى الدفاع عنه وتعريفه بمثل هذه التخريجات المتعسفة والتلفيقات التي لا أساس لها. وعبارة (لأاذبحنه) الواردة في الآية الكريمة: «لأعذبنه عذاباً شديداً أو لأاذبحنه»(سورة النمل 21/27) تضم ألفاً زائدة في مصاحف سيدنا عثمان ﷺ. ويقول الكاتب إن السبب في ذلك هو أن الذبح عقاب أفدح من التعذيب، وإن التعبير عن ذلك تأتّى بالألف التي كتبت زائدةً[57]. والواضح أن الإنسان العاقل لن يشعر بالحاجة قط إلى ألف كهذه حتى يدرك أن الذبح والنحر أشد فداحة من التعذيب. ونشهد كلمة (سَعَوْ) في الآية القرآنية «والذين سَعَوْ في ايتنا. . . »(سورة سبأ 5/34.) فنلاحظ أن الألف التي تأتي بعد واو الجماعة في الفعل لم تكتب. ويقول الكاتب إن السبب في ذلك هو أن «سعيهم معٰجزين» باطل، وإن بطلان هذا السعي وهذا السباق قد أريد شرحه باسقاط حرف الألف في كلمة (سَعَوْ)[58]. فلو أن الألف لم تسقط هل سيكون من غير الممكن أن نفهم أن سعيهم لجعل آيات الله بغير حكم باطل؟ وهناك أمر آخر، إذ نرى ابن البنا وهو يضع مسوغاً لكتابة الكلمة بغير حرف الألف لا يتنبه في موضع آخر إلى كتابة الكلمة نفسها مع حرف الألف في آية «والذين سعوا في ءايتنا معٰجزين أولئك أصحٰب الجحيم» (سورة الحج، آية 51). فالرسالة نفس الرسالة، والسعي بالباطل واحد في كلتا الآيتين، ولكن حرف الألف لم يسقط هنا حتى نستدل من سقوطه على أن هذا السعي باطل، فقد كُتبت الكلمة بالألف.

وبالنظر إلى الروايات التي وردت في بعض المصادر حول التحذيرات التي كان النبي ﷺ يوجهها بين الحين والآخر لكتبة الوحي، سوف يكون من الصعب الخروج بنتيجة أن كتابة المصحف توقيفية، كما لا تتوافر من خلال تلك الروايات إمكانية التوصل إلى نتيجة مؤداها أن قواعد الكتابة قد وُضِعَتْ وجرى تعيينها وتحديدها.

---

[57] المراكشي، عنوان الدليل، ص 56، والزركشي، البرهان، 381/1.

[58] المراكشي، عنوان الدليل، ص 58 59، والزركشي، البرهان، 382/1.

وقد كان الأمر الأهم بالنسبة للرسول ﷺ أن يقرأ المسلمون القرآن بلفظه الصحيح ويفهموا معانيه بصورة صحيحة ثم يعملوا بما جاء في آياته. والدليل على ذلك أنه كان يأمر كتّاب الوحي بقراءة ما كتبوه عليه ويضبطه لهم كما تبين من رواية زيد بن ثابت التي سبق ونقلناها. هل كتب الكاتب الآية النازلة بشكلها الصحيح؟ وهل ما كتبه يُقرأ صحيحاً ويُفهم؟ فإذا كانت الإجابة على تلك الأسئلة بنعم يكون القصد قد تم، وهو ما كان يحرص عليه الرسول ﷺ. وإذا كانت هناك كلمة كتبت بألف زائدة في موضع من المصحف وبدون الألف في موضع آخر فإن ذلك ليس مهماً من ناحية الفهم الصحيح للقرآن الكريم.

4 يذكر ابن خلدون (ت 808هـ/ 1406م) أنه يمكننا أن نشهد عدم كفاية الخط في المصاحف التي كتبها الصحابة، فقد كان معلوماً متى جاء ذلك الخط إلى مكة، وكيف كانت مرحلة التطور التي مرّ بها. وفي هذا الموضوع فلا يجب لمزاعم بعض الغافلين أن تخدع أحداً. وعلى سبيل المثال فإن الحجج التي تقول بأن حرف الألف الزائد في كلمة (لااذبحنه) أو أحد حرفي الياء في كلمة (بايید) كتب لأجل التنبيه وغير ذلك إنما هي أمور لا معنى لها. والشئ الذي دعا هؤلاء الناس لمثل هذه التفسيرات إنما هو حبهم للصحابة وتنزيههم لهم من أن يقعوا في خطأ أو يؤخذ عليهم شئ في ذلك. وواقع الحال أن الكتابة فن وضعف الكفاية فيها أمر لا يعيب الصحابة في شئ، فقد كان النبي ﷺ أمياً، فهل ذلك أمر يؤخذ عليه؟[59].

5 إن كان سبب الثقة التي يشعر بها الناس تجاه العمل الذي قام به الصحابة هو ما لنشأتهم على يدي الرسول ﷺ من أهمية كبيرة، وسمو المكانة التي يحظى بها كل صحابي فهذا أمر لا جدال فيه. ولا يرتاب أحد فيما تشعر به الأمة الإسلامية من تقدير واحترام عظيمين نحو ذلك الجيل المثالي. ولا ريب أنه كان من بينهم من تعلموا جيداً مبادئ دينهم وفاقوا الأجيال التي جاءت بعدهم. فقد كان منهم من يقرأ القرآن الكريم أجمل وأقرب إلى المقاصد الإلهية، ومن تعلم القرآن والسنة جيداً حتى فاق في فهمه لهما الأجيال التالية . لأن هؤلاء الصحابة كانوا يمثلون جيلاً مباركاً سعيداً تلقى كل ذلك من مصدره الأول والأصلي، وليس من المصدر الثاني أو الثالث

[59] ابن خلدون، مقدمة ابن خلدون، ص 388-389.

أو الخامس. ولكن الموضوع الذي نناقشه الآن يختلف عن ذلك؛ فهو أن هذا الجيل ـ الذي وصفه النبي نفسه بأنه أميّ[60] ـ قد وضع نفسه أمام مسؤولية تمثلت إلى جانب استظهار الآيات النازلة في تدوين تلك الآيات بالكتابة. والأمر الذي نشير إليه هنا ليس هو الدين، وإنما هو الخط الذي هو مهارة إنسانية وعمل بشري يقتضي ممن يريد تعلمه أن يأخذه عن شخص يحسنه ويتقنه. وبقدر ما يعنيه الزعم أن الصحابة كانوا يفوقون الأجيال التالية في أمور الزراعة وتربية الحيوان والفلك والحساب والهندسة والصحة البشرية، فإن معنى مقولة إنهم كانوا يجيدون الخط والكتابة أكثر من الأجيال التي خلفتهم تكون بنفس القدر. ولم يتعلم الصحابة الكتابة والخط من النبي أيضاً، لأن الرسول الكريم كان هو الآخر أميّاً فلم يكن يقرأ أو يكتب. والدليل على ذلك أن الآية القرآنية تقول: «وما كنت تتلوا من قبله من كتٰبٍ ولا تخطه بيمينك إذاً لارتاب المبطلون» (سورة العنكبوت 48/29). وهناك اختلاف أيضاً حول مسألة أنه بسبب لقائه المستمر بكتبة الوحي كان قد تعلم الكتابة ولو قليلاً، فلا توجد معلومات صحيحة وقاطعة حولها.

وفي هذه الحالة فإن تمتعهم بصفة جد رفيعة باعتبارهم الجيل المثالي الذي صاحَبَ الرسول أمرٌ لا يقتضي بالضرورة أن يكونوا ممن يجيدون الخط والكتابة بدرجة لا قصور فيها. فالواقع أن الإملاء الذي استخدمه الصحابة لم يكن قد بلغ حد الانضباط الأدنى بحسب البحوث التي قام بها رجال العلم حول الموضوع. ولكن تجدر الإشارة بشكل واضح إلى الأمر التالي وهو أن الصحابة الذين كتبوا المصاحف هم أحسن من كانوا يجيدون كتابة العربية في ذلك الجيل، إذ لا يمكن أن نتصور أن النبيﷺ وسيدنا عثمانؓ من بعده لم يتصرفا بانتقائية في هذا الموضوع. والدليل على ذلك أن سيدنا عثمانؓ وهو يختار اللجنة التي ستكتب المصاحف قام بعمل البحث اللازم، وعلم من خلال ذلك أن أحسن من يكتب هو زيد بن ثابت، وأن أفصح من يتحدث هو سعيد بن العاص، والمعروف بعد ذلك أنه أصدر تعليماته بأن «يكتب زيد وأن يملي سعيدٌ عليه»[61].

---

[60] صحيح البخاري، 230/2 (الصوم، 13) وصحيح مسلم، 261/2 (الصيام، 15).

[61] انظر: ابن أبي داود، كتاب المصاحف، ص 24/1 وابن كثير، فضائل القرآن، ص 244 (ويذكر ابن كثير أن سند الخبر صحيح).

6 يمكننا أن نشاطر الباقلاني الرأي الذي يمكن إيجازه بأنه «لا يوجد هناك أي سند للإصرار على إملاء معين في كتابة المصحف، فقد كان هناك كتّابٌ يرون أن الأساس هو تلفظ الكلمة، وآخرون ركزوا على النحو والصرف ومعرفة الناس لبنية الكلمة فرأيناهم يحذفون حرفاً أو يثبتونه فظهرت الفروق في إملاء المصاحف الأولى. . . ». ولكن إذا كان معنى هذا هو ترك النظام المقصود من ذلك «الإملاء المعين» في طباعة المصاحف، واتباع الإملاء المتطور بشكل تام، فمن الجدير بنا أن نؤكد هنا أن لنا توجهات مختلفة في هذا الصدد سوف نتعرض لها فيما يلي.

7 إن هناك سبباً أصلياً واضحاً وراء تفسير الفروق الظاهرة في إملاء الصحابة والتي صعب إيضاحها على الأقل بالنظر في بعض نماذجها ومدى توافقها مع قواعد الكتابة بالقول إنها توقيفية أو فيها سرٌ أو حكمةٌ أو غير ذلك؛ وكذلك في الاستعانة بإيضاحات إجبارية لأجل تلك الأمثلة. وذلك السبب هو أنه إذا لم يتم فعل ذلك وتُفسر تلك الأمثلة بأسباب منها عدم كفاية التجارب الكتابية لدى الصحابة فإن هذا التوجه قد يؤدي إلى زعزعة الثقة في الصحابة؛ ويكون مدعاةً لطرح مزاعم بوجود تحريف أو نقص أو زيادة أو غير ذلك في نص القرآن الكريم. وهو أمر لا يمكن تصوره، لأنه يخالف قول المولى عز وجل في كتابه العزيز «إنا نحن نزلنا الذكر وإنا له لحٰـفظون» (سورة الحجر 9/15). نعم إن هذا هو الهاجس وراء هذا التوجه، والشاهد على ذلك أن محمد طاهر الكردي يفسر ذلك «بحكمة لا نعلمها»، ويمكننا أن نستشعر ذلك الهاجس جلياً بين سطوره[62]. ونحن نعتقد أن كتاب الله العزيز ليس في حاجة على الإطلاق لمثل هذا التوجه، أو بعبارة أخرى، ليس في حاجة للتغطية والأسرار والحكم وأساليب التمويه؛ لأننا نرى - وبصرف النظر عن السيناريوهات التي يروج لها بعض المستشرقين - أنه ليس هناك تحريف ونقص أو زيادة أو غير ذلك من الأمور. فقد تكتب كلمة بألف زائدة أو ألف ناقصة، أو تكتب كلمة (تغن) في الآية الكريمة «فما تغن النذر» (سورة القمر 5/54) دون حرف الياء مثلاً باعتبار التلفظ هو الأساس في موضع من المواضع[63]، وتأتي نفس الكلمة في موضع آخر محافظة على بنيتها الأصلية مع كتابة الياء في نهايتها كما هو الحال في الآية «وما تغني الآيٰت» (سورة

---

[62] محمد طاهر الكردي، تاريخ القرآن، ص 64.

[63] انظر: الداني، المقنع، ص 33، 101.

يونس 101/10)؛ وفي اعتقادنا أن كتابة الكلمة وإملاءها بهذا الشكل لم يحدث خللاً قط بمسألة الحفاظ على القرآن الكريم.

وهاك بعض الأمثلة الأخرى:

أ) عبارة (لأذبحنه) التي ذكرناها في مواضع ومناسبات أخرى، قد أضيف إليها حرف ألف في إملاء كَتَبَهِ سيدنا عثمان ﷺ فجاءت على شكل (لااذبحنه). ومع ذلك فإن أحداً لم يطل حرف اللام ويحرك الألف في أول الفعل بالشكل الذي يجعل المعنى فيها بالنفي، ومن ثم لم يقع أي تغير في القراءة وفي المعنى.

ب) كلمة (كتاب) التي وردت في القرآن الكريم بغير الألف[64] (كتب) إلاّ في أربعة أماكن جاءت فيها بالألف (كتاب) (سورة الرعد 38/13 وسورة الحجر 4/15 وسورة الكهف 27/18 وسورة النمل 1/27). ومع ذلك فإنها تُقرأ بالألف في كافة القراءات بما فيها الأماكن الأربعة المذكورة، ولم يحدث أن قرأها أحد مثلاً باعتبارها جمعاً، أي كُتُبٌ؛ لأن أحداً لا يتردد في مسألة الشكل الذي قرأه به النبي الأكرم ﷺ، كما أن جمهور العلماء لا بد أنهم رأوا ـ عدا بعض الأشخاص الذين وقفوا عند مفهوم «التوقيف» في مسألة إملاء المصاحف الأولى، وسعوا لإيجاد الحجج لأجل مثل هذه الفروق ـ أنها نتيجة طبيعية لكتابة تصدر عن يد الإنسان، فلم يجعلوا منها مسألة تتطلب حَلاً، ولم تر الغالبية منهم ضرورة لتوفيق هذه الأمور مع قواعد الإملاء العربية المتطورة، وآثروا المحافظة عليها كما هي في كتابة المصحف وفي طباعته.

جـ) وردت كلمة (عَتَوْا) في القرآن الكريم أربع مرات (سورة الأعراف 77/7، 166 وسورة الفرقان 21/25 وسورة الذاريات 44/51)، وكتبت في ثلاث منها بالألف، والرابعة بغير الألف في سورة الفرقان[65]. وفي الوقت الذي تكتب فيه هذه الكلمة بغير الألف في سورة الفرقان نجد ـ وفي نفس السورة ـ كلمتي (أتَوْا) و (دَعَوْا) (الآيتان

---

[64] الداني، المقنع، ص 20.

[65] الداني، المقنع، ص 87.

13، 40) قد جرت كتابتهما بالألف، وذلك أمر لا يمكن تفسيره إلاّ بإقرار أنه من عمل الإنسان.

د) نلاحظ في المثال السابق وجود كلمة في صيغة الجمع وكان يلزم كتابتها بالألف تبعاً للقاعدة، وقد كتبت بغير ألف خلافاً لنظيراتها، بينما نرى في ثمانية مواضع من القرآن الكريم[66] كلمة (يدعوا) في صيغة المفرد وكان يلزم كتابتها بغير الألف في كل مرة.

هـ) هناك كلمتا (شيء) و (لِشَيء) جرت كتابتهما في كل موضع بغير ألف على هذا الشكل، ولكن قالبها (لِشَيء) الذي ورد في موضعين بكسر اللام نراه في موضع منهما (سورة النحل 40/16) يرد مكتوباً بغير ألف (سورة الكهف 23/18)، وفي الآخر بحرف ألف على شكل (لِشَاي). أما في المصحف الخاص بعبد الله بن مسعود فقد ذُكر أن الكلمة وردت في كل المواضع بالألف على شكل (شاي)[67].

و) في قوله تعالى «قال ابن أم» في سورة الأعراف (الآية 150) جرت كتابة كلمتي ابن وأم منفصلتين؛ أما في سورة طه (الآية 94) فقد وردتا على شكل (قال يبنوم) (مع تقدير وجود همزة فوق الواو)[68].

ز) هناك ألفاظ مثل: ان لا ـ الا؛ عن ما ـ عما؛ في ما ـ فيما؛ اين ما ـ اينما؛ كل ما ـ كلما؛ لكي لا ـ لكيلا. . . قد كتبت متصلة في أماكن ومنفصلة في أماكن أخرى[69].

8 كم لغة في العالم يمكننا القول حتى في العصر الحاضر إن نظامها الإملائي استقر مائة في المائة، أو كم أمة يمكننا القول إنها حققت نظاماً خطياً يجمع عليه

---

[66] محمد فؤاد عبد الباقي، المعجم المفهرس، 258.

[67] الداني، المقنع، ص 42.

[68] مهدوي، هجاء مصاحف الأمصار، ص 85 والداني، المقنع، ص 76. ولم تكن مصاحف سيدنا عثمان تضم حركات التشكيل ولا إشارات التنقيط وغيرها، كما لم تكن تحتوي على همزات (ء).

[69] الداني، المصدر السابق، ص 68-77.

كل كتابها؟ فإذا شئنا أن ننظر إلى الموضوع من زاوية الإملاء في اللغة التركية مثلاً فهل يمكننا القول إن قواعد الإملاء التي وضعها مجمع اللغة التركية قد جمعت العلماء والكتّاب عند نقطة واحدة؟ فالبعض منا يقول: أكتبُ كتاباً فيجعل كلمة كتاب [kitap] منتهية بباء ثقيلة، والبعض يقول: كتاباً بحرف الباء الخفيفة [kitab]؛ ونقول: أحمد، محمد [Ahmet, Mehmet] فنجعلهما منتهيين بحرف التاء، ويقول البعض الآخر: أحمد ومحمد بحرف الدال [Ahmed, Mehmed]؛ ويقول بعضنا: دفتر وقلم [defterle kalem]، بينما يقول البعض الآخر: دفتر وقلم بشكل آخر [defter ile kalem]؛ ويقول بعضنا: [bazen] أي أحياناً بهذا الشكل، والبعض الآخر على شكل [bazan]. وعبارة: "Tatlı ise yerim, acı ise yemem" في التركية (أي إن كان حلواً أكلته وإن كان مراً تركته) ألاَ يكتبها بعضنا على شكل: "Tatlıysa yerim, acıysa yemem"، بل يوجد من بيننا من يكتبها على الشكلين معاً في نص واحد، أليس كذلك؟

واليوم في العالم العربي أيضاً هل يمكننا الحديث عن توحيد إملائي مائة في المائة؟ فحيثما يكون هناك حديث عن تطور وتغير مستمرين يكون من الطبيعي أن ينقسم الناس بين مؤيد ومعارض. وكان بعض كتّاب العرب حتى عهد قريب يكتبون في البسملة كلمة (الرحمن) مثلاً بغير ألف، ثم رأينا في الآونة الأخيرة من يكتبها بالألف على شكل (الرحمان). وكانوا على مدى القرون الفائتة يكتبون كلمة (مائة) بالألف، ونرى بعضهم في السنوات الأخيرة يكتبونها بغير الألف (مئة).

فإذا كنا نشهد تلك الأمثلة في عصرنا الحاضر، فلا يكون من الصعب علينا أن نفهم لماذا وردت كلمة (كتاب) بالألف في موضع وبغير الألف في موضع آخر مثلاً، فيما كتبه الصحابة وهم يستخدمون خطاً كان قد دخل ديارهم حديثاً ولم يتطور بعد في مجتمع أمي، حتى ولو كانت تلك الكلمة قد خضعت لرقابة الرسول ﷺ من ناحية توافقها مع اللفظ ودلالتها عليه. وذلك هو الأمر الطبيعي، أما غير الطبيعي فهو أن تتعدم مثل هذه الفروق في المصاحف المذكورة، ولا نعثر حتى على بعض أمثلة للخروج على القاعدة ولكن بالقدر الذي لا يؤثر على القراءة في نصوص خطَّتها يد الإنسان. ونشهد في العبارة التي كتبها العالم القازاني شهاب الدين المرجاني (ت 1889م) عبارة في نهاية عمله لتصحيح خط المصحف الذي قام به بعد نحو 1250 سنة من عهد الصحابة حتى يتوافق مع الرسم العثماني يقول فيها، بعد إشارته إلى أنه بذل ما في وسعه من دقة وعناية لانجاز هذا العمل: «لا يخلو من بعض الأشياء التي لا مناص

للعبد من الوقوع فيها»[70]، وهذا هو المعنى المقصود من وراء ذلك.

فإذا كان الإملاء المستخدم في المصاحف الأولى ليس توقيفياً، وهي كذلك بحسب رأي الجمهور، ولا يوجد دليل سليم قط يقدمه أصحاب الرأي بالتوقيف، فإن الأمر الطبيعي هو وجود بعض فروق الكتابة في تلك المصاحف، ووجود بعض الأخطاء الإملائية التي لا تؤثر على قراءة النص القرآني. وقناعتنا هي أن القرآن الكريم أصلي وعظيم بهذه الخصائص؛ وإلاّ فإن عمليات التقييم التي تناقض العقل حول إملاء ذلك النص الإلهي الذي يخاطب العقل سوف يكون معناها التغافل عن الأهمية التي خَصَّ بها العقلَ البشري.

9 إن الشيء الذي يصعب فهمه هنا هو الرأي الذي طرحته هيئة إفتاء الأزهر، ووجه الصعوبة في ذلك هو أن ذلك الرأي لم يصدر عن شخص، وإنما عن هيئة تتبع مؤسسة ذات شهرة عالمية. ورأي على هذا النحو كيف يصدر باسم هيئة إفتاء الأزهر ثم أخذ طريقه إلى الكتابة والنشر، هو أمر يصعب فهمه. لأن الهيئة أرجعت رأيها حول ضرورة اتباع الرسم العثماني إلى حجة لاتتفق والحقائق العلمية والتاريخية. بمعنى إن اعتراضنا ليس على قناعتها وإنما على حجتها في الوصول إلى تلك القناعة. ولسوف يظهر بوضوح مع الإيضاحات التي قدمناها في أول هذا المقال حول منشأ الكتابة العربية وتطورها وكذلك على ضوء المعلومات التي سوف نقدمها تحت العنوان القادم مدى خطأ تلك الحجة التي تقول «إن الإملاء الذي استخدمه كتّاب الوحي وهم يكتبون ما نزل منه لا يختلف عن الإملاء المستخدم في مصاحف عثمان ﷺ". لأنه يوجد بين الإملاء الذي يستخدمه كتاب الوحي والإملاء المستخدم في مصحف أبي بكر الصديق ﷺ فروق في درجة التطور، كما توجد بالقطع فروق أيضاً بين الإملاء المستخدم في مصحف أبي بكر والإملاء المستخدم في مصاحف عثمان (الرسم العثماني).

خامساً: هل يمكن وضع رسم عثماني كامل الأركان؟

إن المهم في كافة الجهود والفعاليات المعنية بالقرآن الكريم هو أن تصل بيسر وسهولة إلى كل الناس وتساعدهم على تلاوته الصحيحة واستيعاب معانيه. وعندما

---

[70] المرجاني، الفوائد المهمة، ص 3.

يكون هذا هو الهدف فإننا نعتقد أنه لا محاذير على الإطلاق في استخدام الإملاء المتطور الجاري استخدامه في النصوص العربية لأَنْ يستخدم جزئياً أو كما هي في كتابة المصاحف وطباعتها حتى وإن كنا لا نفضل ذلك. فإن منحىً على هذا النحو لا ينطوي على جانب يتناقض مع مبدأ المحافظة على الذكر الحكيم، أو مع فكرة المحافظة على الإملاء المستخدم في المصاحف الأولى. لأن مسألة المحافظة على الإملاء الموجود في المصاحف الأولى قد تحقق. وعلى الرغم من أن مصاحف سيدنا عثمان بن عفان ﷺ لم تنتقل إلينا وكان ذلك مثاراً لحزن كبير عَصَرَ قلوب المسلمين فإننا نشهد في بعض المؤلفات التي وضعها ثقاة العلماء في تخصصاتهم قبل قرون وصلت إلينا في العصر الحاضر قواعد عامة حول الإملاء في تلك المصاحف، ونماذج لخطوط خاصة تشذ على القاعدة ذكرها هؤلاء العلماء استناداً على ما نقلوه من روايات مختلفة.

ووصلت إلينا كتب حملت إلينا الخصائص الإملائية في تلك المصاحف منها كتاب المصاحف لابن أبي داود السجستاني (ت 316هـ/929م)، وهجاء مصاحف الأمصار لأبي العباس أحمد بن عمّار المهدوي (ت 440هـ/ 1048/ 49 [؟])، وكتاب البديع في معرفة ما رُسم في مصحف عثمان لابن معاذ الجُهَني (ت 442هـ/1050-1051م)، والمقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار لأبي عمرو الداني (ت 444هـ/ 1053م)، والتبيين لهجاء التنزيل ومختصر التبيين لهجاء التنزيل لأبي داود سليمان بن نجاح (ت 496هـ/ 1103م)، والجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف لابن وثيق الأندلسي (ت 654هـ/1256م)؛ وكشف الأسرار في رسم مصاحف الأمصار لأبي يحيى محمد بن محمود السمرقندي (ت 780هـ/1378م).

وتوجد اليوم في أيدي الملايين من المسلمين نسخ المصاحف التي كتبت على ضوء تلك المؤلفات. ولكن يصعب علينا القول إن إملاء المصاحف المطبوعة في شتى البلدان موافق للرسم العثماني ينطبق تماماً مع أي واحد من المصاحف الأولى. ويمكننا تدقيق عدد من المصاحف هي بقدر ما توصلنا إليه أقدم الأمثلة المطبوعة، إذ جرى تصحيحه أولاً من قبل «مجلس تفتيش المصاحف الشريفة» وطبع في إستانبول سنة 1312هـ (1894 1895م) في مطبعة المعارف باستانبول، ثم أُدرجت في نهاياتها مقالات مقتضبة للتعريف بها وطبع في مطبعة هاشم أفندي باستانبول أيضاً 1340هـ (1921 1922م)، وجرى تصحيحه من قبل «مجلس تدقيق المصاحف والمؤلفات الشرعية»، وجاء فيها أن

المصاحف توافق الرسم العثماني[71]. كما أن المصاحف المطبوعة في مصر خلال أعوام 1337، 1342هـ، 1354هـ، 1357هـ، (1918 1919، 1923 1924، 1935، 1938م)، والمصحف المطبوع في عَمّان بمناسبة مدخل القرن الخامس عشر من الهجرة النبوية في سنة 1982م و«مصحف المدينة النبوية» الذي يجري طبعه في المدينة المنورة برعاية الملك فهد بن عبد العزيز ملك المملكة العربية السعودية اعتباراً من سنة 1405هـ (1984 1985م) هي جميعاً من المصاحف التي استطعنا تدقيقها، واطلعنا على الإيضاحات الملحقة في نهاياتها والتي تتشابه كلها تقريباً في نصها، وتبين لنا أن القول بأن كل عنصر من عناصر الإملاء المستخدم يوافق تماماً إملاء أي من المصاحف الأولى أمر غير ممكن، وبعبارة أخرى فالواضح هو وجود بعض الأمور المبهمة والعناصر المختلف عليها في موضوع التوافق التام مع المصاحف الأولى. وعلى سبيل المثال فإن المصحف الذي طبع للمرة الأولى في سنة 1337هـ ثم أعيد طبعه في سنة 1357هـ (1938م) باسم «التنزيل الرباني بالرسم العثماني» (انظر قائمة المصادر)[72] قد جاء في الكتابة التعريفية الملحقة بنهايته ما يلي:

«وأخذ هجاؤه مما رواه علماء الرسم عن المصاحف التي بعث بها سيدنا عثمان بن عفان إلى البصرة والكوفة والشام ومكة والمصحف الذي جعله لأهل المدينة والمصحف الذي اختص به نفسه وعن المصاحف المنتسخة منها. أما الأحرف اليسيرة التي اختلفت فيها أهجية تلك المصاحف فاتبع فيها الهجاء الغالب مع مراعاة قراءة القارئ الذي يكتب المصحفُ لبيان قراءته ومراعاة القواعد التي استنبطها علماء الرسم من الأهجية المختلفة على حسب ما رواه الشيخان: أبو عمرو الداني وأبو داود سليمان بن نجاح[73] مع ترجيح الثاني عند الاختلاف. وعلى الجملة كل حرف من حروف هذا المصحف موافق نظيره في مصحف من المصاحف الستة السابق ذكرها».

وجاء في كتابات التعريف الملحقة بالمصاحف المطبوعة في القاهرة وعَمّان والمدينة

---

71 نسخ هذه المصاحف ليست موجودة لدى بائعي الكتب، ولكن هناك نسختين منها في مكتبة السليمانية (حاجي محمود آفندي نمرة 4 ودوكوملى بابا نمرة 1/م. 6).

72 لا نعتقد إمكانية العثور على نسخة من هذا المصحف في السوق، وللاطلاع عليها انظر مكتبة بكير طوبال اوغلى، رقم 1541.

73 حول سيرتهما انظر:

Abdurrahman Çetin, "Dânî", *DİA*, VIII, 459-460 Abdurrahman Çetin, "Ebû Dâvûd Süleyman b. Necâh", *DİA*, X, 119

المنورة والكويت أنهم رجحوا روايات أبي داود في المواضع المختلف فيها، ولكنهم لم يذكروا لماذا فضّلوا روايات أبي داود الذي هو تلميذ أبي عمرو، أي روايات التلميذ على الأستاذ. وفي رأينا أن سبب هذا هو أن كتاب داود أكثر منهجية وأكثر شمولاً بالمقارنة مع أعمال أستاذه، كما أنه استفاد أيضاً في كتابه هذا من النتائج التي توصل إليها الداني.

وهناك أمر مهم يجدر بنا الوقوف عنده، وهو أن هذين الشيخين وهما يحددان ملامح الرسم العثماني قد اعتمدا على مصاحف أخرى وليس على الروايات المتعلقة بإملاء مصاحف سيدنا عثمان ﷺ من أجل كل عنصر من عناصر الأملاء، أما في الخطوط المختلفة بين تلك المصاحف فقد اعتمدا على ماعنّ لهما من أفكارهما الخاصة. نعم، إن هذين الشيخين قد أوردا في كتابيهما الروايات التي أصبحت مداراً لتثبيت الرسم العثماني، وساعدانا في التعرف على الكيفية التي كتبت بها كلمات عديدة في مصاحف سيدنا عثمان بن عفان ﷺ، ولكن لا يمكننا القول إن ذلك ينطبق على كل ألفاظ القرآن الكريم. لأنه يبدو أن هذين الشيخين وهما يتحدثان عن الفروق الإملائية فيما بين المصاحف من ناحية ويسعيان لتحديد أيها أقرب إلى الأصل قد طرحا عدداً من الأمثلة الموجودة في المصاحف قد تكون مستنسخة من مصاحف سيدنا عثمان ﷺ، وطرحا أفكارهما الخاصة في المواضع التي فيها فروق بين تلك الأمثلة في إملاء بعض الألفاظ وليس الروايات المتعلقة بالإملاء في مصاحف سيدنا عثمان ﷺ. لأن الروايات المتعلقة بالإملاء في مصاحف عثمان بن عفان ﷺ لم تكن كافية لتحديد ملامح الرسم العثماني بشكل تام، ولهذا السبب كان الاتجاه إلى الاستعانة بمصاحف أخرى قديمة، ورأينا وضع اختيارات لبعض الأمثلة التي يبدو فيها اختلاف الكتابة. ويمكننا العثور بكثرة على أمثلة من ذلك سواء في كتاب الداني أو في كتاب أبي داود[74].

وفي هذه الحالة فالمقطوع به هو وجود بعض مواضع غموض وإبهام حتى ولو أمكن إلى حد كبير وضع الرسم العثماني بروايات نقلها أبو عمرو الداني وأبو داود سليمان بن نجاح وتمت الاستفادة منها في إملاء المصاحف. وبدلاً من الوضوح الذي هو الأمر المطلوب في تلفظ ألفاظ القرآن وفي قراءته مع كل اختلافاتها فإن هناك غموضاً في

---

74 لأمثلة ذلك انظر الداني، المقنع، ص 14، 23، 92-99؛ أبو داود، مختصر التبيين ، 1/285-292، 2/55-56، 114-115، 124، 188، 234-237، 3/506، 781-782، 4/853، 1059، 301-304.

إملاء تلك الألفاظ أو على الأقل في قسم منها. فلا يوجد اليوم بين أيدينا -كما ذكرنا من قبل - واحد من تلك المصاحف. وعندما يصبح الأمر على هذا النحو فالواضح في موضوع الإملاء الذي لا يعد أساس العمل أنه لا تصح معارضة كتابة وطباعة المصحف بالإملاء المتطور ـ وإن لم يكن ذلك اختيارنا ـ قائلين: «لا يجوز». فالموضوع في رأينا ليس الجواز وعدم الجواز، وإنما الأنسب والأصلح هو مناقشة فعله وتطبيقه بالشكل الذي يحقق الوحدة بالمعايير الدولية.

والاقتراح الذي يجب علينا عرضه هنا كخلاصة لكل ذلك هو باختصار: أن أمر الإملاء أو الرسم المستخدم في المصاحف قضية يجب على الهيئات المسؤولة في الدول الإسلامية أن تتناولها من جديد، وأن يُعقد لمناقشتها اجتماعُ عملٍ علمي دولي. ويمكن لتحقيق ذلك أن تتعاون عدة دول مثل تركيا والعربية السعودية ومصر، وتأخذ زمام المبادرة في ذلك بين دول العالم الإسلامي.

المصادر والمراجع

1 العربية والتركية العثمانية:

- ابن معاذ، محمد بن يوسف الجهني، كتاب البديع في معرفة ما رسم في مصحف عثمان، (نشر غانم قدوري حمد)، عمان 1421هـ/2000م.
- ابن الأثير، أبو الحسن علي بن محمد الجزري: أسد الغابة في معرفة الصحابة، القاهرة 1973/1393.
- أحمد بن حنبل، أبو عبد الله: المسند، بيروت 1969/1389.
- إزميرلى اسماعيل حقي: تاريخ قرآن، استانبول 1956 [بالتركية العثمانية].
- الأعظمي، محمد مصطفى: كتاب النبي، الرياض 1981/1401.
- آلتي قولاج، طيار، المصحف الشريف المنسوب إلى الإمام علي بن أبي طالب (كرم الله وجهه) (نسخة صنعاء)، استانبول 1432هـ/2011م.
- الباقلاني، أبو بكر محمد بن الطيب: الانتصار للقرآن (الناشر فؤاد سزكين)، فرانكفورت 1986/1407 (مكتبة بايزيد العامة [قرا مصطفى باشا]، صورة طبق الأصل من نسخة مخطوطة مسجلة تحت رقم 6).
- البخاري، أبو عبد الله محمد بن اسماعيل: الصحيح (صحيح البخاري)، استانبول 1315.

❖ البلاذري، أبو الحسن أحمد بن يحي: فتوح البلدان (الناشر رضوان محمد رضوان)، بيروت 1978/1398.
❖ البيهقي، أبو بكر أحمد بن حسين: شعب الإيمان (الناشر أبو هاجر محمد سعيد بسيوني زغلول)، بيروت 1410/ 1990.
❖ التنزيل الرباني بالرسم العثماني (المصحف، الناشر عبد الرحمن محمد)، القاهرة 1357 (طبق الأصل من طبعة1337).
❖ ابن الجزري، أبو الخير محمد بن محمد: النشر في القراءات العشر (الناشر علي محمد الدابة)، القاهرة بدون تاريخ. (مطبعة مصطفى محمد).
❖ حمد، غانم قدوري: رسم المصحف، بيروت 1982/1402.
❖ ابن خلدون، عبد الرحمن بن محمد: مقدمة ابن خلدون (الناشر درويش الجويدي)، بيروت 1996/1416.
❖ الداني، أبو عمرو عثمان بن سعيد: المحكم في نقد المصاحف (الناشر عزة حسن)، دمشق 1960/1379.
- المقنع في معرفة مرسوم مصاحف الأمصار (الناشر محمد أحمد دهمان)، دمشق 1940/1359.
❖ أبو داود سليمان بن الأشعث السجستاني: سنن أبي داود (الناشر محمد محي الدين عبد الحميد) بدون تاريخ (دار إحياء السنة النبوية).
❖ أبو داود سليمان بن نجاح: مختصر التبيين لهجاء التنزيل (الناشر أحمد بن أحمد بن معمر شيرشال)، المدينة المنورة 2002/1423.
❖ ابن أبي داود، عبد الله بن سليمان بن الأشعث السجستاني: كتاب المصاحف (الناشر آرثر جفري)، القاهرة 1936/1355.
❖ الديلمي، أبو شجاع شيرويه بن شهردار: الفردوس بمأثور الخطاب، بيروت 1986/1406.
❖ الذهبي، أبو عبد الله محمد بن أحمد، سير أعلام النبلاء (الناشر شعيب الأرناؤوط وآخرون)، بيروت 1405هـ/1985م.
❖ الزرقاني، محمد عبد العظيم: مناهل العرفان في علوم القرآن الكريم، القاهرة 1372.
❖ الزركشي، بدرالدين محمد بن عبد الله: البرهان في علوم القرآن (الناشر محمد أبو الفضل ابراهيم)، القاهرة 1957/1376.

❖ الزمخشري، جار الله محمد بن عمر: الكشاف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، بيروت 1947/1366.
❖ ابن سعد، محمد بن سعد الزهري: الطبقات الكبرى (الناشر علي محمد عمر)، المدينة المنورة 2001/1421.
❖ السيوطي، جلال الدين عبد الرحمن بن كمال: الإتقان في علوم القرآن (الناشر محمد أبو الفضل ابراهيم)، القاهرة 1967/1387.
- الدر المنثور في التفسير بالمأثور، بيروت 1983/1403.
❖ صبحي صالح: مباحث في علوم القرآن، بيروت 1968.
❖ الصولي، أبو بكر محمد بن يحي: أدب الكُتّاب (الناشر محمد بهجة الأثري)، القاهرة 1341.
❖ عبد الباقي، محمد فؤاد: المعجم المفهرس لألفاظ القرآن الكريم، استانبول 1982م.
❖ ابن عبد البر، عمر بن يوسف النمري: الاستيعاب في معرفة الأصحاب (ضمن كتاب الإصابة لابن حجر)، القاهرة 1328.
❖ عبد السلام، محمد عادل: كتاب في الفرق بين رسم المصحف الشريف وبين رسم القواعد الإملائية، عمان 1406/ 1986.
❖ أبو عبيد قاسم بن سلام: كتاب الأموال (الناشر محمد خليل هراس)، القاهرة 1981/1401.
- فضائل القرآن (الناشر وهبي سليمان)، بيروت 1991/1411.
❖ ابن فارس، أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني: الصاحبي في فقه اللغة وسنن العرب في كلامها (الناشر مصطفى الشويمي)، بيروت 1963/1382.
❖ أبو الفتوح محمد حسين: ابن خلدون ورسم المصحف العثماني، بيروت 1992.
❖ القرطبي: الجامع لأحكام القرآن، بيروت 1985/1405.
❖ القسطلاني، أبو العباس أحمد: لطائف الإشارات لفنون القراءات (الناشر عامر سيد عثمان عبد الصبور شاهين)، القاهرة 1972.
❖ الكتاني، عبد الحي: التراتيب الإدارية، بيروت بدون تاريخ (دار إحياء التراث العربي).
❖ ابن كثير، أبو الفداء اسماعيل: فضائل القرآن، بيروت 1966/1385.

❖ الكردي، محمد طاهر بن عبد القادر: تاريخ القرآن وغرائب رسمه وحكمه، القاهرة 1372/1953.
❖ ابن ماجة، أبو عبد الله محمد بن يزيد القزويني: سنن ابن ماجة (الناشر محمد فؤاد عبد الباقي)، القاهرة 1372/1952.
❖ ابن المبارك، أحمد: الإبريز من كلام سيدي عبد العزيز، بدون تاريخ وبدون مكان (المكتبة الشعبية).
❖ مجلة الأزهر ، 1/7، القاهرة 1355/1936.
❖ المراكشي، أبو العباس ابن البنّاء أحمد بن محمد بن عثمان: عنوان الدليل من مرسوم خط التنزيل (الناشر هند شلبي)، بيروت 1990.
❖ المرجاني، شهاب الدين: الفوائد المهمة، قازان 1297.
❖ مسلم، أبو الحسين مسلم بن الحجاج القشيري النيسابوري: الصحيح (صحيح مسلم) (الناشر محمد فؤاد عبد الباقي) القاهرة 1374/1955.
❖ المكي بن أبي طالب، الإبانة عن معاني القراءات، (نشر عبد الفتاح إسماعيل شلبي)، القاهرة 1379هـ/1960م.
❖ المنجد، صلاح الدين: دراسات في تاريخ الخط العربي، بيروت 1972.
❖ المهدوي، أبو العباس أحمد بن عمار: هجاء مصاحف الأمصار (الناشر محي الدين عبد الرحمن رمضان)، مجلة معهد المخطوطات العربية، ربيع الآخر 1393/ مايو 1973، 1/19، ص 54 141
❖ ابن النديم: الفهرست، القاهرة [بدون تاريخ]، مطبعة الاستقامة.
❖ ابن وثيق، أبو اسحق ابراهيم بن محمد الأندلسي: الجامع لما يحتاج إليه من رسم المصحف (الناشر غانم قدوري حمد)، بغداد 1408/1988.

2 التركية والافرنجية:

* Altıkulaç, Tayyar, "Ebû Amr b. Alâ", *DİA*, İstanbul 1994, X, 94-96.

.....*Hz. Ali'ye Nisbet Edilen Mushaf-ı Şerîf (San'â Nüshası)*, İstanbul 1432 / 2011.

* Altundağ, Mustafa, *Hata İddiaları Çerçevesinde Kur'an'ın Dil ve Yazım Özellikleri*, Bakı 2004.

.....“İstanbul Topkapı Mushafı Hz. Osman'a mı aittir?”, *Marife*, yıl: 2, sy. 1, Konya 2002.

* Çetin, Nihad M. , “Arap (Yazı)”, *DİA*, İstanbul 1991, III, 276-282.

* Derman, Uğur, “Hâfız Osman”, *DİA*, İstanbul 1997, XV, 98-99.

* Honigmann, E. “Nabatîler”, *İA*, İstanbul 1964, IX, 1.

* Okiç, M. Tayyib, “Hazreti Peygamber Devrinde Kur'an-ı Kerîm Öğretimi”, *Hakses*, Ankara 1967, sy. 30, s. 8-9.

* Özaydın, Abdülkerim, “İbn Mukle”, *DİA*, İstanbul 1999, XX, 211-212.

* Serin, Muhittin, “İbnü'l-Bevvâb”, *DİA*, İstanbul 1999, XX, 534-535.

* Uğur, Mücteba, “Deylemî, Şîrûye b. Şehredâr”, *DİA*, İstanbul 1994, IX, 266

مؤسسات التعليم العالي في المشرق العربي العثماني
دراسة تاريخية في ضوء الوثائق العثمانية

أ. د. فاضل بيات(*)

توطئة

تزخر الوثائق العثمانية بمعلومات لا يمكن تجاهلها في دراسة أي جانب من جوانب تاريخ التعليم ومؤسساته في الولايات العثمانية بما فيها الولايات العربية. ومعظم هذه المعلومات فريدة من نوعها لا ترد في أي مصدر من المصادر. وتشكل وثائق وزارة المعارف العثمانية الجزء الاكبر من الوثائق الرسمية المتعلقة بهذا الخصوص، تليها وثائق وزارة الداخلية ثم الإرادات السلطانية وغيرها، وهي بعشرات أو مئات الآلاف. واذا استثنينا الوثائق التي تتضمن التعليمات والقرارات والانظمة والقوانين المتعلقة بالتعليم في الدولة العثمانية بشكل عام، فإن ما يخص الولايات العربية من الوثائق الاخرى بهذا الصدد يشكل نسبة لا يمكن تجاهلها. وتسلط هذه الوثائق الاضواء على كل ما يتعلق بالتعليم الرسمي والخاص بمستوياته ومؤسساته المختلفة. من هنا جاء اهتمامي بتاريخ التعليم ودراسته في ضوء الوثائق العثمانية بعد أن لاحظت عزوفا من الباحثين العرب عن الاستعانة بها، مما سبب بقاء معظم جوانب هذا التاريخ مجهولا وفي طي الكتمان والنسيان. ووجدت أن الواجب يحتم عليّ كشف ما يمكن كشفه من هذه الجوانب المجهولة فشرعت بدراسة تاريخ المؤسسات التعليمية في المشرق العربي العثماني، وانهيت الجزء الاكبر ومن المؤمل إنجازه في الاشهر القليلة القادمة إن شاء الله. وقد سبق أن أطلعت الدكتور خالد أرن مدير عام مركزنا بالخطوط العامة للكتاب، وشجعني على انجازه قبل حين، ووعد بطبعه ضمن منشورات المركز. وفي الوقت الذي أعد المركز العدة لإصدار باكورة دوريته طلب مني الدكتور خالد إعداد بحث للعدد الاول منها. ونزولا عند رغبته اخترت موضوعا يتعلق بجانب من جوانب التعليم الواسعة وهو مؤسسات التعليم العالي في المشرق العربي العثماني، وهو دراسة أعدت في ضوء وثائق الارشيف العثماني. ونقصد بالمشرق العربي العثماني هنا:

(*) منظمة التعاون الإسلامي/ إرسيكا

الولايات العربية العثمانية الواقعة في بلاد الشام والعراق والجزيرة العربية، وهي ولايات حلب، وسورية، وبيروت، وبغداد، والموصل، والبصرة، والحجاز، واليمن، فضلا عن الألوية أو المتصرفيات التابعة لمركز الدولة بشكل مباشر، وهي: القدس، والزور، والمدينة المنورة، وعسير، أي المنطقة المحصورة بين البحر المتوسط والبحر الاحمر من جهة وخليج البصرة وإيران من جهة أخرى. ولعل هذا التحديد لا يقره بعض الباحثين الذين يُدخلون مصر والسودان فيه. ويعود سبب اقتصار الدراسة على المشرق العربي إلى خضوع هذه المنطقة للإدارة المركزية للدولة العثمانية، فالدولة كانت تحدد سياسة التعليم ومساره فيها، كما ان التعيينات في المؤسسات التعليمية كانت تصدر مباشرة منها. وتجدر الاشارة اليه هنا أن البحث تجاهل ولاية طرابلس الغرب التي كان وضعها لا يختلف عن أوضاع ولايات المشرق العربي العثماني من حيث تبعيتها للدولة العثمانية، بسبب بقائها خارج نطاق المنطقة التي افترضنا تحديدها.

تمهيد: التعليم العالي في الدولة العثمانية

حظي التعليم العالي/ الجامعي الحديث باهتمام الدولة العثمانية اعتبارا من النصف الثاني من القرن التاسع عشر حيث قامت بافتتاح عدد من المدارس العالية والكليات المستقلة غير المرتبطة بالجامعة في مركز الدولة، ولم تؤسس في بداية الامر أي مؤسسة شاملة تنضوي تحت إدارتها هذه المدارس. وهذه المدارس هي: المدرسة المدنية السلطانية «مكتب ملكيهء شاهانه»، المدرسة الطبية المدنية» مكتب طبيهء ملكيه»، المدرسة الطبية العسكرية السلطانية» مكتب طبيهء عسكريهء شاهانه»، مدرسة الحقوق السلطانية «مكتب حقوق شاهانه»، مدرسة الهندسة المدنية، مدرسة الزراعة والبيطرة، دار المعلمين والمدرسة الحربية[1].

وتعود أول محاولة لتأسيس مؤسسة شاملة للتعليم العالي بنظام الجامعة في الدولة العثمانية إلى أواسط القرن التاسع عشر وعلى وجه الخصوص بعد انفتاح التعليم العثماني على الغرب، فتقرر في سنة 1846م تأسيس أول مؤسسة من هذا النوع خارج نطاق المدارس الدينية التقليدية وتحت اسم «دار الفنون»، خطط لها أن تعنى بتدريس

[1] من المعروف أن المدرسة الحربية اقيمت في كل من بغداد ودمشق في العهد العثماني، الا اننا صرفنا النظر عن تناولها هنا لتعلق بحثنا بالتعليم العالي المدني.

العلوم المختلفة، وتكون منتظمة على غرار الجامعات الأوربية، إلا أنها لم تر النور إلا في سنة 1863م حيث جرى افتتاحها بشكل رسمي في 14 كانون الثاني من السنة المذكورة. ولكن لم يمر وقت طويل حتى تعرض مبنى الدار إلى حريق أدى إلى إغلاقها (1865م). غير أن هذا الاغلاق لم يكن بمعنى الالغاء بل كانت اعادة افتتاحها مسألة وقت. وعندما أصدرت الدولة نظام المعارف العام في سنة 1869م نظمت به شؤون دار الفنون، وبموجبه تقرر أن تضم ثلاثة أقسام أي كليات وهي: الفلسفة والأدب، العلوم الطبية والرياضيات والحقوق، وأن تكون مدّة الدراسة فيها أربع سنوات، ويقبل فيها خريجو المدارس الإعدادية أو من يمتلك معلومات تعادل المعلومات التي تقدم في هذه المدارس. وخطط لها أن يتم القاء المحاضرات فيها على النمط الفرنسي، وأن تدرّس اللغات العربية والفارسية والفرنسية واليونانية واللاتينية في قسم الفلسفة والأدب، والفقه الإسلامي والقانون المدني الفرنسي والقانون الروماني والقانون الدولي في كلية الحقوق، الأمر الذي يدعو إلى القول -كما يرى الباحث التركي أكمل الدين إحسان اوغلي- أن هذه الدار أريد لها أن تقوم بالمواءمة بين التعاليم الإسلامية والمفاهيم الغربية. وبعد صدور النظام مباشرة أعيد تأسيس دار الفنون، وبدأ التدريس فيها بشكل فعلي بعد الافتتاح الرسمي لها في 20 شباط 1870م من قبل الصدر الأعظم علي باشا، وتم دمج أقسام الدار بقسم واحد. وفضلا عن هذا قام مدير الدار بتنظيم محاضرات عامة للأهالي في الدار، غير أنه لم يدرك ما سيترتب على هذه المحاضرات من تداعيات في وقت لم تكن الظروف ملائمة بعد لتقبُّل بعض الأفكار أو التجارب والترويج لها، فقد قام بتجربة مختبرية ليثبت أن كل حي لا يمكنه العيش بدون هواء، فوضع حمامة في داخل قنينة مفرغة من الهواء، ما لبثت أن ماتت. وولّدت هذه العملية رد فعل سلبيا لدى الطلبة. كما أثارت محاضرة جمال الدين الأفغاني الذي كان يزور إستانبول غضب الحاضرين في المحاضرة عندما اعتبر النبوة نوعا من الفنون، وتعرضت إدارة الدار على إثرها إلى انتقادات شديدة من قبل رجال الدين المتشددين عُزل على إثرها مدير الدار، وطرد جمال الدين إلى خارج حدود الدولة العثمانية، وأغلقت الدار (1871م) [2].

وعلى الرغم من كل ذلك لم تتوقف مساعي المسؤولين العثمانيين لتأسيس دار فنون جديدة، ففي سنة 1873 قرر وزير المعارف صفوت باشا تأسيس دار جديدة تحت اسم «دار الفنون السلطانية»، ونصب على رأسها مديرا مسيحيا واستقدم لها

[2] *Meydan Larousse*, "Darülfünun", İstanbul, 1992, V: 44- 45

أساتذة من أوروبا. وعلى الرغم من افتتاحها في السنة الدراسية 1874-1875 إلا أنها لاقت نفس مصير سابقتها فأغلقت بعد فترة وجيزة. كما لم يحالف الحظ محاولة الصدر الأعظم سعيد باشا (سنة 1895)م لتأسيس دار جديدة. واستمرت هذه المحاولات إلى سنة 1900م حيث أسس وزير المعارف زهدي باشا دار فنون جديدة تحت اسم «دار الفنون السلطانية» بناء على طلب السلطان عبدالحميد، وضمت هذه الدار ثلاثة فروع، أي كليات هي: فرع العلوم الدينية العالية، فرع العلوم الرياضية والطبية وفرع الأدب والفلسفة. وكلّف بالتدريس فيها، إلى جانب كبار العلماء العثمانيين، أساتذة فرنسيون استقدموا خصيصا من فرنسا. وبهذا تحقق تأسيس أول مؤسسة جامعية عثمانية تتشكل من مجموعة من الكليات. وتمكنت هذه الدار من التغلب على بعض المشاكل التي واجهت سابقاتها وبخاصة في مجال توفير المدرسين والكتب الدراسية والمستلزمات الأخرى، إلا أنها تعرضت لبعض الانتقادات كقبول أعداد محدودة من الطلاب رغم الإقبال الشديد عليها، والتشدد في الضبط الإداري، واقتصار التدريس فيها في الأغلب على الجانب النظري. واستمرت هذه الحال إلى سنة1908م حيث تمّ تنظيمها من جديد، وألحقت بها بشكل رسمي مدرستا الحقوق والطب. ولم تتوقف محاولات اصلاحها وتطويرها، ففي سنة 1912 تم إدخال الإصلاحات فيها لإبلاغها إلى مستوى الجامعات الغربية، وألحقت مدرسة الصيدلة وطب الأسنان بكلية الطب، كما ألحقت المدرسة الطبية في دمشق بها. وخلال الحرب العالمية الأولى استقدم عدد كبير من المدرسين الأجانب من أوروبا، وبخاصة من ألمانيا، للتدريس في كليات الآداب والعلوم والحقوق فتعزز بذلك كادرها التدريسي. وهكذا بدأت الدار تحقق مستوى جامعيا متقدما على الطراز الغربي الحديث(٣). والمعروف أن تأسيس دار الفنون اقتصر على مركز الدولة ولم تؤسس في الولايات بما فيها الولايات العربية، ولم يُفكر في أمر تأسيسها خارج العاصمة إلا في المراحل الاخيرة من عهد الدولة. وكان من المتوقع تأسيسها في بيروت كما سنرى.

ويلاحظ المتتبع لسياسة الدولة العثمانية في مجال التعليم أن الدولة كانت تستهدف نشر التعليم العالي في مراكز الولايات كافة، لأنه لم يكن بوسعها اقتصار ذلك على مركز الدولة فقط، وذلك لأسباب يأتي على رأسها حاجات الولايات المتزايدة إلى الكوادر التعليمية وعدم قبول الطلاب المتخرجين من مدارس العاصمة على العمل في

---

[3] للتفصيل يراجع: EkmeleddinİhsanoğluDarülfünun, 1-2, IRCICA: İstanbul, 2010

الولايات وبخاصة في الولايات البعيدة، وتعذر إعداد طلاب الولايات كلهم في مدارس العاصمة لما يكلف ذلك من تكاليف مالية لا تتمكن الخزينة من تحملها، كما أن فرص ايفاد الطلاب من الولايات لم تكن سانحة للجميع لأسباب عائلية واجتماعية. لكل ذلك اضطرت الدولة إلى تأسيس المدارس العالية خارج المركز كلما تطلب الامر ذلك وحسب حاجة الولايات إليها وامكانيات الدولة المتاحة. ومع ذلك ظلت هذه المدارس العالية قليلة ومحدودة من حيث النوعية، ولم تتمكن الدولة من نشرها في الولايات كافة، كما اقتصر بعض منها على بضعة ولايات ولم تشملها كلها. ونحاول هنا التوقف عند المدارس العالية التي تأسست في الولايات العربية والتي كانت بمثابة كليات مستقلة:

1. دور المعلمين والمعلمات

كانت المدارس الرشدية التي بدئ بتأسيسها في سنة 1838 وتوسعت بشكل تدريجي تعاني في بداية الأمر كغيرها من المؤسسات المستجدة من التخلف وعدم القدرة على التطور لعدم كفاءة معلميها، ولم يكن بالإمكان تحسين المستوى العلمي لمعلميها أو إعداد كوادر جديدة قادرة على التكيف مع متطلبات العملية التربوية، إلا بفتح مدرسة خاصة لإعداد المعلمين. وقد ازدادت الحاجة إلى هذا النوع من المدارس بشكل أكثر من ذي قبل خلال فترة التنظيمات، بسبب التوسع الذي شهدته المدارس الرشدية، فذهبت الدولة إلى تأسيس أول مدرسة من هذا القبيل في إستانبول تحت اسم «دار المعلمين»[4]، وذلك في 16 آذار / مارس سنة 1848م[5]. وكان ذلك أول تجربة تخوضها الدولة العثمانية في هذا المجال، غير أن هذه الدار لم تتمكن في بداية الأمر من تحقيق الغاية المرجوة من تأسيسها، لكون معظم معلميها من خريجي المدارس التقليدية الإسلامية، وبقائها تحت تأثير المدارس التقليدية من حيث التدريس والمناهج في هذه الفترة من تاريخها، وعدم اقرارها موادا دراسية ضرورية لإعداد المعلمين كأصول التدريس والتربية[6].

وفي الوقت الذي كانت وزارة المعارف تسعى إلى تطوير دار المعلمين، كانت تأخذ

---

[4] NafiAtuf , *Türkiye Maarif Tarihi*, İstanbul, 1931, 111

[5] سالنامة وزارة المعارف لسنة 1317 فصل موجز تاريخ المعارف 121 ,YahyaAkyüz, Ankara 1982 .

[6] Osman Ergin,*Türkiye Maarif Tarihi*, İstanbul, 1977, 1-II: 572-574

بنظر الاعتبار احتياجات مدارس الولايات إلى معلمين يتميزون بمواصفات خاصة، فالمدارس الرشدية القائمة في الولايات العربية كانت تحتاج إلى معلمين ملمين باللغة العربية. وعلى الرغم من أن تعليم اللغة العربية كان يشكل مادة أساسية في دار المعلمين، إلا أن هذا التعليم اقتصر بالدرجة الأولى على تعلم الكتابة وليس التحدث بها. وكانت الحكومة تسعى جاهدة إلى تنشئة جيل من المعلمين قادر على التعامل مع اللغة العربية قراءة وكتابة وتحدُّثا، وممارسة التعليم بالشكل المطلوب في الولايات العربية، فقررت استقدام عشرة طلاب من أبناء سورية ممن يعرفون اللغة التركية ودرسوا النحو والصرف العربي وإدخالهم في دار المعلمين في إستانبول، والاستعانة بمعلم عربي لتعليم المحادثة العربية في دار المعلمين، فتم اختيار أحد البغداديين لهذه الوظيفة وهو حامد أفندي الآلوسي الذي كان طالباً في المدرسة الملكية بإستانبول (وأصبح مفتي بغداد فيما بعد)[7].

والمعروف أن وزارة المعارف لم تعن بالتعليم دون مستوى الرشدية إلا في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وذلك بعد أن رأت أن الذين يكملون مدارس الصبيان والابتدائية لا يتم إعدادهم بالشكل الذي يتيح لهم مواصلة دراستهم في المدارس الرشدية، لكون معظم معلميها جهلة غير مؤهلين للتعليم، فأدخلت هذه المدارس في دائرة اهتمامها، وذهبت في 15 تشرين الثاني/ نوفمبر 1868م إلى تأسيس «دار معلمي الصبيان في إستانبول» لإعداد معلمين لهذه المدارس. ولكن لم يكتب النجاح لهذه الدار بسبب تعرضها إلى ضغوط وانتقادات وحسد أنصار النظام القديم الذين كانوا يعترضون على إجراء أي تغيير في مناهج المدارس التقليدية فتم إغلاقها[8].

ولهذا ظلت دار المعلمين الرشدية في إستانبول الدار الوحيدة التي ترفد المدارس بالمعلمين، إلا أن هذه الدار كغيرها من المدارس الرسمية كانت تعاني من الإرباك وعدم التنظيم. وأثَّر هذا الوضع تأثيرا سلبياً في سير عملية التدريس فيها، وكان على الدولة عمل كل ما من شأنه تصحيح مسار هذه المدرسة. غير أن القائمين بأمور التعليم في الدولة كانوا يدركون أن التعليم بشكل عام في البلاد بحاجة إلى حزمة من الإجراءات التشريعية والتنفيذية لتغيير مساره وإصلاحه، ولهذا أصدرت الدولة في سنة 1869 نظام المعارف العام، وخصصت فيه أربع عشرة مادة لدار المعلمين، وهذه المواد

---

[7] Osman Ergin, I-II, 572- 573

[8] Osman Ergin I-II: 577-579, Faik Reşit Unat, *Türkiye'de Eğitim Sisteminin Gelişmesine Tarihi Bir Bakış*, Ankara 1964, 32- 34

بمجملها تصب في إجراءات عملية التدريس وتنظيمها وكل ما يتعلق بشؤون الطلاب والمعلمين والمناهج الدراسية فيها.

صنّف نظام المعارف دار المعلمين ضمن المدارس العالية، وحدد الغاية من تأسيسها بإعداد معلمين أكفاء للتدريس في المدارس بمستوياتها المختلفة، ولهذا نصّ على أن تكون شاملة تضم المستويات المختلفة للدراسة بعد الابتدائية أي الدراسة الرشدية والإعدادية والسلطانية، وتقسيم كل فرع إلى قسمين: أدبي وعلمي. كما نصّ على أن تكون مدّة الدراسة في فرع الدراسة الرشدية ثلاث سنوات، والمواد الدراسية في الفرع العلمي منها هي: رسم الخطوط، الحساب، أصول مسك الدفاتر، الهندسة، المساحة، الجبر. أما في الفرع الأدبي فنصّ على تدريس مواد الكتابة والإنشاء التركي، العربية والفارسية ولغة الطائفة التي يشكل ابناؤها الأغلبية من الطلاب، التاريخ العام، ويتم تدريسه حسب لغة كل طائفة. أما الفرع الإعدادي من دار المعلمين فنصّ النظام على أن تكون مدّة الدراسة فيه سنتين، وتدرّس في الفرع العلمي منه مواد العلوم الطبيعية، الهندسة الرسمية، المناظر والجبر، الحكمة الطبيعية (الفيزياء)، الكيمياء، والرسم. أما في الفرع الأدبي فتدرّس مواد أصول الترجمة من العربية والفارسية، الشعر والإنشاء التركي، الفرنسية، القوانين العثمانية، المنطق، علم الاقتصاد الدولي.

وحدد النظام مدّة الدراسة في الفرع السلطاني من دار المعلمين بثلاث سنوات، وتدرس في الفرع العلمي منه مواد المثلثات المستوية والكروية، تطبيقات الجبر في الهندسة، القطع المخروطية، علم الهيأة، التطبيقات الكيميائية في الصناعة والزراعة، التاريخ الطبيعي المفصل، علم طبقات الارض، فن تخطيط الأرض، الرسم، وفي الفرع الأدبي مواد الإنشاء والأشعار بالتركية، العربية والفارسية بشكل مفصل، البلاغة (المعاني)، عملية الترجمة بين التركية والفرنسية، القانون الدولي. وتقرر أن يكون القبول في دار المعلمين مقتصرا على خريجي الرشدية والإعدادية والسلطانية، أو من يمتلك معلومات تعادل معلومات خريجي هذه المدارس، كما تقرر منح مائة من الطلاب الدارسين في الدار مخصصات مالية[9]. ولكن الذي يلاحظ على ما ورد في نظام المعارف أنه لم يأت على ذكر دار معلمي الصبيان في المادة 52 التي نصّت على تقسيم دار المعلمين إلى ثلاثة فروع، بل ورد ذكرها في المادة 66 التي وصفت هذه الدار

[9] معارف عمومية نظامنامه سي، محمود جواد، معارف عمومية نظارتي تاريخجهء تشكيلات واجراآتي، مطبعة عامره 1338، 481-484

بأنها تشكل أحد فروع دار المعلمين الكبيرة وتكون تحت نظارة مديرها.

وفيما يتعلق بدار معلمي الصبيان التي أسلفنا عنها فإنه لم يمر وقت طويل على إغلاقها حتى أعادت وزارة المعارف فتحها(1872)، لأنه لم يكن بوسع الدولة إبقاء المدارس الابتدائية التي تقوم بافتتاحها ونشرها تباعا في أرجاء الدولة كافة بدون معلمين[10]. ويستدل مما ورد في الأسباب الموجبة لتأسيس دار معلمي الصبيان أنه كانت هناك نية لتأسيس دار للمعلمين في كل ولاية من الولايات بغية إعداد معلمين لمدارسها، ولكن عدم توافر معلمين للتدريس فيها حال دون فتحها فورا. واستمر هذا الأمر إلى سنة 1872م حيث تقرر أن تقوم دار المعلمين في إستانبول بإعداد معلمين للتدريس في دور المعلمين المزمع تأسيسها في الولايات، وخاصة بعد التوسع في نشر المدارس في الولايات وبضمنها الولايات العربية [11]. وفي سنة 1875م بدئ بافتتاح أولى دور المعلمين في خارج المركز في كل من البوسنة وكريت وقونية.

ثم تسارعت عملية تأسيس دور المعلمين في الولايات، وفي 14 كانون الثاني1883م استصدر الصدر الاعظم سعيد باشا إرادة سنية بتأسيس عشر دور للمعلمين في الولايات[12]. ولم يمر وقت طويل حتى تأسست دار للمعلمين في كل من مراكز ولايات: آدنة، قوصوة، قونية، سيواس، أماسيا، بورصة، سلانيك، آيدين، حلب، معمورة العزيز، وان والموصل[13]. وعلى الرغم من ورود اسم الموصل ضمن المراكز التي تأسست فيها دار المعلمين، إلا أن الدليل الإحصائي لوزارة المعارف لسنة 1895-1896م لم يورد اسم الموصل عند ذكرها دور المعلمين الأربعة عشرة القائمة في الدولة، بل ورد ضمنها دار المعلمين في دمشق، وهي الدار الوحيدة التي كانت قائمة في البلاد العربية في السنة المذكورة[14].

وكانت مدّة الدراسة في دور المعلمين في البداية سنة واحدة، أما الدروس المعتمدة فيها فكانت عبارة عن العلوم الدينية، علم المخارج، الحساب، الجغرافية، التاريخ،

---

[10] Abdulkadir Özcan, "Tanzimat Döneminde Öğretmen Yetiştirme Meselesi", *150. Yılında Tanzimat*, TTK: Ankara, 1992, 450

[11] BOA. MF. MKT, 21/107

[12] BOA. İrade (Dahiliye) No. 64621

[13] سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1303، Bayram Kodaman

[14] معارف عمومية نظارتي اداره سنده بولنان مكاتب ابتدائية، رشدية، اعدادية، عالية ايله مكاتب خصوصيه واجنبيه نك ودر سعادتده تحريرى اجرا قلنان وطشره ده موجود بولنان كتبخانه لرك ايستاتستيقى، 1311 - 1312 سنهء درسيهء سنه مخصوصدر، مطبعة عامرة، استانبول 1318، 46

الإملاء، الإنشاء والخط والقواعد التركية والتهجي حسب الأصول الحديثة. وتقرر في 13 تموز/ يوليو 1894 تعديل مفردات المناهج الدراسية في دور المعلمين كافة. وطبقاً لهذه المناهج زيدت مدّة الدراسة في دور معلمي الصبيان في الولايات إلى سنتين[15]. وتقرر أن تدرس فيها المواد الدراسية الآتية: القرآن الكريم، التوحيد، العربية، قواعد التركية والإملاء، والحساب، والتاريخ، والجغرافية والخط[16].

وواصلت الدولة توسيع هذه الدور ونشرها في مختلف أرجائها، حتى وصل عددها في السنة الدراسية 1905-1906م إلى 32 داراً تأسست في مراكز مختلفة منها ثمان في الولايات والألوية العربية هي: بغداد، الموصل، بيروت، دمشق، الزور، القدس، اليمن، وبنغازي[17].

وفيما يتعلق بشروط القبول في دور المعلمين نجد أن وزارة المعارف قد اشترطت وفقا للتعليمات التي أصدرتها في السنة الدراسية 1899-1900 أن يتحلى المتقدمون للدراسة بأخلاق حميدة، وألا تقل أعمارهم عن 20 سنة، وأن يكونوا قادرين على القراءة والكتابة باللغة التركية[18]. وهذا يعني أنه لم يشترط على المتقدمين للدراسة فيها أن يكونوا حائزين على شهادة مدرسية من مدرسة كالإعدادية والرشدية كما ورد في نظام المعارف لسنة 1869م، بل فتحت الدار أبوابها للخريجين من هذه المدارس وغير الخريجين على حد سواء، ولكن فرض على غير الخريجين اجتياز امتحان القبول. ويستدل من التعليمات والأنظمة التي أصدرتها وزارة المعارف تباعا بشأن دور المعلمين أن الدولة كانت تسعى إلى فتح أبواب هذه الدور لكل رعايا الدولة بمن فيهم المقيمون خارج المراكز وأبناء الفقراء وطلاب القرى والقصبات للدراسة فيها، ولهذا قامت بفتح أقسام داخلية لإقامتهم، كما منحت مخصصات مالية لهم، الأمر الذي أدى إلى ازدياد الإقبال للدراسة فيها.

وعلى الرغم من مساعي الدولة لتطوير دور المعلمين القائمة في الولايات، إلا أن هذه الدور ظلت تعاني من نقص كبير في كوادرها التعليمية، ولهذا لم يكن بوسعها إعداد معلمين أكفاء. واستمر هذا الوضع حتى الانقلاب العثماني في سنة 1908م فأعادت الدولة النظر في الأوضاع العامة لدور المعلمين المنتشرة في الولايات المختلفة، فشملتها

---

[15] Faik Reşit Unat, *Türkiye'de Eğitim Sisteminin Gelişmesine Tarihi Bir Bakış*, 32- 34

[16] Bayram Kodaman, *Abdülhamid Devri Eğitim Sistemi*, İstanbul 1980, 233-238

[17] سالنامة الدولة العثمانية لسنة 1328

[18] Cemil Öztürk, 27

بالإصلاح والتنظيم وفق الأساليب الحديثة في ذلك الوقت، والتحول من الاستعانة بمعلم واحد في التدريس إلى أكثر من معلم حسب المواد المقررة فيها. وقامت الدولة بهذه الإجراءات اعتبارا من السنة الدراسية 1909- 1910م وبدءا من الصف الأول في الدار، كما قررت تجهيزها بالاحتياجات اللازمة لها بما فيها الآلات والأدوات المزمع استيرادها من أوربا[19].

وفيما يتعلق بدار المعلمين في إستانبول فإنها ظلت تعاني من الضعف والتخلف، وبعد الانقلاب العثماني شملتها الدولة بالتنظيم والإصلاح. وشهدت انتعاشاً وتحديثاً في تنظيمها ومناهجها وبخاصة بعد أن تولى إدارتها المربي المشهور ساطع الحصري (نيسان/ابريل 1909م). وتعترف المجموعة الإحصائية لوزارة المعارف الصادرة في سنة 1923 أن دار المعلمين بدأت في إدارة ساطع بك باكتساب شكلها العصري والاهتمام بالأمور التربوية وتغليب الغايات المهنية في التدريس على الأمور الأخرى[20]. ولمتكن دور المعلمين المنتشرة في أرجاء الدولة المختلفة بمعزل عما تحقق لهذه الدار، وذلك لارتباطها بمجموعها بالقرارات المركزية لوزارة المعارف العثمانية.

وبلغ عدد دور المعلمين المقامة في الولايات في هذا الوقت حوالي 30 داراً، وتقرر أن تخضع هذه الدور لما تخضع له دار المعلمين في إستانبول من أنظمة وتعليمات[21]. وفضلا عن كل ذلك أُعيد النظر في شروط القبول فيها. واشترط على الراغبين في الدخول في الفرع الابتدائي أن يجتازوا امتحانا في مستوى الدراسة الرشدية، واشترط على المتقدمين للدراسة في الفرعين الرشدي والإعدادي أن يكونوا من خريجي الدراسة الإعدادية. وأصبح الفرع الإعدادي يضم ثلاثة فروع وهي: فرع العلوم الرياضية، وفرع العلوم الطبيعية وفرع العلوم الأدبية والاجتماعية[22].

وكانت وزارة المعارف ترى أن أهم وسيلة من وسائل الرقي والازدهار في الدولة هي الصناعة الزراعية، ولأجل تحقيق التطورات الاقتصادية المطلوبة في الدولة كان ينبغي تطبيق ونشر الأساليب الحديثة في الزراعة واستكمال أسبابها. وأظهرت الدراسات

---

[19] تصوير أفكار، السنة 1، العدد: 142، ص 3، (22 تشرين الأول 1909م)، صباح، العدد: 7148، (19 أغسطس 1909)

[20] معارف وكالتي 1339-1340 درس سنه سي إحصائيات مجموعه سي استانبول 1341 ص 44-45

[21] Cemil Öztürk,27

[22] BOA. MF. İST, 11/ 31

التي أجرتها الوزارة في هذا الصدد في سنة 1912م أن هذا الأمر لا يمكن تحقيقه إلا بتلقي الطلاب المعلومات الزراعية اللازمة لهم بدءا من مرحلة الدراسة الابتدائية. ولذلك قامت الوزارة بإدخال الدروس المتعلقة بالصناعة والزراعة في المناهج الدراسية لدور المعلمين الابتدائية القائمة في مراكز الولايات بشكل عام[23].

ظلت الدولة في هذا الوقت تعلق آمالا كبيرة بدور المعلمين باعتبارها الشريان الحيوي الذي يرفد المدارس بالمعلمين، ولهذا عملت كل ما من شأنه على تطويرها، واتخاذ التدابير اللازمة لذلك. غير أن أهم إجراء اتخذته الدولة في هذا الصدد هو إصدارها نظام دار المعلمين ودار المعلمات وذلك في عهد المشروطية، وبموجبه انحصرت مهمة دور المعلمين في الولايات خارج مركز الدولة بإعداد معلمين للمرحلة الابتدائية فقط، وأصبحت مدّة الدراسة فيها أربع سنوات (1913م)، وأقرت فيها المناهج المقررة في دار المعلمين في إستانبول، كما تقرر تأسيس مدرسة ابتدائية مرتبطة بكل دار لتطبيق الطلاب فيها ما تلقوه من دروس نظرية[24]. وطبقا لما ورد في الإحصائية التي أعدتها مديرية معارف سورية في 24 تشرين الثاني 1915م فإن مفردات المواد الدراسية المقررة في دار المعلمين توزعت على الصفوف الأربعة على النحو الآتي:

مواد الصف الأول: القرآن الكريم والتجويد، المعلومات الدينية، الصرف والنحو، القراءة والإملاء، المحفوظات والإنشاد، التحرير، الخط، اللغة العربية، اللغة الأجنبية، الحساب، رسم الخط والهندسة، الجغرافية، التاريخ، الحيوان، الأشغال اليدوية، التربية البدنية، الرسم، المعلومات المدنية والقانونية.

مواد الصف الثاني: القرآن الكريم والتجويد، المعلومات الدينية، الصرف والنحو، القراءة والإملاء، المحفوظات والإنشاد، التحرير، الخط، اللغة العربية، اللغة الأجنبية، الحساب، رسم الخط والهندسة، الجغرافية، التاريخ، الحكمة الطبيعية(الفيزياء) والنبات، الأشغال اليدوية، التربية البدنية، الرسم، المعلومات المدنية والقانونية.

مواد الصف الثالث: المعلومات الدينية، القراءة والإملاء، المحفوظات والإنشاد، التحرير، أصول التحرير والقواعد الأدبية، اللغة العربية، اللغة الأجنبية، الحساب، رسم الخط والهندسة، الجغرافية، التاريخ، الحكمة الطبيعية(الفيزياء)، الكيمياء،

---

[23] BOA. MF. MKT, 1182/ 84

[24] صدر هذا النظام في استانبول سنة 1331 ونشر في الجريدة الرسمية للدولة (تقويم وقائع) في عددها المرقم 2232 الصادر في 1 رمضان 1333، ودستور، ترتيب ثاني 8: 649- 659، Cemil Öztürk,180.

الزراعة، فن التربية، الأشغال اليدوية، التربية البدنية، الرسم، المعلومات المدنية والقانونية.

مواد الصف الرابع: المعلومات الدينية والسيرة النبوية، أصول التحرير والقواعد الأدبية، اللغة العربية، رسم الخط والهندسة، علم الهيأة، الجبر، الجغرافية، التاريخ، التشريح والسلامة الصحية، الزراعة، فن التربية، الأشغال اليدوية، الرسم، التطبيقات[25].

ومن الإجراءات التي اتخذتها وزارة المعارف في السنة نفسها (1915م) إلغاء مسميات المعلم الأول والثاني والثالث والرابع، واستبدالها بالمدير ومعاون المدير والمعلم[26].

وقبيل دخول الدولة العثمانية في الحرب العالمية الأولى كان عدد دور المعلمين القائمة في الولايات المختلفة 21 دارا منها سبع دور في الولايات العربية وهي: بغداد، الموصل، البصرة، دمشق، حلب، بيروت، واليمن[27]، إلا أن هذا العدد تناقص بعد أن تعرضت هذه الدور في الدولة العثمانية إلى نكسة كبيرة بعد تفجر الحرب العالمية الأولى فأصبحت تعاني من أزمة مادية ومن شحة الكادر التدريسي، فاضطرت معظمها إلى إغلاق أبوابها[28].

دار المعلمين في دمشق

تعتبر مدينة دمشق أول مدينة عربية تؤسس فيها دار المعلمين في العهد العثماني. وتعود فكرة تأسيسها إلى سنة 1874م، فبعد أن ازداد الاقبال من قبل الأهالي على إدخال أولادهم في المدارس الرسمية في الولاية كانت وزارة المعارف تعاني كثيرا من توفير معلمين لهذه المدارس. وكان خريجو دار المعلمين في إستانبول لا يرغبون على العمل بعيدا عن أهاليهم رغم المغريات المادية. ولم يكن امام الوزارة خيار غير تأسيس

---

[25] BOA. MF. ALY, 85/ 116

[26] BOA. UMVM, 67/ 1

[27] معارف عمومية نظارتي احصائيات قلمي، نظارته مربوط مكاتب عمومية ايله مكاتب خصوصيه نك وموزه همايون ايله موزه وييلديز كتبخانه لرينك وكتبخانهء عموميnك 1328- 1329 سنه مخصوص احصائيات مجموعه سيدر»، مطبعة عامرة، استانبول 1334، 12- 14

[28] Faik Reşit Unat, *Türkiye'de Eğitim Sisteminin Gelişmesine Tarihi Bir Bakış*, 32- 34

دار المعلمين في دمشق[29]. وبالفعل أسست أول دار للمعلمين في دمشق، إلا أن المصادر المتوافرة لدينا لا تفصح عن السنة التي تأسست فيها هذه الدار، ولكننا نعرف أنها كانت قائمة قبل سنة 1895م[30].

ويبدو أن هذه الدار لم تتمكن من الاستمرار طويلا لسبب نجهله، وتم إغلاقها قبل الانقلاب العثماني (1908) ولم يعاد افتتاحها إلا في السنة الدراسية 1909-1910م بعد أن تقرر شمولها بالإصلاحات وتنظيمها وفقا لأساليب الحديثة في ذلك الوقت. كما تقرر توفير الاحتياجات اللازمة لها، وتجهيزها بالآلات والأدوات المزمع استيرادها من أوربا[31]. وشهدت الدار في السنة الدراسية 1915-1916م زيادة في الإقبال على الالتحاق بها، وكان الطلاب يقيمون جميعهم في سكن الطلاب الملحق بالدار[32].

دار المعلمين في حلب

تأسست في سنة 1909م، واتخذت من قصر أسعد باشا العظم الواقع في الميدان الأزرق مقرا لها، ولم تكن تضم في بداية أمرها سكنا لإقامة الطلاب. ولم تجد الدار في بداية افتتاحها رغبة من الطلاب للدراسة فيها، وعانى القائمون على إدارة الدار كثيرا لإيجاد العدد الكافي من الطلاب للدارسة فيها، فلجؤوا إلى الترغيب والتشجيع، وكان معظم الطلاب المتقدمين من خارج مدينة حلب وصغار السن، ولهذا كان من الصعوبة اعتيادهم على العيش بعيدا عن أهاليهم في مدينة كبيرة كحلب، فترك 13 منهم الدار بعد دخولهم فيها بفترة قصيرة[33]. وفتحت الدار أبوابها لغير المسلمين أيضا للالتحاق بها، بل وعملت كل ما من شأنها لتشجيعهم على الالتحاق بها، حتى أنها قررت تدريس العقائد الدينية لهم من قبل طوائفهم الدينية[34]. وكانت هذه الدار واحدة من 21 دارا قائمة على نطاق الدولة العثمانية في سنة 1912م. وقبيل الحرب العالمية الاولى شهدت توسعا في عدد الملتحقين بها، وألحق بها سكن للطلاب

---

[29] BOA. MF. MKT, 21/ 22

[30] معارف عمومية نظارتي. . . ايستاتستيقى 1311 - 1312 ص 46

[31] تصوير أفكار، السنة 1، العدد: 142، ص 3، صباح، العدد: 7148، (19 أغسطس 1909).

[32] BOA. MF. ALY, 103/ 3

[33] BOA MF. ALY, 35/ 60, 104/ 125

[34] جريدة تصوير أفكار السنة 1، العدد 128، ص 7 (6 تشرين الأول 1909)

في السنة الدراسية 1913-1914 [35]، حتى بلغ عدد الملتحقين بها في السنة الدراسية 1915-1916م 132 طالبا[36].

دار المعلمين في بيروت

تأسست هذه الدار في سنة 1893م ولم تكن تمتلك مقومات استمرارها، ومرت في سنة 1895م بحالة من التعثر وعدم التنظيم، حتى اقترح والي بيروت نقلها إلى مركز لواء نابلس. وكان لواء نابلس يشهد في هذه الفترة توسعا كبيرا في مجال الدراسة الابتدائية، إلا أن المدارس القائمة فيها كانت تعاني بشكل كبير من نقص في الكادر التدريسي، لاعتمادها على معلمين من خارج اللواء، إلا أن مجلس المعارف العام لم يوافق على مقترح والي بيروت لتعارضه مع مبدأ حصر تأسيس دور المعلمين بمراكز الولايات، كما أوصى بإلغاء دار المعلمين في بيروت لأنها أخفقت في تحقيق الغاية التي أنشئت من أجلها، والنظر في أمر إعادة فتحها عند اللزوم. وفي 5 ذي الحجة 1312هـ 30 أيار 1896م أبلغت وزارة المعارف ولاية بيروت بقرار مجلس المعارف، وطالبتها بتنفيذ القرار. وعلى الرغم من أن ولاية بيروت أدركت خطأها في إبلاغ الوزارة بما آل إليه وضع دار المعلمين في بيروت ومطالبتها بنقلها إلى نابلس، وسعت إلى تدارك الأمر، إلا أن الوزارة اقتنعت أن ما أوصل دار المعلمين إلى هذا الأمر هو سوء إدارة الدار[37]، ولم يكن بالإمكان ابقاؤها على ما هي عليه فتم إغلاقها[38]، ولم يتم افتتاحها أو اعادة افتتاحها إلا بعد الانقلاب العثماني وبالأحرى اعتبارا من السنة الدراسية 1909-1910م، وقررت الوزارة توفير الاحتياجات اللازمة لها وتجهيزها بالآلات والأدوات المزمع استيرادها من أوربا[39]. واتخذ لها مبنى جديد في الجهة الشرقية من مدرسة سان جوزيف الأجنبية في

---

35 معارف عمومية نظارتي احصائيات قلمي، 1329-1330 سنه سنه مخصوص معارف عموميه احصائيات مجموعه سيدر»، مطبعة عامرة، استانبول 1336، ص12-14

1329-1330 34- 37 BOA. MF. ALY. 74/ 62

36 BOA. MF. ALY, 86/ 9

37 عن المراسلات الجارية بين ولاية بيروت ووزارة المعارف ومحضر مجلس المعارف انظر:

BOA. MF. MKT, 266/ 10

38 BOA. MF. ALY, 43/ 43

39 تصوير أفكار، السنة 1، العدد: 142، ص 3، صباح، العدد: 7148، (19 أغسطس 1909).

بيروت[40]. ولاقت الدار إقبالا شديدا من الأهالي للدراسة فيها، وأُلحق بها قسم داخلي لإقامة الطلاب[41].

وفي سنة 1914م قررت وزارة المعارف افتتاح قسم خاص في دار المعلمين في بيروت لإعداد معلمين قادرين على التدريس باللغة العربية لتعيينهم في مدارس الولاية، الأمر الذي يدل على اعتزام الدولة العثمانية جعل اللغة العربية لغة التدريس في هذه المدارس[42]. استمرت دار المعلمين قائمة في بيروت حتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث تم نقلها إلى دمشق بسبب أوضاع الحرب[43].

دار المعلمين في طرابلس الشام

تأسست هذه الدار في حي الزهرية بمدينة طرابلس، وفتحت أبوابها للدراسة في السنة الدراسية 1915-1916م[44].

دار المعلمين في القدس

تأسست هذه الدار قبل سنة 1909م في وقت كانت الدولة العثمانية تسعى فيه لإصلاح دور المعلمين في الدولة العثمانية، بغية تمكينها من إعداد معلمين أكفاء للتدريس في المدارس الابتدائية، فقررت شمول هذه الدور بالإصلاحات التي تقوم بها، وتنظيمها وفق الأساليب الحديثة في ذلك الوقت، والتحول من الاستعانة بمعلم واحد في التدريس إلى أكثر من معلم حسب المواد المقررة فيها. كما قررت توفير الاحتياجات اللازمة لها وتجهيزها بالآلات والأدوات المزمع استيرادها من أوربا[45]. ويبدو أن إدارة الدار مرّت في هذه الفترة بوضع لا تحسد عليه حتى تم تعليق الدراسة فيها في السنة الدراسية 1910-1911، ولم يعاد افتتاحها إلا في سنة 1915، وأُلحق بها سكن لإقامة الطلاب[46].

---

40 BOA. MF. İST, 35/ 37, 38,

41 BOA. MF. ALY, 74/ 23

42 BOA. MV. 233/ 43

43 BOA. MF. ALY. 73/ 60

44 BOA. MF. İST, 33/ 45, 42/ 43

45 تصوير أفكار، السنة 1، العدد: 142، ص 3، صباح، العدد: 7148، (19 أغسطس 1909).

46 BOA. MF. İST, 36/ 87, 11/ 12, BOA. UMVM, 143/21, 9 1916

دار المعلمين الابتدائية في بغداد

تعود فكرة تأسيس دار لإعداد المعلمين في بغداد إلى سنة 1892م حيث استفسرت الحكومة العثمانية عن مدى الإمكانات المتاحة لتأسيس دار المعلمين الابتدائية أو الرشدية في بغداد[47]، ويبدو أن الصدارة العظمى كانت تتوجس خيفة مما تقوم به الدوائر التبشيرية وتأثيرهم على الأهالي الذين كان الجهل يخيم عليهم، فرأت أن هذا العمل سيخلصهم من الجهالة ومن التأثيرات السلبية للرؤساء الروحانيين، أي رؤساء الطوائف غير الإسلامية[48]. ويبدو أن إمكانات الوزارة في فتح الدار كانت محدودة وبخاصة في مجال توفير المعلمين، ولهذا لم تتمكن من تحقيق الفكرة إلا بعد سبع سنوات، أي في سنة 1899م، حيث تأسست أول دار للمعلمين الابتدائية في مدينة بغداد[49]. وتخرج أول دفعة من الطلاب في سنة 1900م [50].

وعانت الدار بعد سنة 1907 من وضع متردٍ، فلم تكن قادرة على تلبية حاجة المدارس إلى المعلمين لإمكاناتها المحدودة فضلا عن عدم تمكنها من إعداد معلمين أكفاء، الأمر الذي أدى إلى اتخاذ وزارة المعارف قرارا بإغلاق الدار بعد هذا التاريخ مباشرة. ولم تعاود فتحها إلا في السنة الدراسية 1909-1910م، وقررت الوزارة شمولها بالإصلاحات وتوفير الاحتياجات اللازمة لها وتجهيزها بالآلات والأدوات المزمع استيرادها من أوربا[51]، وألحق بها قسم داخلي لسكن الطلاب الأمر الذي أدى إلى ازدياد الإقبال عليها[52]. وبلغت هذه الدار مرحلة متقدمة من المستوى الإداري والتعليمي في سنة 1915م حتى أشاد بها وزير المعارف[53].

دار المعلمين الابتدائية في الموصل

وكانت قائمة قبل سنة 1895م، ففي هذه السنة، عيّن أحد خريجيها في إحدى المدارس الابتدائية التي دشنت في هذه السنة[54]. وبدأت هذه الدار في أول الأمر بداية

---

47 BOA. MF. MKT, 158/ 35

48 BOA. BEO. 15/ 1119

49 BOA. MF. ALY. 55/ 98

50 BOA. MF. ALY, 12/ 69, 13/ 55, 106,117

51 تصوير أفكار، السنة 1، العدد: 142، ص 3، صباح، العدد: 7148، (19 أغسطس 1909

52 قائمة المعدات والمبالغ اللازمة لسكن الطلاب محفوظة في: BOA. MF. ALY. 20/ 48

53 BOA. MF. ALY. 97/ 102

54 BOA. MF. MKT, 245/ 60

متواضعة من حيث عدد الطلاب والمعلمين، ولم تكن تضم سكنا للطلاب[55] ولم يكن بوسعها شأنها شأن الكثير من دور المعلمين في الدولة العثمانية، إعداد معلمين أكفاء للتدريس في المدارس الابتدائية بسبب قلة كادرها التعليمي[56]، واستمر وضعها دون تغيير حتى الانقلاب العثماني في سنة 1908م حيث أعادت الدولة النظر في أوضاع دور المعلمين المنتشرة في الولايات المختلفة بما فيها دار المعلمين في الموصل، فشملتها بالإصلاحات، وقامت بتنظيمها وفق الأساليب الحديثة في ذلك الوقت، وباشرت الدولة بهذه الإجراءات اعتبارا من السنة الدراسية 1909- 1910م، كما قررت توفير الاحتياجات اللازمة لها بما فيها الآلات والأدوات المزمع استيرادها من أوربا[57]. ولم يمر وقت طويل حتى شهدت هذه الدار أكبر توسع في عدد طلابها ومعلميها على حد سواء. وفي سنة 1915م ألحق بها سكن للطلاب رغم ظروف الحرب. ولهذا ازداد إقبال الطلاب على الالتحاق بها وخاصة من خارج مدينة الموصل[58]، حتى بلغ عدد المقبولين في السنة الدراسية 1915-1916م 44 من أصل 102 طالبا هم مجموع الدارسين فيها [59].

دار المعلمين في البصرة

كان تأسيس هذه الدار من الأمور التي اهتم بها رئيس هيأة إصلاح البلاد العراقية وكيل والي بغداد ناظم باشا شخصيا، وذلك ضمن اهتمامه بنشر التعليم في الولايات العراقية، وطالب بافتتاحها في برقية رفعها إلى الصدر الاعظم في 25 في تموز 1908م، إلا أن محاولته لم تثمر شيئا وربما لأسباب مادية، ولم يتم افتتاحها إلا بعد سنة 1909 حيث اوصى مجلس المعارف الكبير في 5 نيسان 1909م بأن يتم النظر في الطلب الذي تقدمت به ولاية البصرة بشأن تأسيس الدار[60]. وكانت هذه الدار واحدة من 21 داراً للمعلمين كانت قائمة في السنة الدراسية 1912-1913 في 21 ولاية من الولايات العثمانية[61]، واستمرت بنشاطها حتى السنة الدراسية 1914م حيث احتل الانكليز

---

55 BOA. MF. ALY, 10/ 51,13/ 8

56 BOA. MF. ALY, 16/109

57 تصوير أفكار، السنة 1، العدد: 142، ص 3، صباح، العدد: 7148، (19 أغسطس 1909).

58 DH. UMVM, 132/ 63

59 BOA. MF. ALY, 103/ 3

60 BOA. BEO, 3369/252656, BOA. MF. MKT 1115/27

61 معارف نظارت عمومية إحصائيات قلمى -1328 1329 ص 12 معارف نظارت عمومية إحصائيات قلمى -1329 1330 ص 37

البصرة وتم إغلاق الدار[62].

دار المعلمين الابتدائية في المدينة المنورة

كانت هذه الدار قائمة في أواخر سنة 1327هـ/ أوائل سنة 1909م، إذ ورد في إحدى الوثائق المؤرخة في 22 ذي القعدة 1327هـ 20 كانون الأول 1909م أنه تقرر تعيين المعاون الثالث للمدرسة الإعدادية في المدينة المنورة توفيق أفندي مديرا لدار المعلمين في المدينة المنورة[63].

دار المعلمين في صنعاء

تأسست هذه الدار بعد أن رفعت الهيأة الإصلاحية المشكلة من قبل الحكومة لتقصي الأوضاع العامة في اليمن تقريرا في 1 شباط 1899م إلى ديوان السلطان عبد الحميد الثاني أوصت فيه تأسيس دار للمعلمين في مركز الولاية، وتعيين مدرسين من خريجي المدارس التقليدية الإسلامية للتدريس فيها [64]. وفتحت الدار أبوابها للدراسة في 13 تشرين الثاني/ نوفمبر 1899م[65].

غدت دار المعلمين في صنعاء الدار الوحيدة لإعداد المعلمين للمدارس الابتدائية في اليمن بعد إغلاق دار المعلمين في تعز. ومرت الدار بظروف سيئة أدت إلى تراجعها من حيث عدد المعلمين والطلاب على حد سواء، ولم تعد قادرة على إعداد معلمين بالمستوى المطلوب للتدريس في المدارس الابتدائية. واستمرت بهذا الوضع حتى الانقلاب العثماني في سنة 1908م، حيث أعادت الدولة النظر في أوضاعها المختلفة، كما قررت توفير الاحتياجات اللازمة لها بما فيها الآلات والأدوات المزمع استيرادها من أوربا[66]. ويستدل مما ورد في إحدى الإحصائيات التي أعدتها إدارة الدار أنها شهدت توسعا بعد توفير هذه المستلزمات وازداد عدد معلميها[67] . وكانت هذه الدار إحدى دور المعلمين الـ 21 القائمة في الدولة في السنة الدراسية 1913-1914م[68].

---

[62] BOA. MF. ALY, 103/ 3

[63] BOA. MF. ALY, 19/ 54

[64] BOA. İ. HUS, 1317 R. /9

[65] سالنامة المعارف لسنة 1318، 3: 1620، سنة 1319، 4: 945، وسنة 1321، 6: 712

[66] تصوير أفكار، السنة 1، العدد: 142، ص 3، صباح، العدد: 7148، (19 أغسطس 1909).

[67] BOA. MF. ALY, 35/ 39

[68] معارف نظارت عمومية إحصائيات قلمى -1329 1330 ص 34-37

دار المعلمين في تعز

تأسست هذه الدار في سنة 1899م، أي في نفس الوقت الذي تأسست فيه دار المعلمين في صنعاء، وذلك بسبب تعذر التحاق الطلاب من أهالي تعز بدار المعلمين في صنعاء[69]، إلا أن هذه الدار لم يكتب لها الاستمرار طويلا بعد أن تقرر الاكتفاء بدار معلمين واحدة في ولاية اليمن، فتم إغلاقها بعد مدّة قصيرة، ولهذا لا نجد لها ذكرا ضمن دور المعلمين المقامة في الدولة في سنة 1909م[70].

دور المعلمات

تأخر تأسيس دور المعلمات في الدولة العثمانية إلى ما بعد سنة 1869 حيث صدر نظام المعارف كما اسلفنا. وخصص النظام لدور المعلمات 11 مادة، حدد فيها الهدف من تأسيسها وهو إعداد معلمات لمدارس الصبايا/ الابتدائية والرشدية، ونصّ على تقسيمها إلى فرعي الصبايا والرشدية، وأكد على الفصل بين الطالبات المسلمات وغير المسلمات وتخصيص صفوف خاصة لكل منهما، وهذا يعني أن الدولة لم تجز الاختلاط بين البنات المسلمات وغيرهن في صف دراسي واحد. وتقرر بموجب النظام أن تكون مدّة الدراسة في فرع الصبايا سنتين، وأن تدرس فيه مواد مبادئ العلوم الدينية، قواعد اللغة العثمانية والكتابة، أصول التدريس، لغة الطائفة الخاصة بها، الأخلاق، الحساب وأصول مسك الدفاتر، التاريخ العثماني والجغرافية، المعلومات النافعة، الموسيقى، الخياطة والتطريز، على أن يتم تدريس مادة مبادئ العلوم الدينية لغير المسلمين بلغة كل طائفة وتحديدها من قبل الرؤساء الروحانيين لكل طائفة. أما فرع الدراسة الرشدية فقد نصّ النظام على أن تكون مدته الدراسية ثلاث سنوات، وتدرس فيه مواد مبادئ العلوم الدينية، وقواعد اللغة العثمانية والإنشاء، والعربية والفارسية، ولغة كل طائفة، وعلم الأخلاق، والتدبير المنزلي، والتاريخ والجغرافية، ومبادئ العلوم الرياضية والطبيعية، والرسم، والموسيقى، والخياطة. واشترط النظام على أن يقتصر التدريس في دار المعلمات على المعلمات وفي حالة عدم توفرهن يتم الاعتماد على أدباء مسنين.

أما شروط القبول في الدار فقد نصّ النظام على أن تقبل فيها خريجات مدارس

---

[69] BOA. MF. MKT 536/5

[70] انظر: تصوير أفكار، السنة 1، العدد: 142، ص 3

الصبايا/ الابتدائية والرشدية بلا امتحان، كما تُقبل دونهن على أن يخضعن لامتحان خاص. وتشجيعا لدخول الطالبات في الدار نصّ النظام على منحهن منحة مالية[71]، الأمر الذي يدل على مدى اهتمام الدولة بهذه الدور وسعيها إلى توسيعها لاستقطاب العدد الأكبر من البنات فيها.

وبعد صدور نظام المعارف بدأت التحضيرات اللازمة لتأسيس أول دار للمعلمات في إستانبول. ولم يمر إلا وقت قصير حتى فتحت الدار أبوابها للدراسة (1870م)، وضمت قسمي الصبايا والرشدية، وأقرت فيها المواد الدراسية التي حددها نظام المعارف[72].

ونص نظام دار المعلمين والمعلمات الذي صدر في عهد المشروطية على أن تكون مدّة الدراسة في دار المعلمات خمس سنوات، أي بزيادة سنة على دار المعلمين. ولعل سبب زيادة المدّة فيها يعود إلى إقرار مواد خاصة بالطالبات كالتدبير المنزلي والنقش والتطريز والخياطة. وطبقاً لما ورد في نفس النظام فقد تم تأسيس مدرسة ابتدائية مرتبطة بالدار لتطبيق الطالبات فيها[73].

لم تكن الغاية من تأسيس دار المعلمات مجرد إعداد معلمات قادرات على التدريس في مدارس البنات، بل خُطط لها أن تعد تربويات قادرات على تنشئة جيل للقيام بتثقيف وتنوير المجتمع، إلا أن الدار بوضعها الراهن ولغاية سنة 1911م لم تكن قادرة على ذلك، حتى قدّم مدير دار المعلمين في إستانبول آنذاك ساطع بك الحصري مذكرة إلى وزارة المعارف تناول فيها وضع دار المعلمات والغاية من تأسيسها، والدور الذي يجب أن تضطلع به. وقدم مقترحات لإصلاحها وتطويرها بالاعتماد على المعلمين المحليين والمعلمات المحليات، واستقدام معلمات من بلجيكا نظرا لإيلائها أهمية كبيرة بالدراسة العملية والمنزلية[74].

وعلى الرغم من انتشار المدارس الابتدائية للبنات في عموم الدولة العثمانية إلا أنه لم تؤسس في بداية الأمر أي دار للمعلمات خارج العاصمة، ولم تقبل خريجات هذه الدار الذهاب إلى المناطق البعيدة من إستانبول كالعراق والجزيرة العربية وطرابلس الغرب، ولهذا كان يتم الاستعانة بمن يمتلكن القدرة على التدريس من خريجات المدارس

---

[71] انظر المواد المتعلقة في نظام المعارف، محمود جواد ص 485-487

[72] Yahya Akyüz, 124; Abdulkadir Özcan, "Tanzimat Döneminde Öğretmen Yetiştirme meselesi", *150. Yılında Tanzimat*, TTK: Ankara. 1992 S. 457-458.

[73] انظر نص النظام في: تقويم وقائع، 2232، ا رمضان 1333، دستور، ترتيب ثاني، 8: 648- 649

[74] BOA. MF. VRK, 33/ 40

الإعدادية وغيرها من المدارس، إلا أن خريجات هذه المدارس لم يكنّ مؤهلات للتدريس، ولهذا اضطرت الوزارة إلى نشر هذه الدور خارج العاصمة ليصبح مجموع دور المعلمات في الدولة في السنة الدراسية 1915-1916م ثماني دور من هذا النوع، منها واحدة في البلاد العربية وهي دار سليمان الحلبي للمعلمات في حلب[75].

دار سليمان الحلبي للمعلمات في حلب

وهي أول دار للمعلمات تؤسس في المشرق العربي على مر العهد العثماني، تأسست في 14 أيلول 1915م في مدينة حلب، وحملت اسم سليمان الحلبي نسبة إلى سليمان الحلبي الذي اغتال الجنرال كليبر أحد قادة الحملة الفرنسية على مصر. ولم يؤسس فيها قسم داخلي لسكن الطالبات لغاية 21 شباط 1916م[76] . ولاقت الدار في بداية تأسيسها إقبالا كبيرا من قبل الأهالي لإدخال بناتهم فيها، إلا أنها عانت كثيرا في بداية الأمر من عدم حصولها على عدد كاف من المعلمات لتعيينهن فيها ولهذا تأخر افتتاحها إلى اواخر سنة1915م[77].

شهدت دار سليمان الحلبي للمعلمات في حلب أزهى عهودها في عهد مديرتها الأولى مقبلة ضياء خانم التي بذلت كل ما في وسعها لتنظيم أمورها وتطويرها، فامتازت على جميع دور المعلمين والمعلمات في الدولة العثمانية من حيث التنظيم والإدارة[78]، وبلغت الدار من التطور والازدهار حتى ذاع صيتها، وأصبحت من المؤسسات التربوية المشهورة في المنطقة رغم صغر عمرها[79].

2. مدارس الحقوق

تمهيد: مدارس الحقوق في الدولة العثمانية

في عهد التنظيمات تقرر تنظيم المحاكم العدلية في الدولة العثمانية، وتنظيم أصول المحاكمات فيها وفق الأصول القانونية المستمدّة من الغرب، وتشريع قوانين تواكب

75 BOA. MF. ALY, 103/ 9
76 BOA. MF. İST, 104/ 107
77 BOA. MF. ALY, 104/ 107
78 BOA. MF. ALY 105/ 95
79 BOA. MF. VRK, 43/ 97

التطورات التي حصلت في مختلف مناحي الحياة، الأمر الذي أدى إلى ظهور الحاجة إلى إعداد كوادر قادرة على التعامل مع هذه المستجدات، فذهبت الحكومة في بداية الأمر إلى تأسيس «قوانين ونظامات درسخانه سي- دار تعليم القوانين والأنظمة». وكانت الغاية منها إعداد الكوادر اللازمة للمحاكم النظامية وتعليمهم أصول القوانين ومبادئها فضلا عن أصول المحاكمات. وقد تأسست من قبل نظارة ديوان الأحكام العدلية في 2 تموز 1870م. وتقرر إدخال موظفي هذه النظارة للدراسة فيها، كما فتحت هذه الدار أبوابها لجميع موظفي الدولة ممن يرغب الدراسة فيها.

وفي 20 شباط 1870م أعيد افتتاح دار الفنون العثمانية، وضمت بين فروعها الثلاثة كما أسلفنا «فرع علم الحقوق». وكان يؤمل من هذا الفرع أن يكون بمثابة كلية لإعداد كوادر مؤهلة للعمل في مجال القانون، إلا أن دار الفنون هذه لم تستمر أكثر من سنتين وأغلقت أبوابها قبل أن يتخرج منها أي طالب وذلك في وقت ازدادت حاجة وزارة العدلية إلى الكوادر المتخصصة أكثر من أي وزارة أخرى للعمل في مؤسساتها، فأسست في سنة1874م «مدرسة علم الحقوق» لإعداد مختصين في النظر في الدعاوى وتسويتها وإعداد كوادر للعمل في وزارة العدل. وكانت الوزارة تعوّل كثيرا على هذه المدرسة، وتعمل جاهدة على تطويرها واستمراريتها، فأصدرت في سنة 1293هـ1876م نظاما خاصا بها، نظمت بموجبه شروط القبول والتسجيل فيها والأمور المتعلقة بدوام الطلاب والامتحانات ومدّة الدراسة والمواد الدراسية المقررة فيها ورسالة التخرج المطلوب إعدادها من قبل كل طالب. واشترط النظام أن يكون المتقدمون ممن أكملوا الدراسة الإعدادية أو السلطانية، أو المدارس الخاصة بعد اجتيازهم امتحاناً في مستوى الدراسة السلطانية أو الإعدادية، وفضلاً عن المنتظمين في الدراسة فتحت المدرسة أبوابها للراغبين بحضور الدروس المقررة في المدرسة من الخارج، أي كمستمعين، ولا يفرض على هؤلاء الطلاب المواظبة على الدوام وأداء الامتحان. كما نظّم النظام الأمور المتعلقة بالامتحانات وكيفية إجرائها. ونص النظام على أن تكون مدّة الدراسة في مدرسة الحقوق أربع سنوات. وتقرر بموجب النظام عدم فرض أجور دراسية على الطلاب، واستثنى من ذلك أجور طبع رسائل تخرجهم. وأورد النظام في النهاية المواد الدراسية المقررة في مدرسة الحقوق[80]، إلا أنهلم يكتب لهذه المدرسة الاستمرار كسابقتها رغم تخريجها عددا محدودا من الطلاب.

---

[80] محمد جواد: معارف عمومية نظارتى تاريخجهء تشكيلات وإجراءاتى، 1: 163-168

وعلى الرغم من ذلك لم تتوقف محاولات تأسيس مدرسة الحقوق ويعود السبب في ذلك إلى ازدياد حاجة مؤسسة الدولة إلى كوادر تتمكن من التعامل مع القوانين التي كانت تصدر تباعا. وبعد تولي أحمد جودت باشا وزارة العدلية، قام بتأسيس مدرسة دائمية للحقوق لإعداد كوادر لوزارة العدلية ووكلاء دعاوي، تكون تابعة لوزارة العدلية تحت اسم «مكتب حقوق « أي «مدرسة الحقوق». وأصدرت الدولة في سنة 1878 نظاما داخليا لها، لا يختلف من حيث المبدأ عن النظام السابق إلا أنه أكثر تفصيلا، وتقرر أن تكون مدّة الدراسة فيها ثلاث سنوات. وورد في المادة الأولى من نظام المدرسة أنها تستهدف تعليم القوانين العدلية والسياسية، والأصول والفنون المتعلقة بالقوانين. واشترط في الالتحاق بها أن لا يقل عمر الطالب عن 18 سنة، وأن يكون عثماني الجنسية، ويجيد القراءة والكتابة بالعثمانية، وأن يجتاز امتحاناً للقبول في مواد: النحو العربي، والمنطق، والجغرافية، والحساب، والتاريخ العثماني والعالمي، ويؤدي امتحاناً في نهاية كل سنة دراسية، ويعد بحثاً للتخرج (أطروحة). أما المواد المقررة فيها حسب ما ورد في النظام فهي: مجلة الأحكام العدلية، وقانون الأراضي، ونظام الطابو والأملاك، وقانون الجزاء، وقوانين التجارة البرية والبحرية، وقوانين أصول المحاكمات الحقوقية والجزائية، وأصول تنظيم الإعلام، وعلم القانون الدولي، والعهود والأنظمة والمقاولات المتعلقة بالمعاملات الأجنبية، واللغة الفرنسية[81]. وباشرت المدرسة بالدراسة في 17 حزيران 1880م. ويبدو أنه كتب لها النجاح والاستمرار. واستمرت مرتبطة بوزارة العدلية حتى سنة 1885م حيث ارتبطت بوزارة المعارف، وزيدت مدّة الدراسة فيها إلى أربع سنوات. وجرى تطوير المناهج الدراسية وتحسين كفاءة الكوادر التعليمية بها من حين إلى آخر، ففي سنة 1893 تمّ حصر المواد الدراسية فيها بالقانون، فألغيت المواد غير القانونية كالأدب واللغة الفرنسية والبلاغة.

واستمرت المدرسة تابعة إلى وزارة المعارف حتى سنة 1900م حيث صدر قرار بإلحاقها بدار الفنون، إلا أن هذا الارتباط ظل شكليا فقد حافظت المدرسة على استقلاليتها. وفي سنة 1903 أصبحت لها هوية جامعية متكاملة بعد أن تقرر منح طلابها شهادة «دكتوراه في الحقوق»، وتعد هذه الشهادة أول شهادة دكتوراه تمنحها الدولة العثمانية. واستمرت المدرسة بهذا الشكل حتى سنة 1909م حيث التحقت

[81] عن النص الكامل للنظام يراجع: دستور، برينجي ترتيب جـ 4 ص 444-450، İhsanoğlu, *Darül-fünun*, II: 861- 865

بشكل فعلي بمجموعة الكليات التابعة لدار الفنون في إستانبول، فشكّل فرع الحقوق أحد فروعها (كلياتها)[82]. وفي السنة الدراسية 1910-1911م تم تطوير المناهج الدراسية في فرع الحقوق لتنسجم مع متطلبات الظروف الراهنة، فزيد عدد ساعات المواد الدراسية، وبوشر بتدريس مادة المجلة في الصفوف الأربعة وزيدت عدد ساعات مواد أصول المحاكمات الجزائية والحقوقية، وقانون الجزاء(العقوبات)، ودمجت مادتا الاقتصاد والأصول المالية بمادة واحدة[83].

ظلت مدرسة حقوق إستانبول هي المدرسة الوحيدة التي ترفد الدوائر العدلية في أرجاء الدولة المختلفة بالمختصين في مجال القانون، إلا أنها غدت غير قادرة على تلبية الطلبات المتزايدة من الولايات المختلفة ولا سيما بعد التوسع الذي تحقق في مجال المحاكم النظامية في أواخر عهد عبد الحميد الثاني، كما أن قسما من خريجيها كانوا لا يرغبون في الخدمة في أماكن بعيدة عن أهاليهم، فضلا عن أن الكثير من أبناء الولايات البعيدة كالولايات العربية من الراغبين في إكمال تحصيلهم في تخصص الحقوق لم يكن بوسعهم الالتحاق بمدرسة الحقوق في إستانبول، لكل ذلك ذهبت الدولة في 10 أيلول 1907م إلى تأسيس ثلاث مدارس في أنحاء الدولة، أو بالأحرى في كل من مدن قونية وسلانيك وحلب [84]. ولم يمر وقت طويل حتى قامت الدولة بتأسيس مدرسة للحقوق في كل من بغداد وبيروت وصرفت النظر عن فتح المدرسة في حلب.

مدرسة الحقوق في بغداد

تعود فكرة تأسيس مدرسة للحقوق في الولايات العثمانية ومنها بغداد إلى سنة 1879 حيث اقترح المفتش باشا[85] للسلطان عبد الحميد الثاني تأسيس مدرسة للحقوق في كل من ولايات بغداد وسورية وقوصوة (كوسوفا)، وقبول مائتي طالب في كل واحدة منها، إلا أن وزير المعارف أبدى تحفظه على تأسيس هذه المدارس، لاعتمادها

---

[82] سالنامة المعارف: موجز تاريخ المعارف،

Faik Reşit Unat, Türkiye'de Eğitim Sisteminin Gelişmesine Tarihi bir bakış,74- 75, Ekmeleddin İhsanoğlu, *Osmanlı Devleti Tarih ve Medeniyeti*, IRCICA, İstanbul, 1997, II: 342

[83] BOA. MF. İST, 12/ 15

[84] BOA. DH. İD, 26- 1/ 74, Faik Reşit Unat, Türkiye'de Eğitim Sisteminin Gelişmesine Tarihi Bir Bakış, 152, İhsanoğlu, Darülfünun, II: 656

[85] لم يرد اسم المفتش ويبدو أنه كلف من قبل السلطان عبد الحميد الثاني لتقديم تقرير عن أوضاع الولايات المذكورة.

على عناصر هي بحكم المفقودة في هذا الوقت في الدولة العثمانية وذلك لافتقار الولايات المذكورة إلى المدارس الإعدادية، وتعذر إيجاد طلاب بالمواصفات المطلوبة لهذه المدارس، كما يتعذر توفير معلمين لها، وبذلك فإن إقامة هذه المدارس في ظل هذه الظروف لن تجدي نفعاً، ولن تحقق النتائج المرجوة عنها، فاقترح صرف النظر عن تأسيس هذه المدارس في هذا الوقت، والاكتفاء بمدرسة الحقوق بإستانبول، وتوسيعها بتشجيع الطلاب من الولايات المختلفة للدراسة فيها. وأقر مجلس الوكلاء (مجلس الوزراء) مقترحات وزير المعارف، وطلب من وزير العدل الأخذ بها، لارتباط مدرسة الحقوق بوزارة العدل في هذا الوقت، والعمل على تطوير موادها الدراسية والارتقاء بها إلى مستوى مدارس الحقوق الأوربية... ولكل ذلك تأجل تأسيس مدرسة الحقوق في الولايات ومنها ولاية بغداد إلى أجل غير مسمى[86]، ولم يطرح على بساط البحث إلا في سنة 1907م حيث تقرر تأسيس ثلاث مدارس حقوق في كل من سلانيك وقونية وحلب، ولم يدرج اسم بغداد ضمن هذه المدن. ولم تتم إثارة موضوع تأسيس مدرسة حقوق في بغداد إلا في سنة 1908م، أو بالأحرى بعد أن أخذت الدولة العثمانية بمسألة الإصلاحات في الولاية على محمل الجد. ورأى ناظم باشا الذي عيّن رئيس الهيأة الإصلاحية للبلاد العراقية أن هذه الإصلاحات لا يمكن تحقيقها إلا بتوافر الكوادر المتخصصة واللازمة لها، ولهذا أرسل في 22 شباط 1908م برقية إلى الصدر الأعظم وإلى «المابين السلطاني" أكد فيها على ضرورة تأسيس مدرسة للحقوق في بغداد. واقترح أن تتحمل ولاية بغداد نصف نفقات تأسيسها وتتحمل ولايتا الموصل والبصرة بالتساوي النصف الآخر[87]. وأقرّ مجلس الوزراء هذا المقترح، وأوصى في 1 آذار 1908 بتأسيس المدرسة في بغداد. وبعد بضعة أيام وبالتحديد في 4 آذار 1908مصدرت الإرادة السنية بتأسيسها في بغداد[88]. وفي 24 آذار 1908م صدرت موافقة الباب العالي على تعيين مدير معارف بغداد توفيق بك مديرا لمدرسة الحقوق إضافة إلى وظيفته[89]، فيكون بذلك أول مدير يتولى إدارة المدرسة.

وزوّدت الوزارة ولاية بغداد بناء على طلب ناظم باشا البرنامج الدراسي للمدرسة،

---

[86] عن المراسلات التي جرت في هذا الخصوص انظر: BOA. I. DH. 797/ 64624, BOA. Y. A. HUS, 163/6

[87] BOA. Y. MTV, 306/ 128

[88] BOA. İRADE MAARİF, 1326. S. 1

[89] BOA. Y. A. RES 154/ 58

وخوّلت الولاية اختيار المعلمين في حالة توافرهم في بغداد، على أن يتم إعلام الوزارة بكيفية الاختيار وأسماء المرشحين للتعيين المستوفين للمواصفات المطلوبة. وحددت الوزارة المواد المقررة للسنة الدراسية الأولى على الوجه الآتي: المجلة (مجلة الأحكام العدلية)، وقانون الجزاء (العقوبات)، والقانون الدولي، والوصايا، والفرائض، والقانون الإداري، وكتاب النكاح، ومقدمة في علم الحقوق، والمراسلات الرسمية[90].

عمل ناظم باشا رئيس الهيأة الإصلاحية للبلاد العراقية كل ما في وسعه لأجل الإسراع بافتتاح المدرسة. واختار شخصيا معلميها ممن رآهم قادرين على التدريس من موظفي ولاية بغداد والشخصيات العلمية في بغداد، وطلب من وزارة المعارف المصادقة على تعيينهم، كما أبلغ بأنه سيتم افتتاح المدرسة في اليوم الذي يصادف ذكرى جلوس السلطان، وصادقت الوزارة على ترشيح المعلمين باستثناء واحد منهم[91]. وأُتخذ من مبنى مدرسة الحميدية الابتدائية مقرا للمدرسة(13 نيسان سنة 1909)[92]، وجرى افتتاحها بشكل رسمي في يوم السبت المصادف 5 كانون الأول 1908م، وبوشر بالتدريس فيها في اليوم نفسه[93].

كانت المدارس الإعدادية هي التي ترفد مدارس الحقوق بالطلاب، إلا أن عدد خريجي المدرسة الإعدادية في بغداد كان قليلا، ولا يفي باحتياجات مدرسة الحقوق في بغداد، فلجأت وزارة المعارف إلى فتح قسم الاحتياط في مدرسة الحقوق لإعداد طلاب للمرحلة الأولى من المدرسة، وتقرر أن يقبل فيه على الأغلب طلاب المرحلة الأخيرة من المدارس التقليدية الإسلامية ليتم إعدادهم ولمدّة سنتين ليكونوا في مستوى خريجي المدارس الإعدادية[94]. واستمر العمل بهذا النظام حتى سنة 1912 حيث ألغت وزارة المعارف قسم الاحتياط واقتصر القبول في مدرسة الحقوق على خريجي المدارس الإعدادية[95] والسلطانية أو المدارس في مستوى هاتين الدراستين.

وكان القسم الأعظم من طلاب كلية الحقوق في بغداد من الموظفين وأصحاب الوظائف المهمة في دوائر الولاية، أي كانوا يجمعون بين الوظيفة والتلمذة، ولهذا لم يكن بوسعهم التقيّد بالدوام بشكل منظم، وسمحت لهم وزارة المعارف بذلك في 8 أيار

---

90 BOA. MF. MKT. 1055/50
91 BOA. MF. MKT, 1078/71
92 BOA. MF. MKT, 1130/ 20
93 BOA. MF. MKT, 1093/ 25
94 BOA. MF. ALY, 26/103
95 BOA. MF. ALY, 45/130.

1909م باعتبار أن التقيد بالدوام الكلي كما هي الحال في المدارس الأولية لم يكن يشمل طلاب المدارس العليا، ولكن بعد ربط مدرسة الحقوق بدار الفنون (الجامعة) في إستانبول أسوة بمدرستي الحقوق في سلانيك وقونية(21 أيار 1908)، كان على طلابها الامتثال لما نصت عليه المادة السابعة من التعليمات المتعلقة بهذه الدار، والتي فرضت على الطلاب التقيّد الكلي بالدوام، وعدم السماح للطلاب بالمشاركة في الامتحان النهائي في حالة عدم دوامهم في المدرسة نصف المدّة الدراسية المقررة، إلا أن الوزارة قررت تأجيل تنفيذ القرار إلى السنة التالية تلبية لطلب مدير المدرسة (5 آذار 1910)[96]. ولكن يبدو أن هذه المسألة ظلت مستمرة فيما بعد، فلم تخل مدارس الحقوق في الدولة العثمانية من موظفين يجمعون بين التلمذة في المدرسة والوظيفة في دوائرهم، حتى اتخذت وزارة المعارف قراراً في 28 أيلول 1912م ألزمت بموجبها طلاب مدرسة الحقوق في كل من بغداد وقونية وسلانيك بالدوام، وعدم السماح لمن لا يداوم ثلثي المدّة الدراسية من المشاركة في الامتحان النهائي. وبررت الوزارة قرارها هذه بأن هذه المدارس ليست كليات مستقلة بل هي مرتبطة بدار الفنون، وعليها التقيّد بنظام وتعليمات دار الفنون[97].

لاقت مدرسة الحقوق في بغداد إقبالا شديدا للدراسة فيها، وزاد عدد طلابها مع الوقت حتى بلغ في سنة 1191م 792 طالبا[98].

كانت الدولة العثمانية تعوّل كثيرا على مدرسة الحقوق باعتبارها من أهم المناهل التي ترفد دوائر الدولة بالكوادر العدلية والإدارية، ولهذا حرصت على استكمال أسباب نجاحها وتطويرها لتفي بالغرض المطلوب لمتطلبات هذه الدوائر، ولم تكتف بتطوير مناهجها الدراسية كلما تطلب الأمر ذلك أو تعيين معلمين أكفاء فيها، بل عملت على كل ما من شأنه تعليم الطلاب بأساليب مختلفة بما فيها التطبيق في الدوائر العدلية أو في مدرسة تطبيقات تؤسس لهذا الغرض. ولهذا نجد أن وزارة المعارف طلبت في سنة 1912 من وزارة العدلية والمذاهب تأسيس مدرسة تطبيقات لخريجي مدرسة الحقوق في بغداد بغية قيام الطلاب بإجراء تطبيقات للمواد التي درسوها في المدرسة، إلا أن وزارة العدلية اعتذرت لعدم توفر الإمكانيات اللازمة لتأسيس مثل هذه المدرسة في هذا الوقت، وبالمقابل اقترحت إيفاد الراغبين في الدخول إلى الخدمة في سلك العدلية

---

96 BOA. MF. MKT, 1056/67, BOA. MF. MKT, 1098/58

97 BOA. MF. ALY, 45/16

98 BOA. MF. ALY 87/46

إلى إستانبول وإلحاقهم بمدرسة التطبيقات فيها، أو إدخالهم في الدوائر والمحاكم العدلية ليطبقوا فيها سنة كاملة، أو قيامهم بممارسة وكالة الدعوى لمدّة ثلاث سنوات بشكل فعلي، وقد أبلغت وزارة العدلية الادعاء العام بمحكمة استئناف بغداد لتنفيذ كل ذلك (29 أغسطس 1911)[99]. وبالفعل تمّ إرسال خريجي مدرسة الحقوق إلى إستانبول للتطبيق هناك في مدرسة التطبيقات التي أسستها وزارة العدل والمذاهب وذلك لمدّة سبعة أشهر ابتداء من شهر أغسطس ولغاية نهاية شهر شباط[100].

ومما تجدر الإشارة إليه أن التدريس في مدرسة الحقوق كغيرها من المدارس الرسمية العثمانية كان يتم باللغة العثمانية، إلا أن وزارة المعارف استثنت مواد الشريعة الإسلامية كالمجلة وأصول الفقه وأصول النكاح والوصايا والفرائض من هذا الأمر، وجعلت تدريسها باللغة العربية[101].

وفيما يتعلق بالمواد الدراسية في مدرسة حقوق بغداد فيستدل من بعض الوثائق أن وزارة المعارف أعدت لها منهاجا خاصا بها في بداية الأمر، وهذا يعني أن هذا المنهاج كان يختلف عما اقر في مدارس الحقوق الأخرى رغم كون المواد الأساسية فيها متعلقة بالحقوق، واستمر هذا الأمر إلى 72 كانون الثاني/ يناير 9091م حيث اتخذ مجلس المعارف الكبير قرارا بتوحيد هذه المناهج في مدارس الحقوق كافة، وتطبيق المواد الدراسية المعتمدة في مدرسة الحقوق في إستانبول في مدارس الحقوق الأخرى أي الكائنة في كل من قونية وسلانيك وبغداد[102].

وكما أسلفنا فإن مدير معارف بغداد توفيق بك تولى إدارة مدرسة حقوق بغداد عند تأسيسها بشكل مؤقت ريثما يتم تعيين مدير لها. ولم يمر وقت طويل حتى عينت وزارة المعارف موسى كاظم أفندي لكونه من قدامى خريجي مدرسة الحقوق في إستانبول، ووقوفه على الأحوال المحلية للعراق. وكان يشغل في السابق وظيفة متصرف أُسكدار[103]. وتولى المدير الجديد إدارة المدرسة بعد صدور امره مباشرة، وعمل في فترة إدارته على كل ما من شأنه تنظيم أمور المدرسة وتطويرها، واستمر

---

99 BOA. MF. ALY, 30/65, 66/73

100 BOA. MF. ALY, 45/82

101 BOA. MF. ALY, 46/ 36

102 BOA. MF. MKT, 1096/ 52

103 يكى تصوير أفكار، عدد 170 ص 8 (19 تشرين الثاني 1909م) وعدد 190 ص 3 (9 كانون الأول سنة 1909م)

في إدارة المدرسة لغاية 2 كانون الأول 1913م حيث اضطر إلى تركها بعد اتهامه بالاختلاس وتقديمه للمحاكمة[104]. وفي 10 شباط 1914م أصدر وزير المعارف قرارا بتعيين حكمت بك سليمان مديرا للمدرسة لكونه حائزا على المواصفات المطلوبة لإدارة المدرسة، وكان يشغل منصب قائممقام مركز بغداد[105]. وباشر حكمت بك وظيفته في 16 شباط 1914م. أما معلمو المدرسة، فكما ذكرنا، فإن أول هيأة تعليمية للمدرسة، تم اختيار أعضائها من موظفي ولاية بغداد والدوائر العدلية فيها، وتحتفظ الوثائق بأسمائهم إلى جانب المواد الدراسية التي كانوا يقومون بتدريسها[106]. والحقيقة أن وزارتي العدلية والمعارف كانتا مضطرتين لإقرار مرشحي الولاية لعدم وجود كادر تدريسي للمدرسة، ولكن بعد أن توفر العدد الكافي من المعلمين في المدرسة انتفت الحاجة إلى موظفي الولاية والعدلية. ولم يعد يستعان بهم إلا عند الضرورة القصوى، وفي هذه الحالة كانوا لا يعينون معلمين أصلاء، بل وكلاء معلمين أي محاضرين.

استمرت مدرسة الحقوق في بغداد بنشاطها التعليمي حتى بداية الحرب العالمية، وتأثرت بتداعياتها حتى أغلقت أبوابها، ولا سيما بعد أن التحق معظم طلابها بالجيش[107]، وبقيت مغلقة حتى30أيلول1915م حيث أعيد النظر في أمر افتتاحها، إذ طلبت وزارة المعارف من مديرية المدرسة إعلامها بعدد الطلاب في حالة افتتاحها، فأبلغ المدير بأن العدد الأصلي للطلاب هو 134 ولكن تم تجنيد القسم الأعظم منهم بسبب التعبئة العامة ولم يبق فيها إلا32 طالبا. وكان مبنى المدرسة وبكل محتوياته قد وضع تحت تصرف الجيش، ولهذا فإن إعادة افتتاح المدرسة كانت متوقفة على تخلية مبنى المدرسة، وما تقرره وزارة المعارف. ويبدو أن وزارة المعارف كانت جادة في إعادة فتح المدرسة، ففاتحت وزارة الحربية مطالبة بتخلية مبنى المدرسة، إلا أن وزارة الحربية اعتذرت عن ذلك، وذلك بسبب إشغال المبنى من قبل المدرسة الإعدادية العسكرية التي حولت مبناها إلى مستشفى (22 كانون الثاني 1917م)[108]. وعندما تبلغت إدارة مدرسة الحقوق بذلك فاتحت الوزارة للموافقة على استئجار احد المنازل، وأبلغتها بأن عدد طلاب المدرسة هو 30، إلا أن الوزارة لم تلب الطلب لعدم توافر المخصصات المالية

---

[104] BOA. MF. ALY, 87/21

[105] BOA. MF. ALY 87/21

[106] انظر عن اسماء المعلمين والمواد التي كانوا يدرسونها BOA. MF. ALY, 24/76

[107] BOA. DH. KMS, 32/57

[108] BOA. MF. ALY, 88/ 24

اللازمة، وطلبت التريث ريثما تتم تخلية مبنى المدرسة من قبل العسكر (6 شباط 1917م)[109]، إلا أن الظروف المستجدة آنذاك لم تسنح للمدرسة العثمانية أن تفتح أبواب المدرسة للطلاب مرة أخرى. . .

مدرسة الحقوق في بيروت

تعود فكرة تأسيس مدرسة الحقوق في بيروت إلى سنة 1912م حيث طالب والي بيروت حازم بك بتأسيسها، وأرسل بشأنها مذكرة إلى وزارة المعارف، واقترح فيها نقل مدرسة الحقوق من قونية إلى بيروت[110]، ورفعت وزارة المعارف مقترحه إلى الباب العالي (13 نيسان 1913م) وطالبت باستصدار قرار بتأسيسها لما لذلك من أهمية للبلاد، وأن تأسيسها سيساعد على نشر وتعميم العلوم القانونية وإعداد حكام ملمين باللغة المحلية، أي اللغة العربية[111]. وتمكنت الوزارة من الحصول على الموافقات الأصولية لتأسيسها، وتقرر أن يتم افتتاح المدرسة بشكل رسمي في شهر تشرين الأول 1913م، وأن تضم أربعة صفوف أي جميع المراحل الدراسية[112]. وبدأت الدراسة منتظمة في الصفوف المختلفة من المدرسة في 15 كانون الأول1913م[113]. وفتحت المدرسة أبوابها لجميع رعايا الدولة مسلمين وغير مسلمين على حد سواء، ولم يؤسس فيها قسم داخلي[114].

كانت الغاية من تأسيس مدرسة الحقوق في بيروت هي إعداد حكام وموظفين عدليين للخدمة في الدوائر العدلية في المنطقة، ولهذا كان يتطلب تدريسهم المواد باللغة العربية، ويبدو أن وزارة المعارف اتخذت قراراً بهذا الخصوص، ولكن توفير أساتذة متخصصين في الحقوق يجيدون اللغة العربية لم يكن بالأمر السهل، ولهذا ذهبت الوزارة إلى اقتصار المواد التي تدرس بالعربية بالمواد المتعلقة بالشريعة الإسلامية، فأصدرت قراراً في 24 أيلول 1913م خوّلت بموجبه إدارة المدرسة بتعيين معلمين محليين لهم القدرة والكفاءة على التدريس، وذلك لتدريس مواد المجلة، وأصول الفقه، وأصول

---

[109] BOA. MF. ALY, 102/17

[110] BOA. MF. ALY 106/5

[111] BOA. MF. ALY 106/5, BOA. BEO 4173/312905

[112] BOA. MF. ALY 46/77 , 46/78 , 46/81

[113] BOA. MF. ALY 59/7

[114] معارف عمومية نظارتي إحصائيات قلمي لسنة 1329-1330 ص 75-80

النكاح والوصايا والفرائض على أن يكون تدريسها باللغة العربية[115].

استمرت مدرسة الحقوق في بيروت بنشاطها حتى قيام الحرب العالمية الأولى حيث تم نقلها من بيروت إلى دمشق بسبب ظروف الحرب(تشرين ثاني 1914م). وكان بعض المعلمين مرتبطين بوظائف أو مهمات في مدينة بيروت حالت دون انتقالهم إلى دمشق لمواصلة العمل في المدرسة في موقعها الجديد، كما أن بعضهم لم يرغبوا بالانتقال إلى دمشق فتم توزيعهم على أماكن أخرى[116]. وقامت إدارة المدرسة في دمشق بتعيين وكلاء معلمين لإشغال الدروس الشاغرة، إلا أن المدرسة كما يستدل من الوثائق التي اطلعت عليها، لم يتم افتتاحها في دمشق، بل ظلت مغلقة حتى سنة 1916م حيث أعيد نقلها وافتتاحها في بيروت من جديد[117].

ج. مدرسة الحقوق في حلب

لم يحالف الحظ هذه المدرسة لترى النور رغم المحاولات والجهود المبذولة لافتتاحها. وتعود فكرة تأسيسها إلى 10 أيلول 1907م حيث قررت الحكومة العثمانية كما ذكرنا تأسيس ثلاث مدارس للحقوق في سلانيك وقونية وحلب، وأعدت وزارة المعارف المستلزمات اللازمة لتأسيس هذه المدارس، وبالفعل افتتحت مدرستي سلانيك وقونية. وفي 13 كانون الأول 1907م نشرت الصحف العثمانية خبرا عن قيام الوزارة بتأسيس مدرسة الحقوق في حلب، وأن المعلمين سيتم اختيارهم محليا[118]. ولم يمر وقت طويل حتى أرسلت وزارة المعارف في 31 كانون الأول 1907م برقية إلى ولاية حلب أبلغت فيها عن القرار المقترن بإرادة سنية والقاضي بتأسيس مدرسة الحقوق في حلب، فباشرت ولاية حلب بإجراءات التأسيس. وبادئ ذي بدء اختارت بعض الشخصيات في الولاية للقيام بتدريس المواد في السنة الدراسية الأولى[119]. وعلى الرغم من اكمال كل الاستعدادات اللازمة لتأسيس المدرسة، إلا أن القائمين بتأسيسها لم يتمكنوا من المضي قدما لافتتاحها واستقبال الطلاب، وذلك لورود أمر يقضي بتعليق إجراءات الافتتاح إلى أمد غير مسمى، وطبقا لما ذكرته جريدة صباح الصادرة في إستانبول فإن

---

[115] BOA. MF. ALY46/ 36, 106/5

[116] BOA. MF. ALY 106/5 , 83/25

[117] BOA. ALY 100/37, 92/15

[118] صباح، العدد 6539 ص 2 والعدد 6579 ص1

[119] BOA. MF. MKT, 1034/61

المدرسة تقرر نقلها إلى بغداد بقرار مفاجئ[120].

ويرى بعض الباحثين أن رئيس الهيأة الإصلاحية للبلاد العراقية ناظم باشا كان له الدور الكبير في نقل هذه المدرسة من حلب إلى بغداد[121]. ولكن-كما رأينا- لم يطالب ناظم باشا نقل المدرسة من حلب إلى بغداد ، بل طالب بتأسيس مدرسة في بغداد لعدم إمكانية الاستفادة من مدرسة حلب لبعد المسافة بينهما ، ولكن الدور الرئيسي في تعليق افتتاح المدرسة يعود إلى مدير المدرسة الطبية في دمشق الذي رفع كتابا إلى وزارة المعارف طالب فيها صرف النظر عن تأسيس المدرسة في حلب، أو تأسيسها في منطقة بعيدة عن حلب كطرابزون أو قونية ، لتخوفه من تداعيات هذا التأسيس على المدرسة الطبية في دمشق، لأنه في حالة تأسيسها فإن الطلاب يفضلون الدخول إلى مدرسة الحقوق ويعزفون عن الدراسة في المدرسة الطبية[122] لأسباب سنذكرها فيما بعد. وتمكن في نهاية المطاف من إقناع المسؤولين بوجهة نظره، وقرر مجلس الوزراء كما رأينا تعليق تأسيس مدرسة الحقوق في حلب مبررا أن افتتاحها لا يستوجب العجلة[123]. ولهذا بقيت مدرسة حقوق حلب مجرد اسم تم تداوله في الكتب المتبادلة بين حلب والمركز ولم يعلق على مبنى من مباني الولاية.

3. مدارس الطب

تعود بداية تأسيس أول مدرسة للطب في الدولة العثمانية إلى عهد السلطان سليمان القانوني حيث تأسست مدرسة طبية ضمن مجمع المدارس السليمانية التي أسسها السلطان في إستانبول، وجرى تدريس الطب في هذه المدرسة وفق التقاليد الطبية الإسلامية. وبعد توسع علاقات الدولة العثمانية مع الغرب في القرن الثامن عشر، بدأ التأثير الغربي بالظهور في العالم الإسلامي. وتحققت أولى المحاولات في مأسسة تعليم الطب الحديث في الدولة العثمانية بطبية الترسانة التي أسسها رئيس الأطباء مصطفى بهجت أفندي في الترسانة العامرة في سنة 1806م، إلا أن هذه المحاولة لم يكتب لها النجاح. وبعد عقد من الزمن أعاد مصطفى بهجت أفندي محاولته فعمل على جعل

---

[120] جريدة صباح، العدد 6811 ص4

[121] انظر مثلا: İhsanoğlu, *Darülfünun*, II: 863

[122] BOA. MF. ALY, 14/ 51

[123] BOA. İRADE MAARİF, 1326, 1

الطوبخانة العامرة نواة لتعليم الطب الحديث وذلك في سنة 1827، كما بوشر في سنة 1832 بتدريس الجراحة في مدرسة خاصة تأسست في سراي طوب قابي حملت اسم «جراح خانهء عامرة» أي «دار الجراحة العامرة». وبعد وفاة مصطفى بهجت أفندي تم توحيد المؤسستين في مؤسسة واحدة تحت اسم المدرسة الطبية (1836)، وفي سنة 1839م أطلق عليها اسم «المدرسة الطبية العدلية السلطانية» نسبة إلى السلطان محمود[124]. وعيّن على إدارتها أحد الأطباء النمساويين وهو الدكتور جارلس بيرنارد. وفي هذا العهد اتخذت المدرسة شكلها الأخير من حيث أصول تدريس الطب والمناهج الدراسية وأقرت اللغة الفرنسية لغة للتدريس. وشهدت المدرسة تطورا كبيرا على مر السنين، وفي سنة 1847 أطلق عليها اسم « مكتب طبيهء شاهانة = المدرسة الطبية السلطانية»[125].

وبعد تأسيس دار الفنون في سنة 1900م ارتبطت المدرسة الطبية شكليا بها، وفي سنة 1909م تمّ دمج المدرسة الطبية السلطانية العسكرية مع المدرسة الطبية الملكية في مدرسة واحدة، وآلت شؤونها المالية إلى وزارة المعارف بينما تولّت نظارة المدارس العسكرية الشؤون التعليمية فيها[126].

المدرسة الطبية في دمشق

تعتبر المدرسة الطبية في دمشق أول كلية للطب تقيمها الدولة العثمانية خارج العاصمة إستانبول، وثالث كلية رسمية تقام في الدولة بعد كليتي الطب في إستانبول. وفضلا عن هذا فقد تأسست في اراضي الدولة العثمانية مدرستان أخريان للطب غير رسميتين أقيمتا في بيروت لأغراض تبشيرية أسسهما الفرنسيون والأمريكيون.

ويعود سبب تأسيس المدرسة الطبية في الشام إلى الطلب المتزايد للأطباء للخدمة في

---

[124] كان السلطان محمود شاعرا واتخذ له مخلص (لقب»عدلي» في الشعر.

[125] İhsanoğlu, *Darülfünun*, 2, 711- 712

[126] İhsanoğlu, *Darülfünun*, 2, 714, Ekmeleddin İhsanoğlu, *Suriye'de Modern Osmanlı Sağlık Müesseseleri, Hastahaneler ve Şam Tıp Fakültesi*, TTK: Ankara 1999, 28- 29,

ُعد هذا الكتاب أول كتاب يؤرخ للمؤسسات الصحية العثمانية في بلاد الشام بشكل علمي شامل ويعتمد على مذكرات الدكتور علي رضا آتا صوي الذي عمل في المدرسة الطبية في دمشق في العهد العثماني فضلا عن مصادر عثمانية اخرى، وترجم إلى العربية وصدر تحت اسم: أكمل الدين إحسان أوغلي: المؤسسات الصحية العثمانية الحديثة في سورية/ المستشفيات وكلية طب الشام، منشورات لجنة تاريخ بلاد الشام، عمان 2002م

المراكز الطبية العسكرية والمدنية في المنطقة على حد سواء، وعلى الرغم من وجود محاولة لتأسيسها في سنة 1894م إلا أن عدم توافر طلاب قادرين على استيعاب مواد المدرسة الطبية وضعف الامكانات المادية للخزينة أديا إلى صرف النظر عن اقامتها في هذا الوقت بالذات[127]. واستمر هذا الوضع حتى 8 نيسان 1903م حيث أصدر مجلس الوزراء قراراً بتأسيسها، ورصد المبالغ اللازمة له، واقترن قرار المجلس بموافقة السلطان فصدرت ارادة سنية في 16 نيسان 1903م بتأسيسها في الشام[128]. واتخذ من قصر زيور باشا الواقع في شارع الصالحية بدمشق مقرا للمدرسة، واختير الطبيب فيضي باشا، الذي كان يترأس إحدى اللجان الصحية المشكلة لمكافحة الامراض، مديراً مؤقتا لها وناظرا للدروس فيها. وتقرر أن تضم فرعي الطب والصيدلة، واشترط على المتقدم للدراسة في فرع الطب أن يجتاز امتحانا خاصا في حالة عدم إكماله الدراسة الإعدادية، أما المتقدمون للدراسة في فرع الصيدلة فقد اشترط عليهم في حالة عدم حصولهم على شهادة الدراسة الرشدية أن يجتازوا امتحانا خاصا أيضا. وجرى افتتاح المدرسة بشكل رسمي في 31 اغسطس 1903م، وبدأت الدراسة فيها في 14 أكتوبر 1903م. وتبعت المدرسة إداريا وزارة المعارف، ومن الناحية التعليمية مجلس معلمي كلية الطب في إستانبول.

وعلى الرغم من سعي الدولة العثمانية إلى قبول أكبر عدد ممكن من الطلاب من أبناء المنطقة والمناطق المجاورة لها في المدرسة الطبية وإعدادهم أطباء، وتأمين كل ما من شأنه مواصلة دراستهم فيها، إلا أنه لا يمكن القول أن الطلاب كانوا يبدون الحماس اللازم لمواصلة دراستهم فيها، حتى نجد أن مدير المدرسة، كما اسلفنا، اعترض في كتاب أرسله إلى وزارة المعارف على فتح مدرسة للحقوق في حلب خشية أن يؤدي ذلك إلى عزوف الطلاب عن الدراسة في المدرسة الطبية، وذلك لقصر مدّة الدراسة في مدرسة الحقوق، وصعوبة معظم المواد المقررة في المدرسة الطبية، وصعوبة تعلم اللغة الفرنسية وإجادتها، وتلقي خريجي الحقوق رواتب اكثر مما يتقاضاه خريجو الطبية (1908/1/1)[129]، وتمكن بالفعل من استصدار قرار بتخلي الدولة عن تأسيس مدرسة الحقوق في حلب.

وكما أسلفنا، فقد تم دمج المدرسة الطبية المدنية والمدرسة الطبية العسكرية في

---

127 BOA. BEO 473/35410

128 BOA. İ. MF. 9/2

129 BOA. MF. ALY, 14/51

إستانبول في أوائل سنة 1909 في مدرسة واحدة، تولت شؤونها المالية وزارة المعارف، وشؤون التدريس فيها نظارة المدارس العسكرية، وشمل هذا القرار المدرسة الطبية في دمشق أيضا، فتم ربطها هي الأخرى بنظارة المدارس العسكرية. وفي سنة 1910 أصبحت وزارة المعارف هي المعنية بشؤونها المختلفة. وعملت الوزارة كل ما من شأنها توفير مستلزمات المدرسة وتطويرها. وتخرج منها أول دفعة من الاطباء في قسم الطب من المدرسة بتاريخ 12 حزيران / يونية 1909 حيث تخرج عشرة طلاب[130].

انتعشت المدرسة بعد سنة 1910م، وفي سنة 1912 اجريت بعض التعديلات على شروط القبول فتقرر أن يكون المتقدم للدراسة في فرع الطب من خريجي الدراسة الإعدادية ذات السبع سنوات، أو أن يكون قد درس مواد الجبر والهندسة والفلك والجغرافية واللغة التركية وله إلمام باللغة الفرنسية، على أن يجتاز الامتحان الذي يجرى له في هذه المواد. أما المتقدم للدراسة في فرع الصيدلة فاشترط عليه أن يكون من خريجي المدرسة الإعدادية ذات الخمس سنوات، أو أن يكون قد درس مواد الحساب والجغرافية واللغة التركية وله إلمام في اللغة الفرنسية، على أن يجتاز كذلك الامتحان الذي يجرى له في هذه المواد، وأن يكون قد تدرب في إحدى الصيدليات ثلاث سنوات متواصلة[131].

وأصبحت المدرسة الطبية في دمشق تتمتع بالامتيازات الممنوحة لنظيرتها في إستانبول، فشمل طلابها بقرار الإعفاء من الخدمة العسكرية، وقبول طلاب الدول الأجنبية فيها، والموافقة على نقل الطلاب من معاهد بيروت الأجنبية اليها بعد اجتيازهم امتحانا بهذا الخصوص[132].

استمرت الدراسة في المدرسة الطبية في دمشق حتى نشوب الحرب العالمية الأولى حيث اضطرت إلى إغلاق أبوابها بعد استدعاء معلميها إلى الجيش. وسعى والي بيروت إلى إعادة افتتاحها ورغب في نقلها إلى بيروت، ففاتح في سنة 1915م وزارة المعارف بهذا الخصوص[133]، إلا أن هذه المحاولة لم تتحقق إلا في سنة 1916م حيث أصدر جمال باشا قائد الفيلق الثامن في سورية وناظر البحرية أوامره بإعادة الدراسة إلى الكلية، وذلك لمواجهة احتياجات الجيش إلى الأطباء، فتمّ نقلها من دمشق إلى بيروت

---

[130] İhsanoğlu, *Suriye'de Modern Osmanlı Sağlık Müesseseleri*, 49

[131] BOA. MF. ALY, 71/ 2

[132] İhsanoğlu, *Suriye'de Modern Osmanlı Sağlık Müesseseleri*, 55- 56

[133] انظر المراسلات الجارية في هذا الخصوص BOA. MF. ALY, 100/ 119

واتخذ من مبنى كلية الطب الفرنسية القديم مقرا لها، وتم تسريح اطبائها العاملين في الجيش، فبدأت الدراسة في الكلية من جديد[134]. وتولى التدريس فيها نخبة من خيرة الاطباء[135].

بعد اشتداد التخوف من تقدم قوات الدول المتحالفة نحو بيروت بعد احتلالها ارض فلسطين طالب معلمو الكلية نقل الكلية من بيروت إلى عينتاب، إلا أن والي بيروت لم يوافق على ذلك. وبعد مدّة قصيرة سعى قائد الجيش إلى نقلها، إلا أن احتلال الطرق المؤدية إلى عينتاب حال دون ذلك. واضطرت الكلية أن تغلق ابوابها في 4 أكتوبر 1918م بعد احتلال بيروت واعتقال معلميها[136].

ومما يجدر ذكره أن التدريس في كلية طب الشام كان يتم بالتركية العثمانية الأمر الذي سهل كما يقول الدكتور أكمل الدين احسان اوغلو الانتقال إلى تدريس الطب باللغة العربية بسلاسة ودون أي عائق وذلك بعد العهد العثماني، وأصبح ذلك من المزايا المهمة التي انفردت بها كلية الطب في دمشق دون سائر كليات الطب في العالم العربي[137]. وبقيت المدرسة قائمة تقوم بنشاطها الدراسي في العهد العثماني طيلة ست عشرة سنة متواصلة، وفتحت ابوابها لأبناء الولاية والولايات الاخرى وللأجانب دون تمييز في الدين والمذهب، وخلال هذه المدّة تخرج منها 529 طبيبا وصيدلياً، دون أن يتحملوا أجورا دراسية سوى ليرة ونصف في السنة، وتحملت الدولة العثمانية نفقات دراستهم بالكامل. ونجحت الكلية والى حد كبير في منافسة كليات الطب الأجنبية رغم وقوعها في ولاية بعيدة عن إستانبول، وذلك بما بذلته هيأتها الإدارية والعلمية من جهود وتضحيات بهذا الخصوص[138].

4. دار الفنون في بيروت

في سنة 1912م أرسل والي بيروت حازم بك مذكرة إلى وزارة المعارف عرض فيها واقع التعليم في بيروت، والدور الذي تلعبه المؤسسات التعليمية الأجنبية في هذا

---

[134] İhsanoğlu, *Suriye'de Modern Osmanlı Sağlık Müesseseleri*, 56

[135] المرجع نفسه 56- 59

[136] المرجع نفسه 59

[137] المرجع نفسه 64

[138] İhsanoğlu, *Darülfünun*, C. 2, 741

الخصوص، وما تقوم به من تحريض ضد الدولة العثمانية. وطالب باتخاذ التدابير اللازمة للتصدي لذلك، ومن هذه التدابير تأسيس دار الفنون (جامعة) في بيروت تضم فروع (كليات) الطب والحقوق والتجارة، لأن ذلك يخدم بالدرجة الأولى أمن وسلامة الدولة. واقترح نقل المدرسة الطبية من دمشق إلى بيروت والتي تعاني من الإرباك وعدم التنظيم، ونقل مدرسة الحقوق من قونية (لانتفاء الحاجة اليها لتقلص المسافة بينها وبين إستانبول بفضل إقامة سكة حديد بغداد) إلى بيروت، ولهذا لن يكلف تأسيس دار الفنون في بيروت إلا الجزء المتعلق بفرع (كلية) التجارة، وبهذا سيتم التصدي للمؤسسات العلمية الأجنبية ويصب تأسيسها في خدمة السلامة الوطنية. ولكي تتمكن هذه الدار من منافسة المؤسسات الأجنبية اقترح استقدام مديرين ومعلمين للفروع الثلاثة من الدول المحايدة كسويسرة وبلجيكا(10 نيسان 1912م)[139].

ويبدو أن وزارة المعارف وجدت مقترح الوالي في محله وقررت دراسة المشروع دراسة وافية، فخططت لها في بداية الامر أن تضم الفروع، أي الكليات الموجودة في دار الفنون بإستانبول. وأوفدت الوزارة في 16 تموز 1912م لجنة مختصة إلى بيروت لدراسة الموضوع. وتشكلت اللجنة برئاسة صالح زكي بك رئيس مجلس معلمي فرع (كلية) العلوم الرياضية والطبيعية بدار الفنون في إستانبول[140]، الأمر الذي يدل على مدى جدية الدولة في تأسيسها، إلا أن إمكانية الدولة المادية وعدم تمكنها من توفير معلمين قادرين على التدريس في فروع دار الفنون المختلفة لم تساعدها في المضي قدما في هذا المجال، فالميزانية لا تسمح بتأسيسها في هذا الوقت. وفضلا عن هذا أبلغت وزارة الداخلية أن المدرسة المُلكية ومدرسة الحقوق ودار الفنون في إستانبول تضم طلاباً من (أبناء العرب) في إشارة إلى عدم حرمان الطلاب العرب من التعليم العالي. ولهذا اكتفت وزارة المعارف بفتح مدرسة الحقوق في بيروت، لأن تأسيسها، كما أسلفنا، سيساعد على نشر وتعميم العلوم القانونية وإعداد حكّام ملمّين باللغة المحلية أي اللغة العربية[141].

---

[139] BOA. MF. ALY 106/5

[140] BOA. MF. ALY. 29/ 66

[141] BOA. MF. ALY 106/5, BOA. BEO 4173/312905

5. كليات العلوم الدينية

بعد انفصال الجزء الاكبر من بلاد البلقان من الدولة العثمانية في أواخر القرن التاسع عشر وأوائل القرن العشرين، أصبح المسلمون يشكلون الغالبية العظمى من سكانها، وللحيلولة دون تأثر الرعايا العثمانيين بالتيارات القومية التي انتشرت في أوربا، قامت الحكومة العثمانية برفع شعار «الجامعة الاسلامية" كخيار استراتيجي لتوحيد المسلمين حولها. وبغية ايجاد سبل لتعزيز هذه الجامعة قامت بتأسيس مدارس عالية في العلوم الاسلامية، واختارت لها ثلاثة مراكز تتميّز بمواقع حساسة في المشرق العربي العثماني، وهي القدس والمدينة المنورة وبغداد. والسمة الغالبة على هذه المدارس هي أن معظم مفرداتها الدراسية تنحصر في مجال الشريعة الإسلامية، وتختلف عن المدارس التقليدية الإسلامية في نظامها ومناهجها ومراحلها الدراسية.

كلية صلاح الدين الأيوبي في القدس

في 15 أيار 1911م قدم متصرف لواء نابلس سليمان فتحي لائحة إلى ولاية بيروت توقف فيها عند الاوضاع التي كانت تمر بها القدس، والدور الذي تلعبه الدوائر الغربية والمؤسسات التعليمية الأجنبية في كسب عقول وقلوب جهلاء الناس من المسلمين الذين يدخلون أولادهم في المؤسسات التعليمية التي فتحوها، ورأى بوجوب مواجهة هذه المؤسسات التي أسسوها بمؤسسات رسمية مماثلة، فاقترح إحياء الغرف الكائنة بين الجامع الأقصى وقبة الصخرة والتي أقيمت في الأصل لسكن طلاب العلم ولكنها استخدمت محلات ودكاكين، أو تأسيس جامعة على غرار الجامع الأزهر في مصر في القدس الشريف لتكون مدرسة للعلوم والفنون. ويبدو أن ولاية بيروت اقتنعت بما ورد في لائحة المتصرف الذي كان يتبعها واستحسنتها، فرفعتها إلى وزارة الداخلية في 22 أيار سنة 1911م لما فيها من أفكار جديرة بالدراسة. وقامت الوزارة بدورها برفع اللائحة إلى وزارة الأوقاف السلطانية في 13 حزيران 1911م مؤيدة مقترح المتصرف[142]، إلا أن هذه الفكرة لم تتحقق إلا بعد عدة سنوات على يد قائد الجيش جمال باشا في القدس، ففي سنة 1915م قام هذا القائد بتأسيس كلية صلاح الدين الأيوبي في

---

[142] BOA. DH. ŞER. 49/77.جريدة صباح 9103، 6 كانون ثاني 1330

Kenan Zjya Taş, "Ortadoğu'da bir Osmanlı Projesi: Kudüs'te Selahaddin Eyyubi Külliye-i İslamiyesi", *Yedi kıta*, Sayı 41, Ocak 2012, p. 26

القدس. وكانت هذه المدرسة التي بناها صلاح الدين الايوبي قد وقعت بأيدي المبشرين الفرنسيين، وحُوّلت من قبلهم إلى كنيسة، ثم تحولت إلى بطريركية الكاثوليك اليونانيين. وفي سنة 1915 حولها جمال باشا إلى كلية[143] لإحياء دار العلوم التي أسسها صلاح الدين الايوبي. وارتبطت بمقام المشيخة الإسلامية ووزارة الاوقاف.

وطبقا لما ورد في التعليمات التي صدرت عن المدرسة فإن الغاية من تأسيسها هي إعداد متخصصين في مجال التوعية الدينية والخدمات الشرعية والعلمية. وتقرر بموجبها أن تضم مجموعة من التخصصات هي: الشريعة والآداب والعلوم الطبيعية والقانون وتكون مدّة الدراسة فيها عشر سنوات، سبع منها للمرحلة التالية (الإعدادية) وثلاث للعالية. ويتم قبول مائة طالب سنويا في الصف الأول منها، ولا تستوفى الاجور من الطلاب وتمنح لهم الطعام والملابس مجانا، ويتم تعيين المدير فيها بإرادة سنية، ومعاون المدير وناظر الدروس من مقام المشيخة والأوقاف، ونصّت التعليمات على دعوة المشاهير من علماء الدولة العثمانية والعالم الإسلامي كل سنة إلى القدس لإلقاء محاضرات على طلبة الكلية في المجالات التي يتخصص فيها كل عالم لمدّة شهر أو لمدّة مناسبة خارج أوقات المواد الدراسية وذلك في المسجد الاقصى وتغطية نفقات اقامتهم، وتنظيم سفرات سياحية للطلاب لأغراض علمية، وتشكيل مجلس المدرسين برئاسة مدير الكلية ويشترك فيه المدرسون كافة ومعاون المدير وناظر الدروس وذلك للتباحث في تنظيم أصول التدريس وتعديلها، واختيار الكتب واللوازم الدراسية وإجراء التعديلات الضرورية في البرامج الأساسية للكلية.

ونصت التعليمات على أن تكون لغة التدريس هي العربية، عدا بعض المواد كالتاريخ العثماني ومجلة الأحكام العدلية والقانون الدولي والتاريخ السياسي فتدرس بالتركية، كما يتم تدريس اللغات الأجنبية بشكل عملي ومفيد، ويكون تعليم اللغات الشرقية والغربية اختياريا.

وتقرر بموجب الفصل الرابع من التعليمات قبول عشرة طلاب من لواء القدس وخمسين طالبا من الولايات والألوية العثمانية وأربعين من الأقطار الإسلامية المختلفة، وفرض على جميع الطلاب الإقامة في سكن الطلاب الملحق بالكلية. واشترط على المقبولين في الصف الأول من الكلية أن يكونوا حاصلين على شهادة المدارس الابتدائية ذات الخمس أو الست سنوات، أو يمتلك معلومات تعادل المعلومات التي يمتلكها خريجو

[143] BOA. DH. ID, 34/18, BOA. MF. İST, 97/ 55

الدراسة الابتدائية. واشترط على الراغبين في الدخول في الصف الأول من المرحلة العالية من الكلية أن يكونوا قد أكملوا المرحلة التالية من الكلية، أي الإعدادية، أو أن يكونوا حاصلين على شهادة المدارس ذات الثمانية صفوف، كما يقبل فيه خريجو المدارس السلطانية ممن يجيدون اللغة العربية، ويجتازون امتحانا في مواد المرحلة التالية في الكلية والتي لم يدرسوها في المدرسة السلطانية.

ومنعت التعليمات أعضاء الهيأة الإدارية والتدريسية والمستخدمين الانتساب إلى الجمعيات السياسية والتحدث أمام الطلبة عن السياسة منعا باتا. كما منعت الطلاب من الانتساب إلى الجمعيات المؤسسة، ولكن يحق لهم تأسيس جمعية خاصة بهم على أن يحصلوا على موافقة مقام المشيخة ونظارة الاوقاف. وضمت التعليمات أمورا كثيرة تتعلق بكل مناحي الدراسة في المدرسة[144]

وطبقا لما ورد في برقية رفعت إلى قائد الجيش الرابع جمال باشا في 29 كانون الثاني/ يناير 1915م فإن إدارة الكلية أسندت، إلى جانب إدارة اوقاف القدس الشريف، إلى مدير اوقاف سورية جميل بك[145]. ولكن لم يمر وقت طويل حتى عُيّن الشيخ عبد العزيز شاويش مديرا لها[146].

المدرسة الكلية في المدينة المنورة:

يعود تأسيس هذه المدرسة إلى سنة 1328هـ/ 1910م حيث اتخذت الحكومة العثمانية قرارا بنشر المؤسسات التعليمية وبمختلف أنواعها ومستوياتها في ولاية الحجاز، ففي 6 ربيع الاخر 1328هـ 16 نيسان 1910م أرسل الصدر الاعظم مذكرة إلى وزارة المعارف طلب فيها بيان إمكانية تأسيس مدرسة إسلامية عالية في كل من مكة المكرمة والمدينة المنورة لدراسة العلوم الدينية واللغة العربية إلى جانب مدارس أخرى في الحجاز بغية نشر التعليم فيها. وعلى الرغم من أن الوزارة وعدت بتنفيذ ما يتعلق بالمدارس في السنة القادمة(١٤٧) إلا أنها رأت أن تأسيس المدرسة الإسلامية العالية

---

[144] صلاح الدين ايوبي كليهء اسلاميه سى تعليماتنامه سى، مطبعة فرانسيسكان، القدس 1333هـ ص-3 28

[145] BOA. DH. ŞER, 50/130

[146] صباح 9103، 6 كانون ثاني 1330

[147] BOA. BEO, 3744/280750

هومن اختصاص وزارة الاوقاف وهي غير معنية بها. وبالفعل اخذت وزارة الأوقاف على عاتقها تأسيس المدرسة وافتتحتها في سنة 1331هـ/1913م. ويمدنا نظام المدرسة الصادر في 10 جمادى الأول 1331هـ 17 نيسان/ ابريل 1913م بمعلومات في غاية الأهمية عما يتعلق بها منها: أن المدرسة هي دار العلوم الإسلامية وتحمل اسم «المدرسة الكلية»، وتضم سكنا لطلابها، وتستهدف إعداد طلاب قادرين على نشر وتعميم الحقائق المتعلقة بالإسلام. ويرتبط بها القسمان الابتدائي والتالي أي الإعدادي. ويضطلع بمهام الأمور الإدارية فيها مجلس الإدارة المركزية والهيأة الإدارية ومديرية المدرسة. ويتشكل مجلس الإدارة المركزية بإرادة سنية برئاسة وزير الأوقاف وعضوية عشرة أعضاء يتم انتخابهم من قبل وزير الأوقاف، أما الهيأة الإدارية فتتشكل برئاسة شيخ الحرم ويضم في عضويتها محافظ المدينة المنورة ومديرا المدرسة الكلية والإعدادية وثلاثة علماء يتم اختيارهم من العلماء المحليين من قبل الهيأة المركزية وواحد أو أكثر يتم تنسيبهم للمداولات باسم الهيأة التعليمية. ونص النظام على أن تكون لغة التدريس في المدرسة باللغة العربية[148].

وبوشر بالبناء في مبنى الكلية حوالي عام 1332هـ 1914م بعد المصادقة على نظامها الداخلي وصدور الامر النهائي بإنشائها، واسندت إدارتها إلى الشيخ عبد العزيز جاويش الذي قدم إلى المدينة مع الامير شكيب أرسلان وآخرين ومعهم ما يعين على بناء الجامعة أو ما يستلزمه من خرائط ومواصفات ومهندسين، ووضع حجر الاساس للجامعة في الجهة القريبة من شارع العنبرية. وبعد استكمال الدور الاول من المبنى تفجرت الحرب العالمية الاولى مما أدى إلى توقف العمل بها[149].

كلية الامام الأعظم في بغداد

هذه الكلية هي في الأصل «مدرسة الامام ابي حنيفة" التي اسسها شرف الملك مستوفي السلطان السلجوقي الب ارسلان في سنة 459هـ/ 1067مواستمرت بنشاطها التعليمي حتى نهاية القرن الثامن الهجري رغم ما أصاب البلاد من اضطرابات في

[148] BOA. MV, 231/ 75

[149] علي محمد شلبي: تاريخ التعليم في المملكة العربية السعودية ط1، الكويت 1987 ص 61 عن ابراهيم فوزان الفوزان: اقليم الحجاز وعوامل نهضته، الحديثة الرياض 1981 ص 281-282

مجال الاحوال الاجتماعية والسياسية، ثم أهملت وانقطعت أخبارها حتى سنة 1326 هـ 1908م حيث جرت مساعي حثيثة لإعادتها، اذ قام أحد وجهاء بغداد وهو الشيخ نعمان الأعظمي بإرسال رسالة إلى السلطان محمد رشاد ناشده فيها إعادة بناء المدرسة وتخصيص النفقات اللازمة للطلاب من اوقافه. كما سعى ناظم باشا رئيس الهيأة الإصلاحية للبلاد العراقية من جانبه للحصول على موافقة افتتاح المدرسة. ولم يمر وقت طويل حتى صدرت موافقة السلطان على اعادة تعمير المدرسة وذلك في اول نيسان سنة 1911م، وخصصت الحكومة المبالغ اللازمة لتعميرها. وبوشر بالبناء فيها في السنة نفسها وتم انشاء الطابق الأول في عهد الوالي يوسف باشا آكاه والطابق الثاني في عهد احمد باشا، وافتتحت بشكل رسمي في بداية سنة 1330هـ/ 1912م. وطبقا لما ورد في النظام الداخلي للكلية[150] فإنها كانت تنقسم إلى ثلاثة اقسام: القسم الرشدي والقسم الإعدادي والقسم العالي، ومدّة الدراسة في الكلية 14 سنة. وتقرر أن تقرّ في قسمي الرشدي والإعدادي مناهج المدارس الرسمية باستثناء اللغات الأجنبية، ويكون التدريس فيها باللغة العربية، وتدرس اللغتين التركية والفارسية إجباريا واللغة الإوردوية إختيارياً، ويتخصص الطلاب في القسم العالي في علوم الدين، وتدرّس فيه مواد فلسفة الأديان وأصول الأديان المختلفة والمطالب المتعلقة بالحقوق العامة والفلسفة الجديدة.

وتقرر وفق النظام أن يدير الكلية مدير عام ويكون لكل قسم من أقسام الكلية ناظر للدروس. وتكون للكلية لجنة علمية برئاسة المدير وعضوية المدرسين ونظار الاقسام ومعاون المدير.

وعلى الرغم من بعض العقبات التي اعترضت مسيرة الكلية كتخفيض مواردها إلا أنها واصلت مسيرتها وانتظمت الدروس فيها والتأم شمل الطلاب فيها، إلا أن قيام الحرب العالمية الاولى خبأ الآمال المعقودة على استمراريتها، اذ اضطربت احوالها، واستدعي مدرسوها وطلابها الكبار إلى الخدمة العسكرية فتعلقت الدراسة فيها، وتمّ تحويل مبنى الكلية إلى مستشفى لجرحى الحرب وبقيت كذلك حتى سقوط بغداد واحتلالها من قبل الانكليز في 11 اذار 1917م[151].

---

[150] نشر هذا النظام في جريدة الزهور البغدادية العدد 229 في 6 ربيع الثاني 1330ه واعادت مجلة سبل الرشاد البغدادية نشره في عددها 1 الصادر سنة 1912 ص 29-31

[151] وليد الاعظمي، مدرسة الامام ابي حنيفة تاريخها وتراجم شيوخها ومدرسيها، الدار العربية للموسوعات، بيروت 2005، -12 13، -17 18، 20، -22 24